

الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد

(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)

2011.1989



لتطوير

أحمد ياسين



الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد
(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)
2011-1989

لتصوير
أحمد ياسين

الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد
(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)
2011-1989

عبد السلام جمعة زاقود
أكاديمي ومفكر عربي

نصوير

أحمد ياسين



@Ahmedyassin90



نصير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُذَارٌ لِّهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران الآية (140)

لتصوير
أحمد ياسين

إهدائي مع كل الود:

إلى المؤمنين بنظرية المؤامرة...

الواثقين بأن هنالك تآمراً على الدين والأوطان...

الساعين بكل ما أوتوا من قوة لبناء سياج المنعة والغلبة...


عبد السلام جمعة زاقود

لتصوير

أحمد ياسين

لويلر

@Ahmedyassin90





نصير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

عند كتابتي لهذه الصفحات، ومن خلال قراءتي لوقائع عقدين من الزمن، ومحاولتي لتقديم رؤيتي، وتصوّري لما يمكن أن يحدث في العقود القادمة، أيقنت بأن قوة الغرب تكمن في تخطيطهم الإستراتيجي، إذ يخطط الجيل، وليس بالضرورة أن ينفذ ما خطّطه، ثم يأتي جيل قادم فينفذ ما خطّطه السالفون. أما نحن العرب - إلا من رحم الله-، فنبصرُ تحت أقدامنا، وتخطيطنا عاجز عن مواكبة اللحظة، فضلاً عن تصوّره لما سيأتي بعدها.

عبدالسلام جمعة زاقود



نصير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

مقدمة

ارتبطت الدعوة، وربما التبشفر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بظهور النظام العالمف الجففف، بتاريخ انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتف، وذلك من خلال إعادة صفاغة مفهوم العلاقات الدولية، ومحاولة تنظيمها فف مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرف، وحتى الثقافية، وفق منظور الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعف جورج بوش الأب، أءف مهندسف النظام العالمف الجففف، ومن أبرز صناع ذلك المسعى الأمريكي.

ومن نافلة القول، التذكفر بأن الإعلان عن النظام العالمف الجففف، قء تم فف الأراضي العربفة والإسلامفة، وكان ذلك خلال حرب الخليج (1990-1991)، فف صرح بوش الأب عقب تلك الحرب قائلاً: (إن من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية إقامة نظام عالمف جففف).

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أن تفرض على العالم نظام التفرف الأمريكي، أو الزعامة الأمريكية، وءءء له الأهداف التالية، والفف نسمفها بالأهداف المعلنة، للنظام العالمف الجففف، ومن بفنها:

- المحافظة على الاستقرار العالمف، من خلال تطبيق قواعد الشرعة الدولية، واحترام ءور الأمم المتحدة.
- احترام سفاة كل ءولة، واستقلالها، وعءم المساس بوءءتها الوطنية، وعءم التءخل فف شؤونها الءاخلفة.
- نشر قفم الءفمقراطية، وءقوق الإنسان، طبقاً للمعافر الغربفة، وكذلك ءق الشعوب فف تقرير مصفرها، ورفض الهفمنة الاستعمارفة.

- تجديد شامل في نظام الحياة سواء على مستوى العلاقات بين الأفراد، والشعوب، والدول، أو على مستوى الإنسان والبيئة.
- إزالة بعض المشاكل العالمية العالقة، ومحاولة إيجاد تسويات لأهم القضايا، حيث إن بقاء أي بؤرة متوترة، وفقاً للمنظور الأمريكي، من شأنها إعاقة تثبيت ركائز النظام العالمي الجديد.
- ديمقراطية الأنظمة الدكتاتورية حسب التصور الغربي، وذلك للحفاظ على حقوق الإنسان.
- تحقيق التقدم والازدهار لجميع الشعوب، والدول، وذلك عن طريق عولة الاقتصاد.

ومع هذه الأهداف البراقة، والمشروعة من حيث التنظير، لم يسلم هذا النظام من موجة حادة من ردود فعل الدول، والمنظمات الدولية، تجاه النظام العالمي الجديد، فمثلاً طالبت العديد من الدول، التي تتميز بتفوقها الاقتصادي ألمانيا، واليابان، بحقوقها في العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي.

وتزايد الدور الرافض لقرارات الدول الغربية، لما ارتبط بالنظام العالمي الجديد، من طرف مؤسسات، ومنظمات، وهيئات المجتمع المدني العالمي، أبرزها المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي تأسس في بورتو اليجري بالبرازيل 2001، لمواجهة المنتدى الاقتصادي للدول الكبرى.

وذلك بسبب أن الوسائل المعتمدة من الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق هذا المسعى، كانت تثير قلق العديد من أعضاء المجتمع الدولي، إذ اختارت لفرضه وتحقيقه على أرض الواقع الوسائل التالية:

- استغلال حدث انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، وذلك لمواصلة تدخلها العسكري فى منطقة الشرق الأوسط، وبلاد البلقان، وآسيا الوسطى.
- التحكم شبه الكامل فى منطقة الشرق الأوسط، وإقامة قواعد عسكرية جديدة.
- فرض وضعية سياسية جديدة فى العديد من مناطق العالم.
- إقناع أعضاء المجتمع الدولي، بتولى مهمة رعاية عملية السلام فى الشرق الأوسط باتفاقيات الحكم الذاتى.
- رعاية عملية السلام فى بلاد البلقان باتفاقية رومبوي فرنسا 1999.
- التحكم فى السوق العالمية، استجابة لرغبة الشركات متعددة الجنسية، واستخدام الهيئات العالمية الاقتصادية، والمالية، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، فى أغراض سياسية، وإستراتيجية، ولفائدة الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص.
- إخضاع السياسة للاقتصاد، واستخدام الثقافة كوسيلة، أو أداة لتحقيق الهيمنة.
- هيكلة وسائل الإعلام دوليًا، وبسط السيطرة الإعلامية بوسائط جديدة، على رأسها شبكة المعلومات الدولية الأنترنت.
- نشر القيم الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، المرتبطة بالغرب عمومًا، والغرب الأمريكى خاصة.
- التركيز بشكل كبير على العولة، باعتبارها ظاهرة مميزة للنظام العالمي الجديد.
- استعمال حلف شمال الأطلسي، كأداة لفرض المخططات التى تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، فى إطار أمركة العالم، ويلاحظ ذلك من خلال حشد الإمكانيات العسكرية، لحلف شمال الأطلسي الناتو، أثناء حرب الخليج 1991، وأثناء أزمة كوسوفو 1999، والحرب على ليبيا 2011.

- توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي، لتنضم إليه دول أوروبا الشرقية، والوسطى، كالمجر، وبولندا، وتشيكيا.
- التحكم في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وتوجيه قراراتهما.
- فرض الحصار على الدول المعادية للسياسة الأمريكية حالة ليبيا مثلاً.
- استعمال منظمة الأمم المتحدة، كإطار دولي لفرض الهيمنة، تحت غطاء الشرعية الدولية حالة العراق، وهايتي، وليبيا.
- وكان دور الأمم المتحدة، في ظل النظام العالمي الجديد، متمثلاً في الآتي:
- تعددت، وتنوعت مظاهر تدخل الأمم المتحدة لحل المشاكل الدولية، مثل: دور ملاحظ في حرب الخليج الثانية، وفي جورجيا 1993، وطاجاكستان 1994، ومراقب لوقف إطلاق النار في أنغولا 1995، والكونغو الديمقراطية، ...
- ضعف دور الأمم المتحدة، أمام تصاعد الهيمنة الأمريكية، ورغبة الأخيرة في اختيار أمين عام للأمم المتحدة، يساير توجهاتها (ومن هنا تزايدت الدعوة إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، ورغبة بعض الدول في الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي ألمانيا، واليابان مثلاً، أو إعادة التمثيلية في المجلس حسب الجهات).

وفي هذا الصدد، نحاول في هذا المؤلف، الموسوم بـ (الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)، أن نعرض للنظام العالمي الجديد، من خلال بيان أهم، وأبرز مظاهره، التي أفرزها الواقع المعيش (الفصل الأول).

وبعد النظر في مظاهر النظام العالمي الجديد، والتمعن في أهدافه، وانعكاساتها على دول، وشعوب العالم الثالث، نوضح إستراتيجيات ما بعد النظام العالمي الجديد،

وهو ما نقصده بقولنا الأبعاد الإستراتيجية، من خلال تقديم رؤيتنا، وتصورنا لما نرى ملاحه تلوح في الأفق، وتحديدًا في المنطقة الأكثر توترًا وهي منطقة الشرق الأوسط (الفصل الثاني).

وإذ إننا نؤمن بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها لن تستمر بهذا النفوذ، نظرًا للعديد من المعطيات، فنخصص (الفصل الثالث)، لهذا الموضوع.

في حين نقدم رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي، وما يمكن أن تشهده الدول العربية في المستقبل القريب، وذلك في (الفصل الرابع).

ونؤكد هنا بأننا لا ندعي إطلاقًا امتلاك الحقيقة، بقدر ما نسعى إلى إدراكها، والبحث عنها، ونزعم بأننا وضعنا القاطرة على سكة الطريق، في الاتجاه الصحيح، وندعو الباحثين، والساسة، والمهتمين، ... إلى تعميق هذه الأفكار، وقراءتها، لتضع الأبعاد الإستراتيجية، من وراء نظام قام على التفرد الأمريكي، بمظاهر لها خطرها على العلاقات الدولية، واستمر بهذا الوضع لمدة عقدين من الزمن، ثم بدأ يتلاشى في عالم قبل فعليًا بعودة الحرب الباردة، وحتما سيقبل بتعدد الأقطاب على المسرح الدولي.

هذا وبعد أن استوى هذا العمل على سوقه، ولا ادعي أنني بلغت فيه الكمال، فالكمال لله وحده لا شريك له، وحسبي أنني أخلصت النية، وبذلت ما في وسعي، فإن كنت أصبتُ فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن كان غير ذلك، فذاك تقصير وغفلة مني، جاعلاً نصب عيني قول ربي: (وفوق كل ذي علم عليم)، عاملاً بقول خالقي: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

القاهرة في الجمعة الموافق 14 / 1 / 2012.

عبد السلام جمعة زاقود - أكاديمي ومفكر عربي

Zagood1984@yahoo.com



تصوير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

الفصل الأول

النظام العالمى الجديد

تداول فى الأوساط العالمية فى الآونة الأخيرة مصطلح النظام العالمى الجديد، فردده رؤساء الدول، ووزراء الخارجية، وذكره الساسة، والقانونيون، ... وتلقفته وسائل الإعلام على مختلف صورها وأشكالها.

فمثلاً أشار بيل كلتون زمن رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية عديد المرات إلى النظام العالمى الجديد، ثم عدد بوش فى 11 سبتمبر 1990 على منصة الكونغرس أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من حربها ضد العراق، حتى وصل إلى هدف استغربه بعضهم آنذاك، وهو إقامة (نظام عالمى جديد)⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن النظام العالمى الجديد لا يضيف شيئاً جديداً فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع الدولى عن تلك التى ولدت فى سان فرانسيسكو منذ أكثر من نصف قرن، فمن الناحية الفعلية فإن هيئة الأمم المتحدة هى المعنية بالحفاظ على السلام العالمى، والأمن الدولى، وأن مجلس الأمن، هو حجر الزاوية فى نظام الأمن الجماعى، داخل النظام العالمى الجديد، وقد صرح بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى أول أكتوبر 1990 قائلاً: (لأول مرة بدأ مجلس الأمن فى هيئة الأمم المتحدة يتصرف بالطريقة المفترض له أن يمارسها، ...) ⁽²⁾.

(1) باتريك هارمن وآخرون، القانون الدولى وسياسة المكيالين، فى البحث عن النظام العالمى الجديد، تعريب: أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995، ص 31.

(2) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

وحتى لا يلتبس الأمر، فإن النظام العالمي الجديد، وعلى رأس دعائه الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعني إقامة نظام دولي يقوم على أسس وقواعد القانون الدولي، بقدر ما هو تكريس لسياسة القوة والهيمنة على الدول النامية، وبالشرعية الدولية⁽¹⁾.

حيث إن السياسة الأمريكية في عالمنا المعاصر، وطريقة عمل أجهزة هيئة الأمم المتحدة، تلقي بظلال الشك على شرعية القرارات الدولية المتخذة حيال حرب الخليج، وقرارات التدخل في الشؤون الداخلية لدولة العراق، والتي تبين أن مجلس الأمن صار يتصرف كوكيل للولايات المتحدة الأمريكية، أو لحساب مجموعة من الدول في أحسن الأحوال، وقد بدت هذه الشرعية واضحة في القرارات المشار إليها، وتلك القضية التي سُميت بعملية، أو قضية لوكربي حيث كان مجلس الأمن يقوم بعملية تصفية حسابات سياسية لصالح بعض أعضائه الأقوياء، وهذا ما يكرسه القرار 748 الذي يشير بالنص صراحة إلى مقتضيات تلك الدول⁽²⁾.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال مركزها المتقدم في العلاقات الدولية، كلاعب أساس، بفضل ما تمتلكه من قوة عسكرية، واقتصادية، ...، فإنها لم تدخر جهداً في تقويم العلاقات بين الدول على الأساس الذي يخدم مصالحها، ولو أدى بها الأمر إلى استخدام القوة بمخالفة قواعد القانون الدولي العام، وفي هذا الإطار، نجد أن بوش يهدد باستخدام القوة دفاعاً عن النظام

(1) لا يفهم بحال من الأحوال أن التصرفات غير القانونية، والزعامة الأحادية للولايات الأمريكية أنها شرعية، وإنما قصدنا أنه من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأمم المتحدة، فإنه يمكنها شرعة كل ما تريد فعله، وتقوم به تحت مسمى الشرعية الدولية.

(2) في سابقة قانونية، يتصرف مجلس الأمن بصورة خصم وحكم في آن واحد، فلقد أشار في القرار 748 إلى مقتضيات ومطالب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وطالب الدولة الليبية بإلحاح الاستجابة لهذه المطالب، للاطلاع على تلك المطالب والمقتضيات، انظر: نص القرار المشار إليه.

العالمى الجديد، وذلك من خلال تصريحه فى 8 مارس 1991: (... نحن مستعدون أن نلجأ للقوة لندافع عن النظام الجديد الذى يرى النور بين دول العالم)⁽¹⁾. وللتدليل على المخاطر التى يسوقها النظام العالمى الجديد بصورته الحالية، سنحاول التعرض لأهم مظاهر هذا النظام، ثم نقدم نظرة تقييمية من خلال بيان رأينا الخاص حول الموضوع، وذلك على النحو التالى:

(1) المصدر السابق نفسه، ص 38.

مظاهر النظام العالمي الجديد

بداية نعرف بأنه ليس بإمكاننا حصر جميع مظاهر النظام العالمي الجديد، ذلك أن مظاهره متعددة، وسماته أكثر من أن تُحصى، ولكن سنحاول تسليط الضوء على أهم المظاهر التي لها صلة بالعلاقات الدولية، ونرى أن الحديث عن العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد يفرض علينا أن نتحدث عنها، والتي من بينها:

المظهر الأول

انحسار سىاءة الدولة

لم ىغب مفهوم السىاءة فى ظل النظام العالمى الجدىء، هذا النظام الذى لم ىصبح جءىءاً إلا لأنه جاء لىعبر عن عالم لاحق على عالم الحرب الباردة الذى ولّى وانقضى، ولىعبر عن حقیقته أن للعالم نظامه الجنىنى فى طور التكوىن، أى أن التشكل العالمى الراهن هو خلیط من ماضٍ لم ینجز، ومُقبلٍ لم یرَ بعد خط سیره بوضوح، فهو عالم لم ىغادر منطق الصراعات التقلیدىة بین الدول والشعوب.

فلقد بدا فى السنوات القلیلة الأخيرة أن العالم كله متجه إلى أحكام الجغرافىا السىاسیة ألبیوبولیٹىك أو سىاسة المكان، حیث أصبح المكان مجالاً لنزع السىاءة وتسیتها، ومجالاً لما ىجرى من صراعات فى عالم الیوم على الحدود والمیاء والثروات الطبیعیة، وكذلك على الهویة والاعتراف والسیاءة والاستقلال.

فمنذ التسعینیات وجدنا فى ظل هذا النظام دولاً مستباحة، ودولاً مستبیحة بامتیاز، ونشوء واقع أمرىكى للعالم، لا ترى فیه سوى سىاءة الولايات المتحدة الأمرىكىة على الغرب، فضلاً عن دولٍ تتهاوى، ونهایات تبزغ، واستیقط أعضاء المجتمع الدولى، بعد سنواتٍ قلیلة من انهیار الاتحاد السوفیاتى والنزعة الشیوعیة لىجدوا أن العالم یدور فى المنطقة الوسطى بین الانتهاء والابتداء⁽¹⁾.

وعلیه فسوف تكون المعادلة: إن سىاءة دولة ما على شعبها فى نطاق جیوسیاسى ما، سىترتب علیها فى حالٍ من الأحوال مفارقة عن مصالح الولايات المتحدة، لم

(1) أحمد بن ناصر، القانون الدولى المعاصر ومفهوم السىاءة الوطنیة، بحث غیر منشور، قُدم لأعمال الندوة العلمیة (حق الشعوب فى التعویض عن حقبة الاستعمار)، طرابلس لیبیا، 2007، ص 12.

يبتءى بعء نهاية الحرب الباردة، ولا بعء تسونامى 11 سبءمبر⁽¹⁾، وإنما مع غيئ من الشعور الأمريكى بأن العالم آيلٌ (فى ظل النظام العالمى الجديء)، إلى الانضواء تحت ظلال الدولة المخلصة العظمى.

وتميز هذا النظام كذلك بظهور تحوّل عميق فى صيغة منظومة الأمم المتحدة وميثاقها، نتيجة لءفر الإداراء الأمريكية المتعاقبة بعء الحرب الباردة على هاأين الأكتيين: الإقناع والإجبار، مجرى تعاملها مع الأمم المتحدة، وكانت قمة الألفية المنعقدة فى خريف 2000 مثلاً صارخاً على التحول العميق فى صيغة المنظمة وميثاقها، وبخاصة لجهة التبدلاء التى طرأت على مفهوم السيادة، وتشريع ءسم الصراءاء تحت شعار ما سَمى بـ (التءءل الإنسانى)⁽²⁾.

ولعلّ سائلاً يتساءل: كيف تتعاطى الولايات المتحدة الأمريكية مع سياءة الدول فى ظل النظام العالمى الجديء، والذى تأتى هى على رأس دُعاءه؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعاطى مع سياءة الدول على ما يشبه الانفصال والاتصال، وهى ثنائية أريد منها وضع سياءة الدول ضمن السياق الذى يوفر

(1) لءء شكلت أءاءاء الءاءى عشر من سبءمبر سنة ألفين وواءء، وهى ءاءة تفءير برج التجارة العالمية، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البستاغون)، ءءاً بارزاً فى محيط العلاقات الدولية، تغيرت على ضوءه العءىء من المفاهيم، وأعيد بعءه تنظيم العلاقات الدولية بين كئير من الدول، وكان هذا الءء بـمأبة نقطة فاصلة فى تاريخ العلاقات الدولية، فهو بءق بعء زلزالاً فى هذا المجال.

(2) بعء التءءل الإنسانى، والذى يأتى تحت مسمى التءءل لأسباب إنسانية، أو من أجل ءقوق الإنسان، أو تحت أى ذريعة أخرى من مظاهر النظام العالمى الجديء، والذى أصبح يهءء سياءة الدول واستقلالها، ويمثلُ ءرقاً للمبءأ العُرفى الراسخ فى مفهوم العلاقات الدولية، وهو مبءأ عءم التءءل فى الشؤون الداخلية للدول، وللمزيد، انظر: ما سياتى عءء الءءىء عن المظهر القاءم من مظاهر النظام العالمى الجديء.

للولايات المتحدة الأمريكية غطاءً لتبني اتفاقيات ثنائية تكسبها شرعية للتدخل وتوسعة نفوذها في دول العالم، وتعاطيها بتلك الصورة مع سيادة الدول يظهر من ناحية أخرى من خلال تعاطيها لفاعلية القوانين التي تشكل موانع في وجه استراتيجيات السيطرة المفتوحة، ولقد تبلور تعاطيها ذلك تدريجيًا على امتداد عقد من نهاية الحرب الباردة، وهو ما أدى في النهاية إلى ترسيخ مفهوم الإمبراطورية الأمريكية الناشئة⁽¹⁾.

وبانت سيادة الدول في ظل النظام العالمي الجديد مهددة بمجمل من المخاطر، وصار يُخشى على مستقبل السيادة الوطنية، وخصوصًا بعد استباحتها من المؤسسات الدولية الراعية للشرعية الدولية، وتحدث عن هذه الأمور تباعًا كما يلي:

● المخاطر المهددة لسيادة الدول:

إذا ما بحثنا في ظل هذا النظام العالمي الجديد، عن المخاطر التي تهدد مضامين سيادة الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي، فسنجد أن من أبرزها انتهاك سيادة الدولة، ونقل السيادة، الاعتداء على السيادة، اغتصاب السيادة، وخرق السيادة، والتنازل عن السيادة، وفقدانها، وربما تصادم السيادات داخل الأمة الواحدة المجزأة كالأمة العربية، والكورية، ... إلخ.

وكذلك المعاهدات والوعود السياسية الباطلة، والاستعمار، والاستعباد، والحروب، والتزاعات الطائفية والإثنية، والفوضى، والفساد، والحروب الأهلية، وغير ذلك.

ولنا أن نستنتج بأن المحرك الأساس لهذه المخاطر هو القوى المتغلبة بالسلاح والمال والسلطة، ولقد تحكمت هذه القوة بالعلاقات الدولية، عبر التاريخ السياسي

(1) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

الطوىل للإنسانىة، وقضت بفرض إرادة الدول القوىة ونفوذها وسىاءتها على الدول الأضعف، تأمىناً لمصالح الدول الأقوىة اقءصاءياً وثقافياً⁽¹⁾.

وفضلاً عن ذلك فإن تلك القوى المتغلبة تتبع سىاسة الأمر الواقع، حىء ىثبت عصر العولة استغلال الولايات المتحدة الأمريكىة قواها العسكرىة (غىر المنضبطة)⁽²⁾ فى استباحة حقوق الدول، واغتصاب سىاءتها، والتغلب عىلها، واستعمارها، واستعبادها، وتغىىر حدودها، والعبث بءراث تلك الدول، ونهب خىراتها.

إن هاتىك المخاطر لا تزال قائمة، فمن خلال القوى المتغلبة فى محىط العلاقات الدولىة مثلاً، رسمت خرىطة العالم الىوم على أسس الأمر الواقع طبقاً لمصالحها، ونقضاً لمبادئ الأمم المتحدة، فالقوى المتغلبة قد أوجدت دولاً لم تكن قائمة، وألغت أخرى كانت موجودة وتتمتع بالسىادة، وعطلت سىادة ما يعرف بالدول النامىة دول الهامش، ضاربة عرض الحائط بكل المبادئ والقىم الدولىة المقررة فى القانون الدولى⁽³⁾.

وتنعكس هذه المخاطر دون أدنى شك سلباً على حقوق الدول الضعىفة، فهى لا تكترث لسىادة أى دولة وحرىتها، ولذا فإن كل دولة ترىء أن تحىا، وتتمتع بالسىادة الدولىة، عىلها أن تستعد للعراك الدولى بقوتها الذاتىة من أجل حمایة مصلحتها

(1) أحمد بن ناصر، سابق الإشارة، ص 13.

(2) نقصد بالقوة العسكرىة غىر المنضبطة للولايات المتحدة الأمريكىة ذلك الاستءءام العشوائى للقوة والتهءىء باستءءامها، بالمخالفة للمبادئ والأعراف الدولىة، وإنما تلبىة لمصالح وأطماع تلك الدولة الإمبرىالىة.

(3) من ىنظر إلى الواقع المعىش فإنه سىلحظ انتهاك سىادة أفغانىستان، والاعتداء على العراق وسىاءته، والتءءل فى الشؤون الداخلىة للسودان، وبالمقابل عءم التجروق على إءانة الكىان الإسرائىلى، وهذا طبقاً لا ىتم وفق مبادئ وقواعد القانون الدولى، وإنما على أساس القوى المتغلبة اللى لا زالت تحرك العلاقات الدولىة، وتعاطى معها وفق ما ىءءم سىاستها ومصالحها.

وسيادتها، فالدول الضعيفة لا يمكنها التغلب على منطق القوى المتغلبة إلا بقوة متغلبة أقوى، تحفظ فيها حياتها، وتفرض بها إرادتها، وتثبت بموجبها سيادتها الوطنية، وتحتل مكانها اللائق بها في منظومة الدول التي تتعاطى مع بعضها بعضًا على مبادئ المساواة، والاستقلال، والحرية، والسيادة الوطنية.

وبإيجاز فإن المخاطر التي تُهدد مضامين سيادة الدول، إضافة إلى الأخطار الداخلية والخارجية، هو ضعفها في الدرجة الأولى، فكل دولة تريد أن تكون سيادتها محترمة، فلا بد أن تعتمد على مبادئ القوة في مظهرها الروحي، وبدون ذلك فلن تكون هناك سيادة حقيقية للدولة.

● مستقبل سيادة الدول:

تنوزع المخارج التي يتوقعها الباحثون اليوم حول السيادة الوطنية، في ظل النظام العالمي الجديد، بين أربع سيناريوهات هي⁽¹⁾: استمرار السيادة، الحكومة العالمية، اختفاء السيادة، وتفكيك السيادة، وجميعها ذات أثر سيء على الدول الضعيفة.

1- استمرار السيادة: ويعني أن تستمر السيادة مع بقاء الدول ذاتها، مع الإشارة إلى أن أقصى ما يترتب على هذه السيادة من التطورات الجارية في النظام الدولي، هو استهداف الوظائف أو الأدوار التي تقوم بها الدولة دون القدرة على المساس بمقوماتها الأساسية، أي تلك المرتبطة بواقع الأمة شعبًا وبيئة طبيعية.

2- يراهن بعضهم على إقامة حكومة عالمية، من خلال تنازل الدولة الوطنية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي.

(1) للمزيد حول هذه السيناريوهات المتوقعة بشأن مستقبل السيادة الوطنية، انظر: أحمد بن ناصر، سابق الإشارة، ص 13-14.

3- ويراهن آخرون على اختفاء السيادة، وترتكز توقعاتهم على اختفاء الدولة القومية ذاتها، أي على زوال الفكر القومي القائم على وجود الأمة، ليحل مكانها ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية، التي سيكون دور الدولة فيها خدمة المصالح المسيطرة للشركات الدولية العملاقة الاحتكارية.

4- تفكيك السيادة، ويراهن أصحابها على تفكيك الدول الضعيفة وتجزئة سيادتها، وهذا أمر سهل على الدول القوية تحقيقه، والأصعب على الدول الضعيفة مقاومته، ويتم هذا التفكيك عبر الحروب الأهلية، والتزعات الانفصالية، بحيث تتحول إلى دويلات فاقدة لمعاني السيادة الحقيقية، وخاضعة لهويات سلالية، أو ثقافية، أو طائفية، أو إثنية، أو عنصرية، وتستخدم هذه الدويلات في النهاية كأدوات طيعة في خدمة مصالح الدول القوية وإرادتها، وللأسف (القانوني) سوف يركز التفكيك على قرارات الشرعية الدولية، التي أعطت الصفة القانونية لهذه الحالة الشاذة في العلاقات الدولية، كما سوف تستند على المعاهدات، والوعود السياسية الباطلة قانونيًا، لأنها تشكل تعديًا وخرقًا للسيادة التامة للدول.

● استباحة السيادة بقرارات الشرعية الدولية (أمثلة من قرارات مجلس الأمن):

تكشف الممارسات الدولية الحالية، على قبول استباحة السيادة الوطنية، رغم أنها تمثل السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، وذلك من خلال مجلس الأمن الدولي، الذي من المفترض أن يدافع عن هذه السيادة، فقد أصبح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحد، المجسد لهذه الحالة، وهذا ما سبب ضررًا دائمًا للمفهوم الحقيقي للسيادة في عيون الساسة والقانونيين، وحتى لا نكون نظريين، رأينا أن نقف عند بعض الحالات التي بدا فيها مجلس الأمن مقوضًا لتلك السيادة، وشلّ قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرف بحرية كاملة، ومنها القرار رقم (1559) لسنة 2004، الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5028 المنعقدة في

الثاني من سبتمبر 2004، الخاص بسحب القوات الأجنبية من لبنان⁽¹⁾، في إشارة إلى القوات السورية، وقد تضمن العديد من الأفكار التي تعكس تدخلاً مباشراً في مسألة السيادة الوطنية للبنان، فمثلاً دعا القرار المشار إليه إلى إجراء انتخابات رئاسة حرة ونزيهة، وطالب المجتمع الدولي باحترام سيادة لبنان بشكل كامل، وسلامة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسي، كما يتضح ذلك من نص حيثيات مقدمة القرار ومختلف موادها⁽²⁾.

ولقد اعترض لبنان على مشروع هذا القرار، فقبل التصويت عليه طالب مندوب لبنان في الأمم المتحدة من مجلس الأمن سحب مشروعه، باعتباره يشير إلى الانتخابات الرئاسية في لبنان، مما يُعتبر تدخلاً في شؤون الدولة الداخلية، ومساساً بسيادتها⁽³⁾.

(1) صوت لإصدار هذا القرار عدد تسعة أعضاء من مجلس الأمن الدولي، وهو العدد المطلوب لتمرير القرار.

(2) ينص هذا القرار في مواده التالية: 1- يؤكد مجدداً مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته واستقلاله السياسي، تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان، 2- يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان، 3- يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية، وغير اللبنانية ونزع سلاحها، 4- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، 5- يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تجرى وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوع من غير تدخل أو نفوذ أجنبي، 6- يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاوناً تاماً وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن، من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار، ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية، وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

(3) علّق مندوب لبنان في الأمم المتحدة على بعض فقرات مشروع القرار بقوله: إنه لا توجد في لبنان ميليشيات، وإنما توجد مقاومة وطنية ولبنانية، تأسست بعد الاحتلال الإسرائيلي، مؤكداً بأن سلطة الحكومة اللبنانية مبسوطة على كل مناطق لبنان عدا المناطق المحتلة.

والءققة أنه لفس من ءق مجلس الأمن (ولا الجمعة العامة للأمم المتحدة)، أن ىنصّب أفا منهما نفسه مصءراً لءقرر سفااءء الدول، أو شرعةء الءكومات، فمئل هذا التصرف مءالف لميثاق هيئة الأمم المتحدة، والقوانين الدولية الةى تقرر أن سفااءء الدول وشرعةء الءكومات، هو من ءق شعوبها وءءها، هذا فى الوقت الذى ءعا فىه قرار مجلس الأمن المشار إله سلفاً إلى أن تكون انتخابات الرئاسة الةى سءجرى فى لبنان "ءرة ونزفهة، وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة ءون ءءءل أءنبى، وءعا إلى اءءرام سفااءء لبنان بشكل كامل، وسلامة أراضفه، ووءءه واستقلاله السفااسى، وسءب جمفع القواء الأءنبفة من أراضفه.

ومئل ذلك ففب أن فقرأ القرار رقم (1593)، لسنة 2005، الصاءر عن مجلس الأمن بشأن المقاضاة عن جرائم الءرب فى ءار فور بالسوءان، باءءباره أفضاً ءءءلاً فى الشأن ءاءلى للسوءان، وءءواناً على مباء سفااءء الدولة والشعب، ومءالفة صرفة لميثاق الأمم المتحدة، ءفء إنه قام بإءالة المشءبه فىهم بارءكاب جرائم ءرب فى إقلفم ءار فور بالسوءان إلى المءكمة الجنائفة الدولية ءائمة.

ومن الأمثلة الأءرى على استباحة السفااءء الوطنفة باسم الشرعةء الدولية، ءالة العراق، الةى كان فىها المجلس فصدر باسم الأمم المتحدة قرارات بمءءل كل شهر منذ سنة 1990⁽¹⁾، وءعلقت بمءرق فظفم لسفااءء العراق، لأنها كرسء لفرض العقوبات،

(1) كانت أزمة الءلفف سنة 1990 بءافء لءلك العوءة الةى انءهءء نمطاً جءفءاً فطوى صفءة الءرب الباردة، وفعلب لغة المصالح لأءضاء مجلس الأمن الةفن فتمعون بمء العضوفة ءائمة (الءمسة الكبار)، إء أن لءلك الأزمة أرسء أساساً راسخاً لءعاون فعال بفن الأءضاء ءائفن، فؤمن الءء الأءنى من المصالح الكبرى لءول المجلس، وءءلى فى أسلوب إءارة الأزمة العراقية لأكثر من اثنى عشرة سنة، فُرض ءلالها ءصار قاسٍ، وعملفاى فففش مءكرة، وانءهء بفزوء العراق واءءلاله.

وعءم رفعها، رغم ما انطوت عليه من عسّف وظلم، وتناقض صريح وواضح مع أهءاف ومقاصء هيئة الأمم المتحدة، ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁾.

وبعد احتلال هذا البلد سنة 2003، حددت إدارة بوش نهاية 30 يونيو 2004 تأريخًا لـ (نقل السيادة للعراقيين)، ومن المعلوم أن ذلك تم من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1546) سنة 2004، في جلسته رقم 4987 المنعءة في 8 يونيو 2004، وقد نصت مائءه الأولى على: (تشكيل حكومة ذات سياءة للعراق، تتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول 30 يونيو 2004، لحكم العراق، مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق، فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحدوءة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية مننخبة مقاليد الحكم).

ولقد أعتمد هذا القرار نتيجة لهزائم قوات الاحتلال التي اضطرت تحت ضرباء المقاومة الشرسة إلى التلويح بشعار كاذب وخاءع، في محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من المستنقع العراقي الذي وضعتها فيه المقاومة العراقية الباسلة.

إن ذلك التأريخ مهم جدًا في مسألة (نقل السيادة للعراقيين)، مما سيسصبح معه للعراق (حكومة ذات سياءة)، ولن تكون هناك قوات احتلال، بل ستكون هناك (قوات متعددة الجنسياء)، موجودة بطلب من هذه الحكومة لمساعدتها على محاربة الإرهاب، وحفظ الأمن، ... إلخ.

بل إن هذه الحكومة ذات السياءة بحسب بوش طبعًا (بإمكانها) متى أرادت ذلك أن تطلب من هذه القوات مغاءرة العراق فورًا تجسيدًا لسياءتها⁽²⁾.

(1) انظر مثلاً: القرار رقم (1538)، لسنة 2004.

(2) إلا أن هذا الأمر لم يءء إلى يومنا هذا مما يكرس شرعية قانون القوة، لا شرعية قوة القانون، وتظل إشكالية التنظيم والممارسة حجر عثرة في طريق تنظيم المجتمع الدولي.

ومعلوم أن مجلس الأمن قد أصدر تلك القرارات ءون موافقة الءول المعنية، صاحبة الشرعية (نظريًا) فى اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة فى حال الاعتءاء على سياءتها، أو احتلال أراضىها، وعاءة ما يتم وضع مشروعات تلك القرارات بمبارة أمريكية، أو فرنسية، أو برىطانية، أو منهم جميعًا، وتأتى ضد الموقف الرسمى للءول من خلال تصريحات يءلى بها ممثلىها الشرعىن الءستورىن، المعترف بهم من مجلس الأمن الءولى نفسه.

إذن، ثمة مشكلة مباءية تتعلق بمءوء صلاحية مجلس الأمن حين تصل تلك الصلاحية، إلى حد اتآاء قرارات تعسفية بحق شرعية سياءة الءول على أراضىها، فهذه القرارات تمثل سابقة ناءرة على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، الذى يُخضع موضوع ممارسة السياءة من حيث المباء إلى ءساطر الءول، وسياساتها الءاخلية، وإءارات ممثلى شعوبها، وليس لهيمنة مجلس الأمن.

ومن ثم فليس من حق مجلس الأمن ولا من اختصاصاته، الءلول مكان الءول، أو استلاب صلاحياتها الءستورية منها، ومن شأن تءخل المجلس بهذه الصورة أن يؤءى إلى فوزى عالمية، وإلى هيمنة قبضة من الءول الكبرى على مصائر الشعوب⁽¹⁾، وبالتالى إسقاط منظمة الأمم المتحدة، وميثاقها الذى يحظى بالإجماع العالمى، ويجعل من موضوع سياءة الءولة، وعدم التءخل فى شؤونها الءاخلية شرطًا للعلاقات الءولية.

ومهما يكن من أمر، فإن قرارات مجلس الأمن فى ظل النظام العالمى الجءيء تناقض وبوضوح مع ميثاق الأمم المتحدة بشأن سياءة الءول، وللأسف فإنه ينص فى

(1) لا يفوتنا التذكىر هنا بأن من بين المباءى التى تحكم العلاقات الءولية، مباء حق الشعوب فى تقرير مصيرها السياسى، وكذلك مصيرها الاقتصاءى والاجتماعى والثقافى، انظر: ما سياتى عند الءءيىث عن المباءى المنظمة للعلاقات الءولية.

كلٌ منها على مبادئ تستند على هذه الوثيقة الدولية، ويبني على ذلك موقفه وحيثياته وتبريراته، ولكنها في الحقيقة قائمة على ما يسود من موازين القوة في العلاقات الدولية، وإلى الفوضى البناءة التي لا تترك مسوغاً لبقاء هيئة الأمم المتحدة، وتجعل منها هيئة عليلة، وميثاقها أضحوكة أو مهزلة دولية.

المظهر الثاني:

مازق التدخل الإنساني، أو التدخل لأجل حقوق الإنسان:

يعد من المبادئ الراسخة في القانون الدولي العام، بل ومن القواعد الأمرة في هذا الأخير، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا المبدأ يوحى للوهلة الأولى بأنه لا يجوز التدخل في أي مسألة، طالما أنها شأن داخلي لدولة ما، فما مدى تطبيق هذا المبدأ في ظل النظام العالمي الجديد؟

لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لخرق هذا المبدأ باسم الشرعية الدولية، كما هو الشأن في خرق السيادة الوطنية واستباحتها.

حيث إن الحق في، أو واجب التدخل، يحتل اليوم اهتماماً بالغاً لدى دعاة النظام العالمي الجديد، بل إنه منذ فترة من الزمن تجاوز الإطار المحدود للدوائر الدبلوماسية، والأوساط الأكاديمية، ليتشعب عبر وسائل الإعلام في تسميات شتى، كالتدخل الإنساني، والتدخل لأسباب إنسانية، ومن أجل احترام حقوق الإنسان، ...

لقد أصبح المصطلح أشبه ما يكون بـ (موضة) هذا النظام العالمي، فماذا يعني بالتحديد؟

ومحاولة للإصاقه بالقانون الدولي، صرح مارك آيسكتر عندما كان وزير خارجية بلجيكا، صبيحة إصدار مجلس الأمن قراره رقم (688)، الخاص بالوضع الداخلي في العراق: (نحن في لحظة انتقالية بالنسبة للقانون الدولي، والعلاقات الدولية، ... إنه انطلاقاً من قانون مُجدد يمكننا أن نفسر التدخل على أنه "حق"، بل وأيضاً على أنه "واجب")⁽¹⁾.

(1) باتريك هارمن وآخرون، سابق الإشارة، ص 211.

بل إن وسائل الإعلام مؤخرًا قد نعتت قرار مجلس الأمن رقم (794)، الذى يسمح للدول باللجوء إلى كل الوسائل الضرورية لضمان وصول المعونة الإنسانية للصومال بأنه: (تحقيق ملموس للحق فى التدخل الذى لم يحصل على صيغة قانونية محددة فى أى مكان)⁽¹⁾.

وفى هذا الصدد فإن القانون الدولى التقليدى، الذى أسس على أن يعطى لمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأولوية على كل تصرف قانونى دولى، سيصبح غير ملائم للاهتمام الجديد الذى يشغل بال المجتمع الدولى، وإن ما كان سائدًا فى العلاقات الدولية من احترام لسيادة الدولة، وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية، هو وليد المرحلة الثنائية القطب، والحرب الباردة، وأن ذلك يتجه نحو الاختفاء (فى ظل النظام العالمى الجديد)، ليحل محله الحق فى التدخل، الذى سيكون عمومًا لكل الدول فى حالة الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان⁽²⁾، ومساوية الوضع الإنسانى، فى أى مكان يحدث ذلك، ولا يمكن للحدود الوطنية أن تقف عقبة فى وجه المساعدة الإنسانية، التى أصبحت ذات بُعد كونى.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 212.

(2) يثير موضوع الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، أو مساوية الوضع الإنسانى العديد من الإشكاليات، إذ ما هو الانتهاك الخطير؟ ومن يحدد درجة الخطورة؟ وعلى أى أسس أو معايير يمكن تحديد الانتهاك الخطير؟ اللهم إلا إذا سلمنا بأن الوضع فى دارفور يعد انتهاكًا خطيرًا يوجب على المجتمع الدولى التحرك، فى حين لا تمثل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، والمذابح التى ترتكب فى غزة من حين لآخر انتهاكًا خطيرًا، تلك هى سياسة الكيل بمكيالين، وأسس النظام العالمى الجديد بالقطبية الأحادية، ونزعة الاستعلاء بالقوة فى العلاقات الدولية.

وفى هذا الإطار يمكن التوكىء على ما يلى:

- القانون الدولى يُجبر مجمل الدول على أن تنشئ وتحافظ على نظام إنسانى دولى، وهى فكرة متضمنة أصلاً فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1945⁽¹⁾.

- لا يمكن اعتبار المساعدة الإنسانية تدخلاً لأنها تترجم احتراماً للالتزامات العامة فى مجال حقوق الإنسان، أكثر منه استناداً أو انتهاكاً للقانون الدولى.

- هذه المفاهيم العامة قد تم تطبيقها بواسطة أجهزة منظمة الأمم المتحدة فى أوضاع انتكاب سكان ضحايا لصراعات، أو لكوارث طبيعية، أو فى زمن الحرب.

- يجب على الدولة التى يوجد على أراضيها هذا الوضع التراجيى فى ظروف معينة أن تقبل الإسعافات الإنسانية الخارجية، والتى هى من بين العلاقات الودية بين الدول، ويتم ذلك تحت إدارتها وإشرافها.

- وأخيراً واجب المساعدة الإنسانية يترجم بالنسبة لمجمل الدول بإمكانية توصيل مساعدة إلى السكان الضحايا، وبالنسبة لحكومة هؤلاء السكان بالإلزام بقبول هذه المساعدة، إذا اقتضت الظروف ذلك.

وهكذا فإن القانون الدولى يجذ ويشجع التحرك الإنسانى، ولكن ليس هو التدخل الذى لا ترتضيه العلاقات الدولية، حيث إن النقاط سالفة الذكر لا تنطبق كما هو واضح إلا على التدخلات غير المصحوبة باللجوء إلى القوة، إذ لا تنطبق على

(1) يتضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بصورة غير مباشرة، حق كل إنسان فى المساعدة والإغاثة الإنسانية، وذلك من خلال نص المادة الثامنة والعشرين، حيث جاء فيها: (لكل شخص الحق فى أن يسود العالم نظام تستطيع فيه الحقوق والحريات الموجودة فى هذا الإعلان أن تجد لها فاعلية).

المراقبة الجوية التي تنظمها الولايات المتحدة الأمريكية تحت خط عرض (32)، فوق أراضي العراق، فالقرار رقم (688) الذي تبرر به الولايات المتحدة الأمريكية هذه المراقبة، لا يسمح بانتهاك المجال الجوي لدولة ذات سيادة، كما لا يسمح أكثر بإسقاط الطائرة العراقية الذي تم في ديسمبر 1992، فمثل هذه الأعمال حتمًا وإن استلهمت بعض الاعتبارات لا تستند على أي أساس من القانون الدولي، ولا صلة لها بالمشروعية، إلا إذا تمت تحت إطار النظام العالمي الجديد الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، ظاهره فيه الرحمة، وباطنه من قبله العذاب⁽¹⁾.

لذلك فإن الحق في التدخل، ليس مفهومًا مبتكرًا، فلا يعدو كونه تلعيبًا جديدًا لبضاعة قديمة كنا نعتقد أن زمنها ولّى، وسواء أطلق عليه اسم التدخل الإنساني، أو الحق في التدخل، أو التدخل من أجل حقوق الإنسان، فإن ذلك لا يمكن أن يُضفي عليه الصبغة القانونية، فالتدخل المسلح هو انتهاك في مجال العلاقات الدولية، وغالبًا ما تكون الاعتبارات الإنسانية ليست هي الدوافع الوحيدة والحقيقية للتدخل المسلح، فلا يمكن للدوافع الإنسانية في رؤية الدول الكبرى أن تزن الكثير، في مقابل الدافع الجغرافي، والسياسي، في ظل النظام العالمي القائم اليوم⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، ومن نافلة القول أن نذكر أن أكثر الانتهاكات في المجال الإنساني فداحة، لم تُر أي رد فعل من جانب من ينصبون أنفسهم حماة، ودعاة لتطبيق الحق في التدخل.

(1) على سبيل المثال، انظر: قرار مجلس الأمن رقم (688) سنة 1991 بشأن دعوة العراق فتح أراضيها.

(2) من ذلك مثلاً سلبية الدول الغربية أثناء الإعداد لإبادة كان ضحيتها الشعب الكمبودي، وبلا تحفظ للتحرك الفيتنامي، وللمزيد، باتريك هارمن، سابق الإشارة، ص 243.

وبالمقابل فإن التءءءلات الإنسانفة سببف من الضءافا أكثر مما ءاولف فءاففه؁ ففءافءة الثمن الءف ءفعه الففءنامفون أثناء ءملة الصلففة الءف قامف بها الولافا الفءءة الأمرفكة باسم الفءاف عن الفءمقراطفة.

وبالطرفة نفسها فف بنما راف آلاف المءففن ضءفة لءلك الفءءل؁ ونسءشء هنا بعبارة ءءبف فف مقال سنة 1948 عن ما فسمى الفوم بـ (الءق فف الفءءل)؁ ءاء ففها: (فلعب المصلءة غالباً؁ إن لم فكن ءائمأ؁ ءورأ ضءءأ فف فمففء الطرفق الفزفه للاءعاء)⁽¹⁾.

وفكفف بوفء عام أن فعوء إلى القرن الفاسع عشر؁ لنلأءظ عملفة ففظمف العلافاف ءءولة؁ الءف ءانف ففءة لفعمفم الءق فف الفءءل؁ فهل هءا هو النظام العالمف الجءفء المقفرف؟!

وفف آءر الأمر؁ ففلفء المشكلة الفوم فف إءراء مفاضلة واوءفار ما بفن (نظام إنسانف عالمف جءفء)؁ ففظمه وففقه هفءة الأمم الفءءة؁ مع ما لءفنا علفها من مأءء؁ و (الءق فف الفءءل)؁ ففرك ممارسفه إلى فقءفر ءل ءولة من ءءول القوفة على ءءة؁ وفؤءف فطففقه إلى أن فصبء النظام العالمف الجءفء؁ مءرءة صورة؁ أو نسخة ءربوففة من السفاة الأمرفكة⁽²⁾.

(1) بافرفك هارمن؁ سابق الإشارة؁ ص 243.

(2) بالنسبة لرافنا الءاف ءول مسألة الءق فف الفءءل؁ فإننا نرى رفضه لأءفر من سبب؁ فأولأ: لا فسفطفع ءعاء الءق فف الفءءل؁ أن فءءموا فعرفأ مءماسءأ هءا الءق؁ إذ إن المعاففر الءف ففقرءونها لا فمكن فففءها عملفأ؁ وفائفأ: ففءء هءا الءق الباب أمام ءءول ءبرى لفءء ممراً فءقق من ءلاله مصالءها؁ وأطماعها؁ وفائفأ: سفكون الءق فف الفءءل مفءافأ ءصبأ لفففء سفاة ءفكل مفكفالفن.

المظهر الثالث:

الاستعمار بصورة مختلفة

كلمة المستعمر بكسر الميم كانت تعني في القرن السادس عشر المزارع الذي يزرع أرضاً مقابل أجر يدفعه، ثم استعملت في القرن الذي يليه للدلالة على الاستيلاء على أرض أو على نتيجة ذلك العمل، كما دلت كلمة المستعمر في القرن الثامن عشر على الشخص الذي يسكن مستعمرة، وبعد ذلك صارت كلمة استعماري تطلق على الشخص الذي يدافع عن استعمار فرنسا للجزائر⁽¹⁾.

والاستعمار بالمفهوم الموسع هو غزو دولة لأخرى بغية الاستيطان فيها والسيطرة عليها ونهب خيراتها، وسلب ثرواتها، وهذا ما حصل للدولة الليبية حقبة الاستعمار الإيطالي المؤلم⁽²⁾.

إذن فالاستعمار يستلزم احتلال أراضٍ واستقطاب البلد المحتل، كما وجدت أنواع من المستعمرات كالمستعمرات التجارية، ومستعمرات الاستغلال التي كانت تجلب منها مواد محلية إلى البلد المستعمر بفتح الميم.

وقد تضمنت الظاهرة الاستعمارية في جميع الحالات فرض سيطرة ذات أبعاد اقتصادية، وثقافية، وسياسية ينجم عن ذلك وضع نظام سياسي يُخضع المستعمر للمستعمر ويفرض حضارة ولغة ودين المستعمر عبر آليات مؤسسية ترتبط بمجهر نظام الحكم.

(1) خديم محمد سعيد امباكي، الاستعمار وآثار ومبررات التعويض وأشكاله، بحث غير منشور، ص 2.

(2) عبد السلام جمعة زاقود، الاعتذار الإيطالي الأبعاد والدلالات، مقال منشور بصحيفة المرقب، العدد 193، ص 4.

والفكر الاستعماري في بداياته كان دينياً مع حدوث الاكتشافات الأولى وما تلاها من السيطرة على أقاليم العالم، بل كان العامل الديني بارزاً في البداية كما يدل عليه قول البابا الإسكندر السادس في 1492، حيث قال: القانون الكاثوليكي، والدين متشران في كل مكان ومطابقان ... ويتم إخضاع الأمم غير المتحضرة وفرض الدين عليها.

ويرى سيلوفيد أن السيطرة الاستعمارية واجبة، وأن الحروب التي تشن على الشعوب عادلة، وكان يعتقد من جهة أخرى أن هناك رجالاً حكم الله عليهم بالدونية وأن ذلك شأن الشعوب المستعمرة التي كان يصفها بأنها متوحشة بطبيعتها، وبالتالي فهي قابلة للاسترقاق والاستعمار من طرف الأمم الأكثر رقياً وتقدماً⁽¹⁾.

والاستعمار بمختلف المسميات، استعمار الأمس، احتلال اليوم (الاحتلال الأمريكي للعراق مثلاً)، أو مسمى آخر مستقبلاً يأخذ أساليب وأنماطاً عدة كالتجارة وهي عامل مهم في التوسع الاستعماري، يقول مونتسكيو الغرض المنشود من المستعمرات هو ممارسة التجارة بشروط أحسن، مما يمكن فعله مع الشعوب المجاورة التي يتم تبادل المنافع معها، وإذا كان المستعمر وحده هو المخول للتفاوض مع المستعمر، فذلك لأن الهدف من العملية الاستعمارية هو تطوير التجارة لا تأسيس مدينة أو إمبراطورية⁽²⁾.

كما إن التنصير يعد أيضاً وسيلة من وسائل الاستعمار وأسلوباً من أساليبه⁽³⁾.

أما عن الآثار التي تنتج عن الاستعمار فإنها بحسب المجال الذي تكون موجهة له، فآثار الاستعمار في المجال الثقافي تتمثل في:

(1) خديم محمد امباكي، سابق الإشارة، ص3.

(2) المصدر السابق، ص5.

(3) جوزيف كيزيرو، تاريخ أفريقيا السوداء، باريس، فرنسا، 1978، ص439.

سركة مواد ثقافية كالتحف والمخطوطات والتماثيل ... الخ.

تدمير الثقافة الأصلية والقضاء على هوية البلد المستعمر (القيم، المعتقدات، اللغة ...).

فرض ثقافة الدولة المستعمرة، وإيجاد جيل يتنكر لقيمه وثقافته.

وأثار الاستعمار في مجال التعليم فنشير إلى النهج الذي انتهجه الاستعمار الفرنسي في غرب أفريقيا، حيث انتهج سياسة تأرجحت بين العداء السافر ومحاولة الاحتواء، وأسفرت عن إصدار عدة قرارات كان الهدف منها محاصرة التعليم الإسلامي بفرض قيود وشروط تعسفية، على استمرار عمل المدارس الموجودة، وفتح مدارس جديدة، لكن هذه السياسة لم تنجح في صرف المسلمين عن التعليم الديني⁽¹⁾.

وفي المجال الاجتماعي حرص الاستعمار على تقديم تسهيلات وامتيازات كبيرة للكنيسة وأتباعها، وبذل جهوداً لتغيير القوانين والأعراف المأخوذة من الإسلام حتى في مجال الأحوال الشخصية، ولم يسلم المجال السياسي وكذلك الاقتصادي من تبعات الاستعمار.

لكل ما تقدم، فإن الاستعمار بوسائله المختلفة وأساليبه المتنوعة يمثل تهديداً مباشراً للعلاقات الدولية، سواء كان ذلك بين الدولة المستعمرة، والدولة المستعمرة، أو كان بين جميع أعضاء المجتمع الدولي.

فضلاً عن ذلك فإن الاستعمار قد خلّف الكثير من المشاكل الدولية، كمشكلة الحدود الدولية، التي لا تزال العديد من دول العالم تعاني من ويلاتها، قديماً وحديثاً، فهي مشكلة تقليدية معاصرة.

المظهر الرابع:

استفحال المنازعات الحدودية في العديد من مناطق العالم

تعد مشكلة الحدود الدولية من أعوص المشاكل الدولية، وأعقدها، حيث إنها مصدر رئيس للتوتر الدولي، ونشوء المنازعات والحروب بين الدول، وقد أكد هذه الحقيقة اللورد كرزون في خطاب القاء سنة 1907 في جامعة أكسفورد حين قال: (إن مشاكل الحدود تعد أهم المسائل بالنسبة لكل وزارة خارجية، من وزارات دول العالم المتحضرة، ذلك إنها تمثل موضوعاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، في أكثر من أربع مراتٍ على عشر (40٪)، كما إن الدول تعطي لهذه المسائل أهمية خاصة لما لها من أثر كبير على الحرب والسلم، أكثر من أي عوامل أخرى اقتصادية أو سياسية)⁽¹⁾.

ومن هنا فإن لهذا الرأي قيمته إذا ما نظرنا إلى الكم الهائل من المنازعات الحدودية بين جل دول العالم تقريباً.

وتزداد قيمة رأي اللورد كرزون إذا نظرنا إلى القارة الأفريقية التي قسّمت بطريقة تحكمية بين الدول الاستعمارية، ودون مراعاة مصالح الشعوب الأفريقية، فلا تكاد تخلو دولة إفريقية من وجود مشاكل على الحدود الدولية (فمثلاً وفي السنوات القليلة الماضية النزاع الليبي التشادي على منطقة أوزو الحدودية).

إن هذا التمزيق الذي قام به المستعمر بالقوة لهذه القارة، كانت له آثار وخيمة على مستقبلها، ومستقبل دولها وشعوبها، التي تعاني كما أسلفنا من المشاكل الحدودية في العالم المعاصر.

(1) نقلاً عن أستاذنا الفاضل: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 205.

ومن الجدير بالذكر أن القارة الأفريقية ليست وحدها التي تعاني من النزاعات الحدودية، إذ إن كل قارات العالم تعاني دولها من هذه النزاعات⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار يقصد بالحد الدولي ذلك الخط الوهمي الذي يفصل بين قطعتين من الأرض إحداهما عن الأخرى، فهو خط من صنع العقل البشري، يفصل ويقسم، ويسمح للمجموعات البشرية بأن تتمايز الواحدة عن الأخرى.

والحد الدولي ضروري لكل دولة، ويتمشى مع تركيبة المجتمع الدولي المتعدد الأطراف، ويعتبر عاملاً لازماً من أجل المحافظة على الأمن والسلام.

وتحديد الحدود الدولية عملية قانونية تتمثل في تعيين خط الحدود الفاصل بين دولتين، وهو عملية سياسية أيضاً لتحديد المدى المكاني لسلطة الدولة.

وغالباً يتج التحديد عن معاهدة دولية، أو عن طريق التحكيم، أو من خلال حكم قضائي.

لذلك فإن تعيين الحد الدولي له أهمية كبرى لاستقلال الدولة، ووجودها، إذ من المعلوم أن الدولة كي تقوم ويعترف بها، لابد أن يكون لها إقليم حتى ولو لم يكن معيناً بطريقة واضحة، شريطة أن تمارس سلطة كافية على هذا الإقليم.

وبالمقابل فإن عدم التحديد يمثل مشكلة دولية، ومصدراً مستمراً للنزاع بين الدول، يقول دل فيكيو: (إنه من الضروري أن تكون قطعة الإقليم التي تمتد عليها السلطة القانونية للدولة محددة، إن هذا يبدو أمراً طبيعياً، ذلك لأنه لا توجد سلطة سياسية واحدة في العالم، إنما هناك تعدد في الدول، وبدون مثل هذا التحديد فإن

(1) يستثنى من ذلك قارة استراليا لأنها تكون دولة واحدة.

الأنظمة المختلفة ستدخل في حالة نزاع، وسيتعدر عليها أن تمارس بشكل منتظم وظائفها⁽¹⁾.

ويقول جان دابان: (إن الإقليم يرسم للدولة الحدود، مثل هذه الحدود تقوم على أساس افتراض وجود دول متعددة، وذلك لأنه في حالة افتراض وجود دولة واحدة عالمية، فإن رسم الحدود سيكون مجرداً من كل معنى، ولكن في ظل نظام يتميز بتعدد الدول، فإن تحديد الاختصاصات يفرض نفسه، إذا ما أريد تحاشي المنازعات)⁽²⁾.

أما عن مبررات التحديد، فتتمثل في:

- المبررات الداخلية: حيث يمثل التحديد أداة لتحقيق المساواة بين المواطنين، وهو أداة سياسية تملكها الدولة لتحقيق أهداف وسياسات معينة، كالقيام بمراقبة حدودها، وحماية مواطنيها.

- المبررات الخارجية: إذ يعمل تعيين الحدود على خلق أمة متماسكة من خلال بناء دولة مستقلة، وبالتالي يكون تحديد الإقليم علامة وحدة لهذه الدولة.

وكذلك يعد تحديد الإقليم وسيلة للمحافظة على استقلال الدولة، ووجودها أمام أطماع الدول القوية.

ويشترط في تعيين الحدود الدولية، كي تنتج آثارها من أمن، وسلام، واستقلال، الشروط التالية:

1. يجب أن يكون التحديد كاملاً، أي أن يغطي الحد الفاصل كامل الرقعة الجغرافية بين الدولتين المتجاورتين، وإلا فإن احتمالية وقوع النزاع تبقى قائمة.

(1) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 210.

(2) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

2. ىجب أن ىكون التءءىء ءقئقا وواضحًا، بمعنى أن لا ىكون بمصطلحات عائمة، وؒر مءءءة، ىصعب تفسيرها.

3. وأخىرًا ىجب أن ىكون التءءىء مضبوطًا، وىقصد بذلك أن ىكون مطابقًا للءقئقة على الطئبعة، ومعطياتها الجؒرافية.

كل ما تقدم من شأنه أن ىءء من المشاكل، والمنازعات الءءوءىة، وهو ما ىتماشى مع نص الفقرة الثالثة، من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، والئى تنص على ضرورة: (احترام سىاءة كل ءولة، وسلامة أراضىها، وحقها الثابت فى استءلال كىانها).

ونحن نرى بأن تطبئق هذا النص ىفرض على ءول عدم تؒئىر، أو تعءىل الءءوء بالقوة، ولكنه لا ىمنع هذا التعءىل إذا تم بالتراضى، كما أنه لا ىمنع من تءاءل أجزاء من أقالئم هذه ءول، ما ءام ذلك ىحقق مصالح هذه ءول، ومصالح شعوبها، وىعزز بالتالى روح التفاهم بئى هذه الأقطار، وىءعم التعاون ءولى⁽¹⁾.



(1) منصور ملاء بونس، سابق الإشارة، ص 218.

المظهر الخامس:

العنصرىة الدولىة

إن المتبىع لإبقاع التبرىات الدولىة، التى شهءها العالم المعاصر مع أواخر العقد الثامن من القرن العشرىن، بلاحظ أن النظام المراد ترسىخه مفهوماً، ومضموناً، والذى -كما أسلفنا- تقوء المناءاة به الولایات المتحدة الأمريكىة، هو تلكم المنظومة⁽¹⁾ التى تركز أساساً على انفرء شخص من أشخاص القانون الدولى (الأحادىة القطبىة)، باتخاذ القرار، والتأثرى على البناء القانونى، وعلى آلىة عمل المؤسسات الدولىة، والوطنىة، وعلى إعمال النصوص⁽²⁾.

وفى إطار العنصرىة الدولىة، ىسعى (دعاة) النظام العالمى الجدىء، إلى قولة المفاهىم، وتحدد المضامىن، وىتم ذلك عبء الدائرة الفاعلة فى التنبظم الدولى، ومنها منظمة الأمم المتحدة (وتحددًا مجلس الأمن الدولى)، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمىة، والوكالة الدولىة للطاقة الذرىة، ومنظمة الأوبك⁽³⁾، ...

وبالتالى، فإن القطب المهىمن، صار هو الذى بحدد أنماط، وضوابط الرؤىة الجءىدة للعلاقات الدولىة، على الأطراف المتأثرة الضعىفة، على مستوى اتخاذ القرار، وعلى مستوى كىفىة تنفذه، داخل بوثقة النظام، أى داخل منظومة الأمم المتحدة، وهذا ما كنا شهود عىانٍ علیه فى العءىء من القضاىا الدولىة⁽⁴⁾.

(1) ونقصء بالمنظومة التى ترتكز على انفرء شخص واحد من أشخاص القانون الدولى باتخاذ القرار، فى المجالات السىاسىة، والقانونىة، والاقتصادىة، والقىمىة.

(2) مىلوء المهلذى، سابق الإشارة، ص 4.

(3) منظمة الأوبك، هى المنظمة الدولىة للدول المصدرة للنفط.

(4) انظر مثلاً: حربى الخلىج الأولى، والثانىة، وفى معالجة مجلس الأمن لقضىة لوكربى، وهى أول مرة ىتم فىها إقحام مجلس الأمن للبت فى قضىة قانونىة بجهة، وهو جهاز سىاسى تنفذىى، =

ومن هنا أراد ممارسو العنصرية الدولية (القطب الأحادي)، المعبر عن ظاهرة التمركز الجيوسياسي، ألا تحدث تفاعلات دولية، وألا تقام علاقات دولية، أو تجري مستجدات، أو تصدر تشريعات، إلا وفقاً لما يراه هذا القطب المهيمن، ويعبر عن مصالحه (مثلاً إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية)، أو تنفيذاً لما يريده (حرب الخليج، قضية لوكربي، العدوان على العراق، ...)، أو ترسيخاً لقيمه (قروض المصرف الدولي، منظمة التجارة العالمية، مكافحة الإرهاب، ...).

كل ذلك يبرر ما نراه في الفرضية القائلة بأن مصلحة الغرب برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، في الدعوة، بل والدعاية، لتبني فكرة النظام العالمي الجديد، إنما تكمن في ضمان أن يتم انهيار بعض أركان النظام القديم، داخل إطار نظام جديد، حتى لا يترتب على هذا الانهيار، مضاعفات لا يتحملها الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هيئت الذات، لأن تقوم بدور الفاعل الرئيس (وأحياناً الوحيد)، على المسرح الدولي.

إن الشرعية الدولية الانتقائية (العنصرية الدولية)، في التعاطي مع الملف النووي الإيراني، والتسلح النووي الكوري الشمالي، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات في فلسطين سنة 2006، صارت تضع إرادة الشعوب، وسيادات الدول في مرحلة اختبار دائم، ولقد ارتكزت ممارسات الشرعية الأحادية، في تطبيقاتها الواقعية الدولية، على

=وكيفية التعامل مع الحرب على أفغانستان، وفي العدوان على العراق، وفي مسألة مكافحة الإرهاب، والتسلح النووي الكوري الشمالي، وملف إيران النووي، كل ذلك في الوقت الذي تبيد فيه إسرائيل الشعب الفلسطيني في قانا، وفي بيت حانون، وجنين، والاعتداءات المتكررة للمدنيين في قطاع غزة، ثم العدوان الإسرائيلي المسلح على لبنان سنة 2006، ألم يكن ذلك سبباً محفزاً في إيقاظ الضمير العالمي، واستنهاض الشرعية الدولية، لولا وجود العنصرية الدولية؟؟

عنصر القوة فى مجريات السياسة الدولية، وهو أمر تراجع مع مبادئ، وقواعد المشروعية الدولية، على مستوى التفاعلات، وطبيعة العلاقات بين الدول، فصارت إرادة الأقلية تصدر قرار الأغلبية، وتحوّل النظام العالمى فى زمن انتشار الديمقراطية إلى أعتى أنظمة القرار الديكتاتورى⁽¹⁾ على مستوى القواعد الدولية⁽²⁾.

وينبنى على ما تقدم، إن المتغيرات الدولية التى يشهدها المجتمع الدولى، أظهرت وبشكل لا يقبل إلا التسليم بالتمايز العنصرى على المستوى الدولى، نتيجة تأثير القوة بمعناها الشمولى، وتسخيرها من قبل صاحب القوة لتحقيق أهدافه، وغاياته، ولو على حساب المعايير الدولية.

ونستنتج أن المتغيرات الدولية، التى أتى بها النظام العالمى الجديد، قد أفرزت لنا واقعًا جديدًا فى مجال السعى إلى تغليب التفسير الأحادى لقواعد الشرعية الدولية العنصرية، وانتهاك قواعد المشروعية، وذلك بفعل القوة القادرة على فرض تلك التفسيرات، أو تعطيل العمل ببعض القواعد الجماعية، مما قاد عمليًا إلى تراجع فاعلية منظومة الضوابط، والقواعد الحاكمة لحركة المجتمع الدولى، وتحديدًا فى مجال العلاقات الدولية⁽³⁾.

(1) لا شك أن انعدام الديمقراطية فى النظام العالمى الجديد المعاصر، على مستوى التنظير والممارسة، إنما صادر قواعد العدالة، والقانون، وأجم لغة الحوار، معتمدًا عنصر القوة فى فرض الهيمنة السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والمالية، وحتى التقنية، وكانت النتيجة أن دفعت القيم الأخلاقية، وقواعد حقوق الإنسان، وطبيعة العلاقات الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتى، وبعد أحداث سبتمبر 2001، ثمًا باهظًا، وازدادت حدة الأزمة المعيارية للنظام العالمى الجديد.

(2) ميلود المهذبى، سابق الإشارة، ص 5.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 16.

المظهر السادس:

تفاقم الجوع، وغياب الأمن الغذائي

مفهوم الأمن الغذائي يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل، أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما، أو مجموعة من الدول على توفير السلع، والمواد الغذائية كليًا، أو جزئيًا.

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي يحتاجها سكان البسيطة لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

وعلى مستوى أبسط يُعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية، وملائم من ناحية (الجودة، والكمية، والتنوع)، لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة بنود رئيسة:

- توافر الأغذية: ويعني هذا البند ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة، والجيدة النوعية، أو استيرادها على المستويين القطري والمحلي.

- فرص الحصول على الغذاء: فتوافر فرص الحصول على الأغذية، يعني ضرورة أن توزع الأغذية، وتتوافر محليًا، وأن تكون في متناول يد جميع الناس.

- استخدامات الأغذية: وتتمثل في ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أي ما يكفي من حيث الكمية، والنوعية، والتنوع حسب احتياجات كل فرد).

وما نللظه فف عالم اللوم هو كثرل العوز الللاني؁ وافللاد الكللر من اللول للأمن الللاني؁ بل وصل الأمر للى بعض اللول إلى اللل الللوث وفلال بأعداد كبلرة نللجة للألزمة الللانيّة الللمفة.

الأسباب الرلفة لافللاد الأمن الللاني⁽¹⁾:

فعلبر الففر؁ والظلم اللللماعف؁ ونقص اللللم؁ هو أبلرر الأسباب الرلفة لللوع؁ وسوء الللغة؁ وأهم العقبات الرلفة أمام اللصول على الأمن الللاني. وعلى الرغم من أن إملدادات الأغلفة الللمفة قد زالل؁ فإن سكان العالم مازلوا فزلالون بولرة سرفعة؁ ولمواكبة هذا الأمر لا فمكن اللللوق الأمن الللاني للملمع اللول؁ واملع الللوب من اللل زفلاء الأغلفة فقط؁ ولكن فبل أفضاً ضمان ضبلط نسب الزفلاء السكانية.

ومن هنا فلا فمكن ضمان الأمن الللاني من اللل إللل المزلد من الأغلفة فقط؁ فإذا لم فسللط الناس مثلاً شراء الأغلفة الللوفرل؁ وإذا كانت ولبالهم فللقر إلى الففامفنال والمعالن الأساسية؁ أو إذا كان الللال سفئاً من اللل اللللفع واللوزفع؁ فؤلل ذلك باللل إلى أن فصبح اللل أغلبلهم فرر آمن؁ واللللجة أنهم لن فلللعا بالأمن الللاني.

فضلاً عن ذلك فإنه لكي اللل الأمن الللاني؁ لابد أن فملك الوسائل؁ والأمن؁ والأمان؁ لإللل أو شراء الأغلفة اللل الللللها؁ وأن فكون لللها اللل؁ والمعارف؁ لللمان للبلل اللللللال للملع أفراد الأسرة طوال العام؁ لأن ذلك فضمن قلاً من اللللوق الأمن الللاني القلر؁ واللل فللبل اللللوق من كل

(1) للاللال أكثر على أسباب اللللاد الأمن الللاني؁ انظر موقع منظمة الأغلفة والزراعة (الفاو) على شبكة الملولل الللولة.

بلد، أن يكون قادراً على إنتاج، أو استيراد الأغذية التي يحتاجها، وأن يكون قادراً على تخزينها، وتوزيعها، وضمان الحصول عليها بصورة منصفة، وحينها نكون أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

التغيرات المناخية وعلاقتها بالأمن الغذائي:

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن التغيرات المناخية تؤثر سلباً على الأمن الغذائي للفقراء والمصابين بسوء التغذية، والمعتمدين على الإنتاج المحلي لها.

فقد أفادت التقارير الواردة من المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو)، بأن للتغيرات المناخية دور في قضية الأمن الغذائي العالمي، حيث إن التغيرات في أنماط تساقط المطر، قد تؤثر على المحاصيل، وخصوصاً محصول الأرز مثلاً، والذي يعد قوتاً غذائياً لأكثر من عشر دول في العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من عوامل انتشار الفقر، وسرعة النمو السكاني، والنقص الحاد في المياه، وبالتالي فإن تزايد مستوى انعدام الأمن الغذائي يمكن (وبلا أدنى شك)، أن يؤدي إلى نزاعات حول الموارد، سواء كانت زراعية أو غذائية، بالإضافة إلى حدوث العديد من الاضطرابات على المستويين المحلي، والدولي.

ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يموت أكثر من 25.000 شخص بسبب الجوع، أو الأمراض المرتبطة به يومياً في جميع أنحاء العالم، منهم طفل واحد كل خمس ثوانٍ.

نخلص من كل ذلك إلى القول بأن مشكلة الأمن الغذائي العالمي (والأمن الغذائي العربي)⁽¹⁾، من أعظم المخاطر التي تواجه مستقبل البشرية، وخاصة شعوب

(1) يعتبر الوطن العربي معنياً أكثر من غيره بمشكلة الأمن الغذائي، لأن واردات الدول العربية من الحبوب تزيد عن واردات أي منطقة أخرى تماثلها في عدد السكان، وترجع أزمة الغذاء العربية إلى العديد من الأسباب أهمها:

- انعدام التعاون بين الأقطار العربية.

الءول النامفة؁ اللف عرفء أزمء الغذاء منذ سنواء ولا زالت فعانف منها؁ ومن ففاقمها؁ وعءم القءرة على الفخلص منها؁ وبالفالف أضءء مشكلة الأمن الغذائف من المخاطر المءهءة للعلاقات الءولفة.

-
- عءم الفناسب بفن الاسءماراء الموءهة لقطاع الزراعة؁ والاسءماراء الموءهة لقطاعات أخرى كالصناعة مثلاً.
 - الزفاءة الكبفره فف عءء السكان؁ والفف قء لا ففناسب مع زفاءة الإفاء الغذائف.
- انظر: منصور مفلاء فونس؁ سابق الإشارة؁ ص 237.

المظهر السابع:

الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان

لقد صار دور مجلس الأمن الدولي في إدارة الأزمات الدولية مختلط في أذهان كثير من المحللين والمتابعين، حيث انتقل من مجلس الأمن الدولي، إلى مجلس الأمن لدولة المركز الجديد، وامتزجت إرادة الولايات المتحدة الأمريكية في تصريف شؤونها الخارجية، بإرادتها في تحليل القضايا الدولية، وكيفية تناول مجلس الأمن لها، واتضح صورة السيطرة الكاملة لمجلس الأمن على كافة مؤسسات، وأجهزة الأمم المتحدة، رغم أن التعبير الديمقراطي للمجتمع الدولي، يكمن في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي المنظمات المتخصصة الأخرى المتفرعة عن الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ...

إلا أن مجلس الأمن الدولي (في ظل النظام العالمي الجديد)، لم يعد يحترم تلك الإرادات، كما إن إرادة واحدة في مجلس الأمن، ممثلة في دولة واحدة، هي التي أصبحت تقود حركة العمل فيه، فظهر ما نسميه انفرادية القرار في مجلس الأمن، وكثر الحديث عن أزمة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل وأزمة التنظيم الدولي، خاصة وأن المجتمع الدولي قد دخل الألفية الثالثة بمتغيرات طالت البنى، والأنساق، وطبيعة قواعد القانون الدولي، وعلاقات أعضائه بعضهم ببعض⁽¹⁾.

إن طغيان مجلس الأمن، وإجحاف قراراته في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، والتي تتجه للتعامل مع القضايا الدولية، بانتقائية في الاختيار، وازدواجية في المعاملة، واعتماد المعايير السياسية (العنصرية الدولية)، من شأنه أن يفقد المنتظم الدولي كل

(1) ميلود المهدي، سابق الإشارة، ص 23 وما بعدها.

مصادقة، وبما أءر واقعياً على الدور الأعم، والشامل للمتظم الدولى، بمعنى التأثير السلبى على منظومة قواعد المشروعية، لءساب آليات الشرعية الدولية.

مثلاً، اتأء مجلس الأمن الدولى القرار رقم (827) بتاريخ 25 / 5 / 1993، الءاص بإقرار النظام الأساسى للمءكمة الجنائية الدولية الءاصة ببوغسلافيا السابقة، وءاء استكمالاً لقاراه رقم (808).

ولقد أءار هذا القرار العءبء من الإشكاليات القانونية، إء ليس من اءءصاص مجلس الأمن الاعءاء على منظومة قواعد المنظومة الدولية لءقوق الإنسان، فقرارات مجلس الأمن ليست هى الصيغة المثلى لتشكبل مثل هذه المءاكم، ءبء كان يفترض أن يتم تأسيس المءكمة الجنائية الدولية الءاصة ببوغسلافيا عن طرىق معاهءة دولية يتم إبرامها ببن الدول، مع ضرورة المصادقة على نظامها الأساسى، أو يتم اللءوء إلى الءمعية العامة للأمم المتحدة لاعءماء مثل هذه الاتفاقية، والركون إلى آليات التصءبى، ثم الانضمام، أو القبول.

أما الزء بمجلس الأمن لاءأاء مثل هذا الإءراء، ثم الءفع بأنه بملك مثل هذه الصلاءية استناءً إلى الفصل السابع من مباءق الأمم المتحدة، وءءبءاً المادة التاسعة والعشرون⁽¹⁾، فإنه قول لا يستنء إلى منطق سلبل، بل إنه يعبى الإقرار بتغلب قواعد الشرعية العنصرية، على قواعد المشروعية الدولية.

وتتضح ءءاوزات مجلس الأمن لقواعد المشروعية الدولية من ءلال:

(1) تنص المادة التاسعة والعشرون من مباءق الأمم المتحدة على أن: (لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأءاء وظائفه.

- إن ميثاق الأمم المتحدة، باعباره مشروعية دولية، لم يعط مجلس الأمن الحق فى إنشاء هئات قضائية تنظر انتهاكات حقوق الإنسان، والفصل السابع من الميثاق، والذى تم الاستناد إليه لم ىشر إلى ذلك البتة.

- إن الازدواجية فى المعاملة، والانتقائية فى التفسىر، قد بىنت أن مجلس الأمن لم ىنشئ محاكم جنائية دولية مماثلة فى نزاعات مسلحة أهدرت فىها حقوق الإنسان، وهى سابقة على أحداث يوغسلافيا، فجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب المرتكبة من قبل إسرائيل فى فلسطين، لم ىتجرا مجلس الأمن الدولى حتى على مجرد إدانتها.

- إن مجلس الأمن مؤسسة سياسية، وليس له حق البت فى الموضوعات، والمسائل القانونية، وكان عليه اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- أخيراً إن مجلس الأمن مؤسسة ذات صلاحيات تنفيذية غير مطلقة، وإنشاء مثل هذه المحاكم ليس من المسائل التنفيذية، فمهمة المجلس كان ىنبغى أن تظل ملتزمة بقواعد المشروعية، فلا أحكام الميثاق، ولا روحه، ولا الأعمال التحضيرية⁽¹⁾ له، تجيز لمجلس الأمن مثل هذا الاختصاص.

وعلى ضوء هذا التحليل، فإن اعتماد الإستراتيجية الأمريكية على سياسة القوة، فى تصديها للإشكاليات القانونية المطروحة فى مجال حقوق الإنسان، سىجعل من عالم اليوم (القرن الحادى والعشرين)، أبعد ما ىكون عن الأمن الدولى العالمى، والاستقرار، والسلم، ... ناهيك عن العدالة، والديمقراطية، والمساواة بين البشر، وترسيخ حقوق الإنسان.

(1) ىدخل فى الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة، كل الإجراءات التى اتخذت قبل إقرار الميثاق بصورته النهائية، وتشمل محاضر الاجتماعات، وما تقدمت به وفود الدول المشاركة فى مؤتمرات إقرار الميثاق، والتعديلات التى طرأت حىنها.

وهي في مجملها معطيات، أقل ما تبشر به هو عدم توازن العلاقات الدولية، في ظل النظام العالمي الجديد.

أضف إلى ذلك، أن حقوق الإنسان، أضحت تنتهك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، بل وجدت الانتهاكات المنهجية، والمبرجة، وبشكل سافر من دول تدعي زورًا، وبهتانًا أنها راعية حقوق الإنسان.

المظهر الثامن:

القلوئ البيئى

نزعم بأن التاريخ قء اءفظ بءلك العبارة: (بءوب علنا إلغاء النزاع الأيءىولوجى فى العلاقات بين الءول فى المرحلة الجءىءة ... وءون ذلك لن نستطيع حل أى مشكلة من المشاكل الوطنىة ... ولن نقوم باءءءام عقلانى لمءسبات الشورة العلمىة والءقنىة)⁽¹⁾.

فبعء أن تم ءفن فأس الحرب الباردة، وأصبع من الممكن ءءوبل المشاكل المءجاوزة للءءوء، أطلق على سنة سقوٲ جءار برلن لقب العام الأخضر، وءلاها لا نستطيع إءصاء المؤءمرات الءولىة الرسمىة، الئى ءصصء لمشاكل البىئة، وءأءراءها على العلاقات الءولىة، وعُرف العالم آنءاك بءبقة الأوزون، والنفاىات السامىة، وغازات الكربون، والءقلبات المناخىة، ...

وبعء عشرين عامًا من انعقاء المؤءمر الأول للأمم المءءة ءول الأوسط الإنسانى، فى اسءوكهولم سنة 1972، قررت الأمم المءءة أن ءءعو لانعقاء مؤءمر ءولى ءول البىئة والءنمىة، ىءفق مع الءوم العالمى للبىئة فى 5 ىونىو 1992، وقء شمل هذا المؤءمر الءى عُقء فى رىو ءى جانىرو بالبرازىل، ءضور اءءماع قمة لـ 178 وفءًا، بىنهم 117 رئىس ءولة وءكومة⁽²⁾، وآبا كانت أءكامنا على نءائء هذا المؤءمر، إلا أن البىئة أصبحت منذ ذلك التاريخ معٲ اءءمام العالم، وبئءًا مهمًا من بنوء السىاسة الءولىة،

(1) هذه العبارة للرئىس الروسى الأسبق، مىءائىل غورىاءشوف، نقلاً عن: باءرىك هارمن، سابق الإشارة، ص 249.

(2) عقء مؤءمر رىو ءى جانىرو بهءف إىءاء ءبلماسىة وقائىة لإقامة، وءفظ السلام ءسب ءعبىر بطرس غالى (الأمىن العام الأسبق للأمم المءءة)، فى ءقرىره طبقًا للإعلان الصاءر عن اءءماع مجلس الأمن فى 31 بئابىر 1992.

بعد أن اكتفى مؤتمر استوكهولم سنة 1972 بـ (تنبيه ضمائر الأوساط الدبلوماسية لضرورة حماية نظام البيئة الأرضي)⁽¹⁾.

وأثناء العامين اللذين استغرقتهما فترة الإعداد لهذا المؤتمر، تمكّن العديد من الرسميين، والمنظمات غير الحكومية، أن يتبادلوا وجهات النظر، ويتفقوا في النهاية على مجموعة من النصوص بمثابة الإعلان عن رزمة جديدة للتعاون الدولي في مجال البيئة، والخصيلة هي الخروج بخطة عمل غير ملزمة قانونياً تتكون من 800 صفحة، و40 فصلاً، تقدم فكرة عن التحديات التي تواجهها البيئة المعاصرة.

وبذا مثلت قمة ريو دي جانيرو دعوة لتجسيد إستراتيجية مزدوجة للمجتمع الدولي من أجل حماية البيئة، ونتج عن ذلك طموح بإدماج هموم وقضايا البيئة في سياسة كل الدول، والمؤسسات الدولية، بغية البحث عن حلول دولية لمشاكل البيئة الأكثر إلحاحاً ابتداءً بتسخين المناخ، وخطر التغير الشامل⁽²⁾.

ومما تجب الإشارة إليه، هو ما قرره المبدأ الرابع من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية، الذي ورد فيه: (من أجل الوصول إلى تنمية دائمة، تشكل حماية البيئة جزءاً لا ينفصل عن عملية التنمية، ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها)⁽³⁾.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 250 وما بعدها.

(2) استخدم تعبير خطر التغير الشامل، دلالة على التهديدات الكبيرة التي تؤثر على الحياة في الأرض، وهذه التهديدات ناتجة عن زيادة انتشار ثاني أكسيد الكربون، والكلور، والمطر الحامض، مما قد يسبب تسخين الأرض، ويقضي على الغابات، والكثير من النبات، وبالتالي حياة الأرض، وهذا يختلف عن التهديد بزيادة ثقب الأوزون، الناتج عن زيادة معدل بعض الغازات في الطبقة العليا من غلاف الكرة الأرضية، وللمزيد انظر: باتريك هارمن، سابق الإشارة، هامش ص 251-252.

(3) جزء من المبدأ الرابع من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية، المنعقد في البرازيل سنة 1992.

وعلى طريق النظام العالمي الجديد، اكتسبت حرب الخليج بعداً بيئياً، إذ إن الحرب أدت إلى تشكيل سحب سوداء نتيجة سيلان النفط، وإغراق الرمال، والمياه بالبحيرات النفطية.

ولأن مجلس الأمن الدولي اختار ألا يجتمع أثناء اشتعال الحرب -لغاية في نفس يعقوب- فإن المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات للحد من تدهور البيئة، والمساس بالقانون الدولي، لكن المجلس قرر تحميل المسؤولية كاملة إلى العراق، حيث حسب رأيه إن: (كل الخسائر، بما فيها الإضرار بالبيئة، والإهدار المتعمد للمصادر الطبيعية، ... التي تعرضت لها الدول الأخرى، والشخصيات، والشركات الأجنبية، ناتجة مباشرة عن الغزو والاحتلال غير المشروع للكويت).

وهكذا لأول مرة اعتبر مجلس الأمن أعمال الحرب التي تضر بالبيئة عملاً غير شرعي دولياً، ويشير البروفيسور بيار ماري دو بوي: (إن فكرة الجريمة الدولية التي أقرتها لجنة القانون الدولي⁽¹⁾، تتضمن أساساً حق كل دولة بأن تقتضي تعويضات من دولة أخرى ارتكبت انتهاكات خطيرة للقوانين الدولية، ومن بين الأسباب التي تكون منها الجرائم الدولية، نجد انتهاك خطير للالتزام الدولي بحماية وحفظ البيئة الإنسانية، مثل الالتزام الذي يمنع التلوث المكثف للفضاء والبحار⁽²⁾.

وعليه فقد أدى الوعي بأن مشاكل البيئة يمكن أن تكون من عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، إلى بلورة مفهوم جديد، وهو الصراع البيئي، أو الصراع حول البيئة، ويمكن تعريفه بأنه: (كل تعارض وكل مواجهة سياسية،

(1) لجنة القانون الدولي، هي جهاز اختصاصي في الأمم المتحدة، مكلف بصياغة، وتطوير قواعد ومبادئ القانون الدولي العام.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 253.

واقتصادية، وحتى عسكرية، يكون موضوعها هو البيئة كحماية أو تملك المصادر الطبيعية).

ويشمل هذا المفهوم جزءاً كبيراً من المخاطر المهددة للعلاقات الدولية، حيث يتضمن التعارضات، والمصادمات التقليدية، مثل الصراعات على الحدود، أو المنازعات حول الوصول إلى منطقة غنية بمواردها الطبيعية، إلى جانب تعارضات جديدة تدور حول التهديدات الشاملة، التي تحوم حول مستقبل كوكب الأرض، أو استنفاد الموارد الطبيعية، أو التلوث الصناعي، أو النتائج الاجتماعية المترتبة على مثل هذه الظواهر، كتزوح السكان، أو الهجرة، أو غير ذلك.

أضف إلى ذلك، أننا نلاحظ عدم الاكتراث من الدول الصناعية، وكذلك النووية، في الاهتمام بقضايا البيئة، مما يشكل خرقاً لما يمكننا تسميته بالقانون الدولي البيئي، وما نقره كأحد حقوق التضامن، أو حقوق الأجيال المقبلة.

ولذا يتعين أن يقوم الفرد، والمجتمع الدولي، إلى جانب الدول، بدور في تنفيذ قواعد القانون الدولي البيئي، أو كما يسميه بعضهم القانون الدولي للبيئة.

ومعلوم أن البيئة تراث إنساني مشترك، وقضية وطنية وعالمية بامتياز، لم تتضح دلالتها بشكل محدد بعد، وخصوصاً في مجال إقرار مسؤولية الدول، رغم حذر هذه الأخيرة عند الاستخدام غير البيئي لمبدأ السيادة الوطنية.

وندعو من هنا لإقامة مستقبل أكثر فعالية في طريق الحماية الواقعية للبيئة، لاتقاء الانزلاق في مشكلات البيئة، وتهديدها للعلاقات الدولية.

المظهر التاسع:

أزمة الاقءصاء العالمى

ما فئى ءعاة النظام العالمى الجءىء؁ فحاولون أن فشمئل هذا الآخر على كل مشاكل العالم المعاصر؁ ففءقءون الصلة بفن مسائل الأمن؁ واحءرام ءقوق الإنسان؁ والبيئة؁ وءل الأزمة الاقءصاءفة المسءءكمة؁ والئف ءطء على العالم فى سنواء الثمانفئات؁ والتسعففئات من القرن الماضى؁ وازءءاءء ءءة فى نفاة العءء الأول من الألففة الثالثة؁ وخاصة فى سنئف (2010 و 2011).

إءن؁ فمر النظام الاقءصاءى العالمى الجءىء؁ بمرءلة صعبة؁ وإذا كان هذا النظام قء أءاف -فما سبى- ءطوراً ففءافاً للعلاقاء القانونفة ءءوففة؁ إلا أنه علفنا أن نسلم بأنه لم فءقق ءئى الآن إلا ءزء فسراً فقط من أهدافه؁ فلو نظرنا سرفعاً إلى بعض المؤشرات الاقءصاءفة لأءركنا على الفور ءطورة المشكلة؁ فمعءل النمو فى ءول العالم النامى الذى كان بفن 3% و 5.5% فى سنواء السئففئات؁ والسبعففئات؁ من القرن المنصرم؁ قء هبى من الثمانفئات إلى 3% فى المءوسط؁ و 1% فقط بالنسبة لكل فرد.

أما بالنسبة لمعءل النمو فى الاقءصاء العالمى؁ فقء انءفض فى سنة 1990-1991 فى البلاد الصناءفة؁ وأوروبا الشرقة؁ وءمهورفئات الاءءاف السوففائف (سابقاً)؁ لوءءنا أنه وصل انءفاض إءمالى الناءء القومى من 2.9% سنة 1990 إلى 16.9% فى سنة 1991⁽¹⁾.

ولو نظرنا الآن إلى البلاد المسماة الأقل ءقءماً ءسب ءعرفف مؤءمر الأمم المءءة للءءارة والءنمفة؁ الذى فطلق هذا الوصف عليها طبقاً لمعافر ءءءل السنوى للفرد؁ وءرءة ءالصنع؁ ومسئوى الأمفة؁ نلءظ أن عءءها فزءاء ولا فنءفض؁ ءفء كان

(1) باءرىك هارمن؁ سابق الإشارة؁ ص 302.

عددها 25 في سنة 1971، أما اليوم فعددها تجاوز الخمسين دولة، وتبدي المنظمات الدولية المتخصصة بمشاكل البيئة قلقها إزاء العواقب التراجيدية المأساوية، التي تفرضها السياسات الاقتصادية على سكان هذه البلاد، وقد صرح مدير البنك الدولي في 15 أكتوبر 1991: (إن الهدف الأساسي للبنك هو تقليل الفقر⁽¹⁾)، وليس في الأمر أي غرابة إذا عرفنا أن ربع سكان العالم، يعيش بأقل من دولار في اليوم⁽²⁾.

وبعد هذه النظرة باللغة الرقمية، أو لغة الأرقام، على الاقتصاد العالمي، يمكن أن نتساءل عن سبب هذا الوضع المأساوي لبلدان العالم الثالث دول الهامش؟

لعل السبب هو أن المطالب التي كانت ترفعها دول العالم الثالث، والتي كانت في صالح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أصبحت اليوم نادرة في هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى، كصندوق النقد الدولي، فضلاً عن التناقضات القاتلة في هذا المجال، حيث لا نندهش عندما يصرح ألان جارسيا رئيس جمهورية بيرو قائلاً: (تقاتل هيئة الأمم المتحدة من جانب ضد الجوع، ومن جانب آخر تفرض منظمة مثل صندوق النقد الدولي شروطاً، وسياسات استقرار وتعديل، من شأنها العمل على استمرارية داء الجوع)⁽³⁾!

ودون تفاصيل، فإن الأمر لم يعد حكرًا على دول وشعوب العالم الثالث دول الهامش، بل طالت ويلاته الدول المتقدمة دول المركز، فأنشاء كتابتنا لأفكار هذه

(1) كان البنك الدولي قد خصص 6٪ من قروضه لتنمية المصادر الإنسانية أثناء سنوات الثمانينات، ثم رفع النسبة إلى 15٪ من الفترة 1992-1994.

(2) يرسم التقرير السنوي للبنك الدولي 1992 صورة أخرى تبعث على القلق إذ: (من المحتمل جدًا أن يزيد عدد البشر الذين يعيشون في فقر مطلق في نهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، عن العدد الموجود في العام الذي أجري فيه التقرير المشار إليه.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 310.

الدراسة، تعج وسائل الإعلام المختلفة، مشهرة بالدول المتقدمة، وبما تعانيه من أزمة مالية عالمية خانقة، وقاتلة، وصرنا نسمع عن تهديدات الدول المتقدمة بعضها لبعض، وخلافاتها بشأن اقتصادياتها، والمشكلة العويصة التي تعانيها دول منطقة اليورو بما يهدد بإلغائه، والعبء الكبير الملقى على هاتيك الدول، كضرورة إنقاذ اليونان، ثم إغاثة إيطاليا، ونجدة البرتغال، وإسعاف أسبانيا، ... وهلم جرأ.

ثم ليس سرًا ما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية من ديون، وأعباء مالية باهظة، وعجز ميزانيتها، ...

ومن هنا يتبدى لنا أن النظام العالمي الجديد في المجال الاقتصادي، كقوقعة فارغة، بينما تظل المشاكل الاقتصادية هائلة، مضاف إليها ما تصرفه الدول على تصنيع، وشراء الأسلحة، والسباق نحو التسليح.

وجميع ما ذكر يجعل من مشكلة الاقتصاد العالمي مصدرًا مثيرًا للقلق والتوتر على المستوى الدولي، وبالتالي يشكل خطرًا وتهديدًا للعلاقات بين الدول، وسمة من سمات النظام العالمي الجديد.

المظهر العاشر:

عودة سباق التسلح

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى، والفف تضاعفت آثارها مع الحرب العالمية الثانية، أن فوجهت الدول المالكة للقدرة على التققم المافف، والعلمف إلى السعف المتواصل والءفث فحو تطوير التكنولولفا العسكرية، وسباق التسلح، فكانت السفاة العملية فر المعلنة، هف السعف من أجل السفطرة على مناطق النفوذ، وإقامة القواعد العسكرية، وإءخال الدول الصفرى والمتوسطة فف ءائرتها لتقف إلى جانبها فف المافل الدولية، وذلك سواء فف عهد عصبة الأمم، أو فف عهد هفئة الأمم المتحدة، وءفى فمكن الدول الكبرى، من ترجفح مفزان العلاقات الدولية لصالها فف الصراع الدولي، ووجهت ءبلوماسفها فحو إقامة الأحلاف، وفوقف الموائف العسكرية⁽¹⁾.

وهكذا كانت العلاقات الدولية مءكومة بالمصالح الوطنفة للقوى الكبرى، ولتءقق تلك المصالح، أباح أصحابها لأنفسهم إشعال الحروب، وتءمفر البشرفة، فمن المعلوم أن من أسباب الحرب العالمية الأولى صراع القوى بفن الدول الصناعية على المستعمرات، والرغبة فف السفطرة، ونهب ءقوق وئروات الشعوب الفف لا حول لها ولا قوة.

وقء استمرت القوة، والسباق فحو التسلح، كونه المرتكز الأساس لنظام العلاقات بفن الدول إبان الحرب العالمية الثانية.

وبءون تفصفل فقد كانت كل المعاهءات، والوفافات الدولية لتنظم العلاقات الدولية بعء الحرب العالمية الثانية تعبر عن نظام أطرافه غالبٌ ومغلوب، وأهءرت فف

(1) أءمء عبء الءمفء مبارك، سابق الإشارة، ص 189.

مصالح الشعوب لصالح المتتصر، فتوارث المتتصرون مستعمرات المهزومين، ومناطق نفوذهم⁽¹⁾.

ويعد من الضروري القول إن كل الدول (وبلا استثناء)، صغيرة أو كبيرة، فقيرة أو غنية، نامية أو متقدمة، لم تتخل يوماً عن زيادة قوتها العسكرية، ودعم ترسانتها بأنواع الأسلحة المختلفة، وللأسف القانوني أن نجد الدول النامية حديثة الاستقلال، وخاصة الفقيرة منها مضطرة في أكثر الأحيان إلى تقوية سلاحها الوطني الخاص بسبب التهديدات الخارجية الحقيقية، أو المحتملة⁽²⁾، وهذا ما تشجعه الدول المتقدمة (المصنعة للأسلحة)، لأنه يمثل بالنسبة لها فرصة مهمة لتجارة السلاح، ولزيادة التخلف، والفقير، والضعف في دول وشعوب العالم الثالث (دول الهامش).

ولذلك ظلت الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، تكرر نداءاتها لجميع دول العالم بضرورة التخلي عن الإسهاب في صناعة السلاح، وضرورة نزعها، فمثلاً جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1318) الصادر سنة 1959 أنها تعتبر: (مشكلة نزع السلاح كأهم مشكلة يجب أن يواجهها العالم).

وفي ذات القرار، تبدي الجمعية أملها في: (أن تقوم تدابير تفصيلية تقود نحو هدف نزع السلاح العام والتام، بإشراف دولي فعال، بموافقة جميع الأطراف في أقصر فترة ممكنة).

وفي الوقت الذي نرى فيه دوافع نزع السلاح ظاهرة للعيان، نجد هناك العديد من المعوقات التي تعوق عملية نزع السلاح، ونتحدث عن كليهما تباعاً على النحو الآتي:

(1) المصدر السابق نفسه، ص 197.

(2) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 219-220.

أولاً: دوافع نزع السلاح⁽¹⁾:

1. الآثار المالية، والاقتصادية، والاجتماعية السلبية الناتجة عن سباق التسلح، وبالمقابل الآثار الإيجابية التي تثمر عن نزع السلاح.
2. دور الرأي العام العالمي، والذي يشكل قوة ضغط كبيرة على سياسات الدول.
3. دور العلماء والمفكرين في توعية الرأي العام العالمي، وحتى الحكومات حول مخاطر سباق التسلح، وضرورة نزع السلاح، وينتظم هؤلاء في مؤتمرات علمية، ومنظمات دولية غير حكومية، مثل الجمعية الدولية لأبحاث السلم، وغير ذلك⁽²⁾.

ثانياً: معوقات نزع السلاح:

1. قيام النظام الدولي الحالي على أساس التوازن بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة ثانية، وهذا يجعل من كلا الجهتين تحاول إقامة ترسانة عسكرية معادلة للترسانة العسكرية للطرف الآخر، وهو ما يعرف بالردع المتبادل.

(1) يقصد بنزع السلاح، والذي يسميه بعضهم بالحد من التسلح، هو ذلك الإجراء الذي تقوم فيه الدول بإلغاء فعاليتها المادية، واستعداداتها العسكرية، كي لا تحتفظ تحت إمرتها إلا بالقوى الضرورية لتثبيت أمنها العام.

(2) على الرغم من وجود هذه الدوافع النبيلة لنزع السلاح، والحد من التسلح، ورغم كل الجهود الدولية الرامية لذلك فإن كل الدول كما أشرنا لا تتمنى الوقوف عن برامجها العسكرية، ونلاحظ السباق على أشده في عصرنا الحاضر.

2. إن النظام الدولي الحالي لا يستجيب لحاجة كل دولة إلى ضمانات كافية لتحقيق أمنها الخاص، فهو نظام يقوم على تنوع واختلاف المراكز والقدرات العسكرية للدول، مما يعرقل مشاريع نزع السلاح.

3. سيطرة مجموعة من الدول الكبرى والغربية على إنتاج، وتجارة، وتصدير السلاح، وما يتبع ذلك من ارتباط مصالحها الاقتصادية بسباق التسلح لدى الدول الأخرى المستوردة للسلاح.

4. وجود صعوبات ذات طبيعة فنية تتعلق خاصة بالرقابة التي هي ضرورية، ولازمة لكل خطة، أو اتفاقية لنزع السلاح⁽¹⁾، خاصة وأن الدول لا زالت متمسكة بمظاهر سيادتها في هذا المجال⁽²⁾.

ولم يقف الأمر بخصوص مشكلة سباق التسلح، على امتلاك الأسلحة التقليدية، بل تعداه إلى تسابق أعضاء المجتمع الدولي نحو امتلاك ترسانات من الأسلحة النووية، وحيث إن السلاح النووي يعد من المشاكل المعاصرة المهددة للعلاقات الدولية، والأمن الجماعي العالمي، وهو من المواضيع الحيوية سنحاول الحديث عنه بقدر من التفصيل، مع بيان تأثير، وخطر القوة النووية في ظل هذا النظام (المزعوم).

(1) يقصد بالرقابة على التسلح، أي مظهر من مظاهر التعاون، والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسلح، وتقليل احتمالات الحرب، أو تحديد نطاقها، وتقليل درجة العنف في الحروب قدر الإمكان.

(2) للمزيد حول دوافع، ومعوقات نزع السلاح، انظر: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 223 وما بعدها.

المظهر الحادي عشر:

السلح النووي

تغيرت مفاهيم القوى العسكرية بعد دخول العالم مجال التسلح النووي، مع أول تفجير اختباري أجرته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1945.

إن هذا المفهوم الجديد للقوة، والذي طبق عملياً، وأنهى الحرب العالمية الثانية بعد تدمير مدينتي هيروشيما، وناجازاكي اليابانيتين، قد أسهم في تغيير موازين القوى، والخريطة السياسية للعالم منذ أواسط القرن الماضي.

لقد أحدث هذا التفجير تحولاً كبيراً في مسار الحرب من منظور التخطيط الاستراتيجي، وقد كان ذلك التحول أكثر وضوحاً على المستوى التكتيكي، حيث أوجدت الطاقة التدميرية، والإشعاعية للسلح الذري بيئة ميدانية يصعب فهمها، واكتسبت تداعياتها على المدى الطويل أهمية بالغة أيضاً⁽¹⁾.

ولقد شكل السلح النووي عاملاً حاسماً في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وما رافقه من تطور في الانتقال من القنبلة النووية إلى القنبلة الهيدروجينية ثورة في المفاهيم المعاصرة للحرب، حيث إن السلح النووي قلب كافة المقاييس الإستراتيجية، وبذل من طبيعة الخطط الحربية، وجعل من أي مركز حيوي، في أي بقعة من العالم عرضة للتدمير، بشكلٍ مفاجئ وسريع، ودون إنذارٍ مسبق.

ومن المعلوم بداهة أن السلح النووي، هو سلح ردعي، يستمد قوته من وجوده، وليس من استعماله، ومن هذا المنطلق أرادت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستخدام الأول من نوعه المشار إليه، ضد أهداف مدنية وعسكرية يابانية، إنما

(1) كل هذه التحولات جعلت الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين يعملون على تطوير إستراتيجية تنطوي على توازن فعال بين القوتين التقليدية والنووية.

بهدف إيصال رسالة قوية مفادها أن صدها للعدوان سيتم بضربة نووية تؤدي إلى تدمير العدو تدميرًا شاملاً، ومن هنا تأسست فكرة الردع لتصبح نظرية ثابتة في العلاقات الدولية.

وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ضاربة جديدة في العالم، استخدمت القوة النووية لأول مرة كسلاح عسكري في حسم الحرب العالمية الثانية، مما حولها احتلال مكانة متميزة مكتتها من لعب دور مهم في العالم من الناحية الجيوسياسية، والجيواستراتيجية.

كما إن الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، قد حدد بدوره بعد الحرب العالمية الثانية إستراتيجيته الهادفة إلى تعزيز مواقعه المتقدمة داخل أوروبا الشرقية، خاصة بعد كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي سنة 1949.

انطلاقاً من هذه المقاربة يتضح أن السلاح النووي اتخذ أبعاداً سياسية، وأمنية أثرت في العلاقات الدولية، وفرضت بالتالي نظاماً خاصاً للأمن الجماعي، ورسمت سياسات الهيمنة على العالم، حيث شكل امتلاك السلاح النووي العصب القوي الذي أسهم من وقتها في قلب وجه التاريخ، وغير خارطة العلاقات الدولية، فأزاح دولاً وغيّبها، وأبرز بعضها الآخر، كما فرض ظهور أنساق جديدة في التعامل الدولي، اتضحت من خلال السباق نحو التسلح⁽¹⁾.

العصر النووي وتهديد السلم والأمن الدوليين:

يتحدد الإطار الزمني للتحوّلات الكبرى في السياسة العالمية، وانعكاساتها على العلاقات الدولية في إطار الحقبة المعاصرة، التي تمتد مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية،

(1) عبد الرحمن تيشوري، تأثير القوة النووية في العلاقات الدولية، بحث منشور بمجلة الحوار المتمدن، العدد 1393، بتاريخ 8 / 12 / 2005، ص 7.

وظهور سلاح مءمر؁ أسهم بشكل مؤثر فف ءغفر المفهوم القفلءف للءرب الفف ءءولء من مواءهة عسكرفة مباءرة؁ إلى صراع أفءفولوجف بفن معسكرفن شرقف وغربف؁ ءسءفه ءرب بارءة؁ واكبها ءسابق نءو امءلاك السلاح النووي الءف أسس لظهوره عصر الذرة⁽¹⁾.

بءأ العصر النووي فف اللءظة الفف أعلن ففها عن قفام الولافاء المءءة الأمريكية؁ بإءراء أول ءءربة نووفة ناءءة فف ءالفء البشري سنة 1945؁ فمءذ نهاءة الءرب العالمية ءائفة؁ أصبحت معضلة الانءشار النووي ءمءل أءء أهم المظاهر الءولفة الفف ءسم بالءظورة؁ والءهءفء لمفهوم الأمن الءماعف العالمف؁ ذلك أن ءءطورات الفف أسهمء فف ءصاءء وءفرة الانءشار النووي ومشكلاءه؁ لا سفما فف مرءلة ما بعء الءرب البارءة؁ قء ارءبطء بانءشار قءراء نووفة؁ غفر قابلة للسفطرة علفها بالإضافة إلى انءشار ءءطور ءءنولوجف لإناءء الأسلءة النووفة؁ ءفء ءوءء أكءر من عشرين ءولة امءلكء (أو ءسعى) لامءلاك السلاح النووي؁ إضافة إلى اءساع عملفة السوق السوداء لءءارة المواد والمعءاء النووفة؁ والإرهاب النووي.

ونءفءة لءلك ءءطورات ءءنولوجفة المائءة ءءقءء الطفرة النووفة بأبعاءها ءءالءة: ءءورة فف قوة ءءمفر؁ وءءورة البالفسءفكة؁ وءءورة فف ءقة إصاءة الأهداف الءفوفة؁ ءفء أصبح الإنسان فف هءا العصر شبه قاءر على وضع ءء لنهاءة العالم⁽²⁾.

وآبعاف لءلك أصبح الصراع الءولف معقءاف وءظفراف؁ وفس كل ءولة فف هءا العالم؁ الءف أصبح من الناءفة الأمففة هءاف؁ مهما كانت لءلك الءولة بعفءة عن مركز بؤر ءءور؁ وءءراع المسلء.

(1) عبء الرحمن ءفشورف؁ سابق الإشارة؁ ص 11.

(2) ءءاء رمفون؁ العلاقات الءولفة؁ بءون ناشر؁ وبءون سنة نشر؁ ص 118.

وهكذا أصبح العصر الراهن؁ فف ظل النظام العالمف الجفءف؁ فرفءاً من نوعه؁ ءفء عرف أبشع إفرازات ءضارة العلمفة؁ والتكنولولفا السائءة فف العالم؁ من ءلال تطوفر الذرة كقوة ءرارفة؁ وإشعاعفة هائلة؁ واستءءامها كسلأ؁ هو بلا شك من أشروس الأسلءة الفف ءءولت من وسائل قءال تقلفءفة؁ إلى أءطر أسلءة ءمار؁ وإباءة عرفءها البشرفة؁ ءلقت للإنسان المعاصر الشءور بكابوس الفناء النووي الجماعف.

إن رصد ءللفات العلاقات ءولفة؁ وءبف ءفاعلاها فوفء ءلفاً أنها مرء بعدة مراحل رؤفة؁ فطبعا صراع مءعء الأشكال والمظاهر؁ بفن معسكرون مءناقضفن من الناففة الأفءفولولفة؁ والسفاسفة؁ والاقتصادفة؁ والعسكرفة؁ فف ءرب بارءة؁ من أهم سماتها السعف لءو الهفمنة؁ والغلبة؁ والءفوق؁ وضعت أوزارها بانءصار؁ وءطرسة الولافاء المءءة الأمرفكة؁ وهفمءها الأحاءفة؁ وءءكمفها فف موازن العلاقات ءولفة⁽¹⁾.

لقد ءفع الءافس النووي بفن الولافاء المءءة الأمرفكة؁ والاتءاء السوففانف (سابقاً)؁ رغبة كل مفهما فف إءراز الءفوق فف مءال الءسلء الإستراتلجف؁ واعءبر بعدها السباق لءو الءسلء؁ من أهم إفرازات الءناقض الأفءفولولجف بفن الغربفن؁ وبالءففة هو من أبرز مظاهر النظام العالمف الجفءف.

كما سعت ءول أءرف إلى امءلاك أسلءة نووفة؁ وذلك ءوفاً من الءهءفءات الآرلفة؁ الءقففة؁ أو الاحءمالفة؁ فرف بعض المفكرفن⁽²⁾: (إن ءارفء البرامء

(1) عبء الرحمن ءفشورف؁ سابق الإشارة؁ ص 21.

(2) على رأس هؤلاء الباء روبرء مكنمارا؁ وزفر ءففاع الأسبق للولافاء المءءة الأمرفكة؁ ءلال سءفنفاء القرن الماضي.

النووة فف ءول مثل الصفن؁ والهنء؁ وباكسءان؁ وءءف فرنساء؁ ءاء نفةة التهءفء النووي للءول فر النووة؁ بءفء أصفء ءافعا لها لامءلاك أسلءة نووة).

وءف الآن ءرء ففرفاء ءففة على الإسءراءففة النووة؁ ومفاهفم الرءع النووي؁ وفقا لما ءرف من ففرفاء على الساءة السفاسة للعلاقات بفن الءول النووة؁ أءءف فف الواقع سباقء السلء ءمن إءار ءائرة لولة فصاعءفة؁ ءمءور ءول مفهوم الأمن والءمافة.

أسبابءءسابق الءولف فءو السلء النووي⁽¹⁾:

1. إن الءول الءبرى ءءافس ففما بفففا عاءة؁ بأن ءقلء الواءة منها الأءرف؁ بفءءال أسلءة ءءفءة إلى ءرساءءها.
2. رءبة الءول فف اقءناء أسلءة نووة؁ لءوفها من أن لا ءقوم ءلفءها من الءول الءبرى بالانءقام لها فف ءال ءعرضها لهءوم من قبل ءولة ءبرى.
3. ءل ءولة ءءء نفساء من ءون ءلفاء فملكون أسلءة نووة؁ فمن الطففعف أن ءسعى فف الءصول على اقءناء هءه الأسلءة.
4. ءوف ءولة ما من قوة أعداءها ءقلفءفن فف الءاضر والمسءقبل.
5. ءفار السلء النووي؁ أقل ءلفة من مفءانء السلء ءقلفءف للءول الفف ءملك ءفوش ءبفرة.
6. رءبة بعض الءول فف اقءناء السلء النووي لءءقق مآرب هءومفة.
7. مءطء اسءءءام الأسلءة النووة ءمءور ءول عنصرف السرة والمفأءاة (الءسم السرفع للمءركة).

(1) أسبابءءسابق الءولف فءو السلء النووي؁ هف ءاف أسبابءءسابق فءو السلء بالأسلءة ءقلفءفة؁ مع الأخء فف الءسبان ءطورة هءا النوع من السلء؁ مقارئة بالأسلءة ءقلفءفة.

8. تفافف الفرب فواسطة الرءف؁ بفلاً من الافزلاق إلى الفرب السافنة.
 9. فافر السفساساف الفارففة؁ والعلاقات الفوففة بفذا الفطور فف الأسلحة؁ وانعكاس ذلك على مءى الاففام بالفأراف والقوانفن الفوففة⁽¹⁾.
- ومهما كانت الأسباب الكامنة وراء اففناء السلاح النووي؁ فلأن المآفمع النووي لابء أن فففأ أبوابه أمام أعضاء فءء؁ والأسلحة النووفة سفففأ فف المسفقبل من بلد إلى بلد؁ كما ففصل فف المافف بالنسبة لكل الأسلحة؁ على الرغم من المأاولاف المأكرة من قبل الولافاف المأففة الأمريكية لمنع بعض الفول من امفلاك السلاح النووي.

النافف النووي الفوم⁽²⁾:

- المهفمنة الأمريكية النووفة على العالم.

- (1) للمزفء انظر: عبء الواحد الفاصر؁ المسففراف الفوففة الكبرف مسففراف السفساة الفوففة فف بفافاف القرن الفافف والعشرفن؁ مطبعة النأاف الفففة؁ الفار البفضاء؁ المغرب؁ 2004؁ ص 69.

- (2) فطلق اسم النافف النووي على الفول الفف فمفلك فرسانة من الأسلحة النووفة ففء الفءمة الففعفة؁ وهف فلك الفول الفف اعفاف الإعلام فسمفنفها بالفول الفمس الكبرف؁ أف الأعضاء الفائفون فف مآلس الأمن الفولف الففن فمفمعون بمآ الففص ألفففو؁ وهف على الفوالف: الولافاف المأففة الأمريكية؁ روسيا (وارثة الافأاف السوففافف)؁ وبرفطانفا؁ وفرنساء؁ والصفن؁ والعبار الفف كان وراء هذا الانقواء هو أن هذه الفول الفمس هف الفف قامت قبل سنة 1967 بففففراف نووفة؁ ومفمقضى ذلك أصبفأ فملك الفق المكفسب فف الفسلأ؁ والنافف النووي لفس منظمه رسمفة؁ إنما هو عبارة عن مففءف فافص ففكون من الفول المذكورة؁ ولكن وصلت فول أأرف إلى امفلاك السلاح النووي؁ وهف الفف أشرنا إليه فف المف؁ ونكرر ذكرها؁ وهف: الصفن؁ الهند؁ الباكساف؁ إسرائيل؁ وعلى وشك امفلاكه كل من: كورفا الشمالفة؁ وإفران...

- روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، الذي كسر الاحتكار، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السلاح النووي.
- القدرة النووية البريطانية الكبيرة، حيث تعتبر الإستراتيجية النووية حجر الزاوية للدفاع في سياسة بريطانيا.
- القدرة النووية الفرنسية، إذ تستطيع فرنسا توجيه ضربات لـ 150 هدف بوقت واحد.
- السلاح النووي الصيني.
- الجاران النوويان: الهند، والباكستان.
- القدرة النووية لإسرائيل.
- البرنامج النووي الكوري الشمالي.
- المحاولات الإيرانية الجادة لامتلاك السلاح النووي.

البرنامج النووي الإيراني:

وحيث إن البرنامج النووي الإيراني هو الموضوع الأكثر طرحًا في السياسة الدولية، في النظام العالمي الجديد، نحاول الوقوف عنده قليلاً.

ونشير هنا إلى أن القانون الدولي قد أعطى لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها، ضد التهديدات الخارجية التي تتعرض لها، وهذا ما جعل علي خامنئي يقول: (إن إيران تحتاج الأسلحة النووية، لأن الأمة الإيرانية مهددة من الخارج ... من أمريكا وإسرائيل)⁽¹⁾.

(1) عبد الرحمن تيشوري، سابق الإشارة، ص 26.

وقد تصاعدت جهود إيران فى السنوات الخمس الأخيرة من أجل الحصول على السلاح النووى، ولقد تلقى البرنامج النووى الإيرانى دعمًا كبيرًا من الصين، وقامت بشراء مفاعل نووى من الهند، واستمرت نحو القناعة الإيرانية بضرورة التسلح بالسلاح النووى.

ونلاحظ الاستماتة الأمريكية، والأوروبية لمنع إيران من استكمال برنامجها النووى، ومحاصرتها، ووضع كل البرنامج النووى الإيرانى تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفى هذا الخضم، فإن ما يثير الغرابة والعجب، لماذا لم تتدخل أمريكا لمنع إسرائيل من امتلاك السلاح النووى؟ ولماذا لم تمنع باكستان؟ ولماذا لم تمنع الهند؟ ولماذا فقط إيران!!؟

والزاوية الأخرى من التساؤل: لماذا تتعاطى الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف النووى الكورى الشمالى عن طريق المفاوضات، فى حين تهدد، وتلوح باستخدام القوة ضد إيران!!؟

ثم أين هى مصداقية الأمم المتحدة، وهى تفرض العقوبات على إيران، وتغض الطرف عن الملف النووى لغيرها؟

لا إجابة على التساؤلات سالفه الذكر، سوى القول بازدواجية المعايير، وسياسة الكيل بمكيالين، فى ظل النظام العالمى الجديد، الذى تدعو له (بل وتزعمه) الولايات المتحدة الأمريكية.

ونستخلص مما سبق، إن السلاح النووى يشكل خطرًا على العلاقات الدولية، ويمثل تهديدًا حقيقياً للسلم والأمن الدوليين، وخاصة فى ظل عالم يقوم على القوة، ومعلوم بداهة: (أن لا سياسة للضعيف فى عالم الأقوياء).



تصوير
أحمد ياسين
نويلر
@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

الإستراتيجيات من النظام العالمي



تصوير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

الفصل الثانى /

الإستراتيجيات من النظام العالمى

من خلال النظر فى فحوى النظام العالمى الجديد، وتتبع ملامحه الظاهرة للعيان فإنه لا يسع أى باحث إلا أن يستتج جملة من الملامح التى تلوح فى الأفق، ويُعبّر عنها غالبًا بالأبعاد الإستراتيجية لهذا النظام، ومن تلك النتائج نعرض ما يلى:

● ملامح الشرق الأوسط الجديد⁽¹⁾:

أسلفنا القول بأن مصطلح النظام العالمى الجديد، هو صناعة أمريكية، وتناوب على إطلاقه بين الفينة والأخرى، ساسة وزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، ونشير هنا إلى تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس إبان الحرب التى شتها إسرائيل على لبنان عام 2006، والتى لا يخفى أنها كانت بدعم وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طرحت تلك الوزيرة فكرة مفادها أن شرقًا أوسط جديد سوف يخرج من الأم الحرب الإسرائيلية اللبنانية، وهنا كثر الجدل، وتعالى الأصوات، وتسابقت وسائل الإعلام حول ما تعنيه كونداليزا رايس بالشرق الأوسط الجديد، وكيف سيكون، وما هى ملامحه، وما مقوماته، ومن سيساعد على إنتاجه، ...

ولا شك أن كل التساؤلات الممكن طرحها، تصب الإجابة عنها فى مكان واحد، وهو أن يتفق الشرق الأوسط الجديد مع الرؤى والمصالح الأمريكية، استنادًا لفوقيتها القطبية، وبناء على غطرتها العالمية.

(1) للاطلاع على مفهوم الشرق الأوسط فى الفكر الغربى، انظر: توفيق المدينى، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، سلسلة الدراسات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص 31 وما بعدها.

إلا أن ذلك لم يمنع (بل شجع) بعض الخبراء الأمريكيين على أن يقدموا تصورًا لحالة الشرق الأوسط الجديد، ونكتفي في هذا الصدد بعرض الرؤية التي قدمها الخبير الأمريكي ريتشارد هاس⁽¹⁾ رئيس لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية، ومدير إدارة التخطيط السياسي في ولاية بوش الأولى، حيث إنه قدم رؤية قائمة لما سيكون عليه الشرق الأوسط.

جاء ذلك في مقالة له نشرت في دورية تحمل اسم Foreign Affairs في عدد نوفمبر وكانت بعنوان (The New Middle East)، وضع فيها ملامح الشرق الأوسط الذي مهد له القادة الأمريكيون، وقد حدد اثني عشر ملمحًا لما سيكون عليه الشرق الأوسط الجديد تمثلت في:

- سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية محتفظة بنفوذها في المنطقة أكثر من أي قوة أخرى، وهذا النفوذ سوف ينخفض تدريجيًا عما كان من قبل.

- ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية، العديد من التحديات من قبل سياسات قوى خارجية كالاتحاد الأوروبي، والصين وروسيا.

- بأي حال من الأحوال سوف تكون إيران واحدة من أقوى القوى في المنطقة، وكل من يرى بأن إيران على حافة تغيير جذري فهو مخطئ، وحيث إن لإيران سيطرة على حزب الله في لبنان، وحركة حماس بفلسطين، فهي قوة إمبريالية بالمفهوم الكلاسيكي، ولها طموحات إعادة صياغة المنطقة وفقًا لتصورها، مع العلم إن لديها الإمكانيات لترجمة أهدافها على أرض الواقع.

(1) مشار إلى هذه الدراسة بالتفصيل في: السيد أمين شليبي، نظرات في العلاقات الدولية، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.

- إسرائيل هي الدولة القوية الأخرى المنافسة لإيران في المنطقة، وهي ذات اقتصاد حديث قادر على التنافس ليس فقط إقليمياً، بل عالمياً، وترسانتها العسكرية هي الأكثر قدرة في المنطقة، وفقط عليها أن تتحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية، وأن تتعامل مع التحديات متعددة الأبعاد.

وإستراتيجياً فإن إسرائيل اليوم أضعف مما كانت عليه قبل حربها على لبنان، وسوف يزداد وضعها تدهوراً، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً إذا ما طورت إيران برنامجها النووي، وامتلكت الأسلحة النووية.

- في غياب الشريك الواضح على الجانب الفلسطيني المستعد للحلول الوسط، وفقدان الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من وضعها كوسيط أمين في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه فإن إصرار إسرائيل على توسيع المستوطنات، وبناء الطرق، يزيد من تعقيد الحلول الدبلوماسية.

ولذلك فإن أي عملية، أو مبادرة للسلام مصيرها الفشل، بل وغير محتملة في المستقبل القريب.

- سوف يظل العراق القوي تقليدياً على المستوى العربي والإقليمي على الأقل، في حالة فوزى لسنوات قادمة في ظل حكومة مركزية هشة، ومجتمع مقسم، وعنف طائفي منظم، وأحسن أحواله أن يكون دولة فاشلة تدميها حرب داخلية، وتتجاذبها أطراف خارجية.

- سوف يظل ثمن البترول باهظاً، نتيجة الطلب الكبير من القوى الصاعدة كالصين والهند، وبشكل مستفيد منه إيران، والمملكة العربية السعودية، بشكل غير متناسب.

- سباق التسلح سوف يستمر وبشكل سريع، وستكون جيوش خاصة في كل من لبنان، وفلسطين، والعراق أيضاً، وسوف تبرز الميليشيات في ظل الدول الضعيفة،

فمثلاً سيزيد حزب الله في لبنان من قوته، بعد شعوره بالانتصار في حرب 2006، وكل الذين يقلدونه.

- السلوك الإرهابي باعتباره الطريقة المثلى لاستخدام القوة مجئاً عن أهداف سياسية، سوف يظل من ملامح المنطقة، وسوف تتشكل جماعات إرهابية بصناعة الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تكون النتيجة سلبية على هذه الأخيرة.

- سوف تتراجع في المجتمعات العربية ثقافة القومية، والوحدة العربية، وستعد من قبيل الماضي، في حين ينمو الشعور بنشوة الديمقراطية على أحسن الاحتمالات، والسيناريوهات المستقبلية.

أضف إلى ذلك أن الإسلام سيملاً ويشكل سريع الفراغ الثقافي في العالم العربي، ويقدم الأساس لسياسات الأغلبية من سكان المنطقة.

وفي نفس الوقت فإن التوتر بين السنة والشيعة سيزداد في الشرق الأوسط، مسبباً العديد من الأزمات في البلدان ذات المجتمعات المقسمة، كالبحرين، والمملكة العربية السعودية، ولبنان.

- ستظل بعض الأنظمة العربية سلطوية، وغير متسامحة دينياً، ومعادية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن المحتمل أن يتزعم الإخوان المسلمون سدة الحكم في العديد من الدول العربية، ليس لأنهم مؤيدون من قبل الشعوب، وإنما لأن هذه الشعوب قد شمت البديل التقليدي.

- المؤسسات الإقليمية سوف تظل ضعيفة، وعاجزة، ومتخلفة كثيراً وراء غيرها في أماكن أخرى، فالجامعة العربية مثلاً تستبعد أكبر قوتين في المنطقة وهما إيران وإسرائيل، فضلاً على عدم قدرتها إقامة التجانس بين الأقطار العربية.

نخلص من الرؤية المظلمة للشرق الأوسط الجديد، التي يراها ريتشارد هاس⁽¹⁾، إلى القول بأن الشرق الأوسط، والذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على صناعته، طمعًا في تلبية المصلحة الأمريكية، ومساعدة أمريكا في تحقيق نزعتها التوسعية الاستعمارية، سوف يسبب ضررًا كبيرًا لدول المنطقة، وللولايات المتحدة الأمريكية، والعالم بصورة عامة.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 20.

الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط

من المسلمات التاريخية التي لا خلاف بشأنها، أن انفراد قوة واحدة، وبسط سيطرتها وقبضتها على العالم، يكون دافعاً للقوى الأخرى نحو تحدي هذا الوضع، والعمل على تغييره، وسواء كان ذلك بإزاحتها والحلول محلها، أو مشاركتها ذلك النفوذ على أقل تقدير.

والملاحظ في ظل النظام العالمي الجديد، ومنذ طي صفحة الحرب الباردة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة الأقوى، بل والوحيدة في العالم.

وغني عن البيان هنا أن المؤرخين، والساسة، والمحللين، والمراقبين، قد ظلوا خلال تلك الحقبة يتجادلون حول طبيعة النظام العالمي المقبل (الجديد)، وهل سيكون أحاديًا، أم يعود عصر الثنائية القطبية، أم تتعدد أقطاب الهيمنة على العالم؟!

ولكن لم يتنه بينهم الجدل حتى أكدت لنا نهاية التسعينات من القرن الماضي، أن الولايات المتحدة الأمريكية، هي القوة الأولى، والوحيدة في العالم بفعل ما تمتلكه من عوامل القوة بمعناها الشمولي (القوة العسكرية، والاقتصادية، والعلمية، والتقنية،...)، وبشكل يفوق كل ما يمكن للقوى الأخرى تحقيقه⁽¹⁾.

(1) لقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية في العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي، حيث استطاعت بعد قدرتها على تفكيك المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، وإنهاء مرحلة الحرب الباردة لصالحها، استطاعت بناء إمبراطوريتها، وامتكت القوة بمفهومها الشامل، ودخلت القرن الجديد بحصيلة هي السيطرة والهيمنة على العالم، والتحكم في جميع مؤسسات المجتمع الدولي، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

ونظرًا لذلك توقع بعضهم أن تستمر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم عقودًا قادمة، وتظل متمتعة بمكانتها، وتفوقها الأحادي⁽¹⁾.

ومع ذلك فقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية، باختبارات صعبة في ممارسة قوتها، حيث إن القوى المنافسة للولايات المتحدة، والتي تحاول الالتحاق بركب قيادة العالم لم تكتف بالدعوة إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، بل مارست هذه الدعوة، وحاولت ترجمتها على أرض الواقع، من خلال الاختلاف مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، حول قضايا إقليمية، ودولية.

بيد أن أخطر ما واجه الولايات المتحدة الأمريكية، هو عجزها عن تحويل ما تمتلكه من قوة، وخاصة العسكرية، إلى نجاحات سياسية، وأثبتت القراءات المعمقة للواقع المعيش خطأ الكثير من الافتراضات، والمفاهيم التي قامت عليها القرارات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية.

كل ذلك اضطر العديد من المحللين الأمريكيين إلى الحكم بخطأ السياسات الانفرادية الأمريكية، ودعوا تبعًا لذلك إلى تبني سياسة بديلة تقوم على مؤسسات دولية تعاونية، وضرورة التنسيق مع القوى الأخرى في العالم.

ومعلوم أن الشرق الأوسط كان على رأس قائمة الاهتمامات الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم صارت المنطقة ميدانًا خصبًا، وساحة واسعة للحرب الباردة، والتنافس بين الكتلتين الشرقية، والغربية، وأسهم ذلك في تعقيد قضايا المنطقة

(1) على الرغم من هذا الاعتقاد السائد لدى المحللين والساسة، إلا أن قوى دولية أخرى لم تسلم بهذا الوضع، وصارت تعمل وفق المسلمات التاريخية على ضرورة تغيير الوضع القائم، والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، وبدا ذلك جليًا من قوى كالصين، وروسيا، وعلى الصعيد الأوروبي تأتي فرنسا، ولا يمكن مجال من الأحوال إغفال الهند كقوة صاعدة تعمل من أجل الالتحاق بنادي الدول الكبرى، والإسهام بشكل مباشر في قيادة العالم.

من جهة، وأتاح لبعض قوى المنطقة مساحة من حرية الحركة والمناورة من جهة أخرى.

وعقب إطاحة الولايات المتحدة الأمريكية، بالاتحاد السوفياتي، وانتهاء حقبة الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بالمنطقة، وخاصة بعد حرب الخليج الأولى، وتحرير دولة الكويت بالمفهوم الغربي، الأمر الذي رسخ الوجود الأمريكي في المنطقة، كما كان لحرب الخليج الثانية آثارها السلبية على النظام الإقليمي العربي، وكثرة الانقسامات في هذا النظام.

ووفق النظرة الإستراتيجية، فإن منطقة الشرق الأوسط تشهد العديد من القضايا الكبرى، مثل⁽¹⁾:

- الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي⁽²⁾.
- الوضع القائم في العراق.
- الثورات العربية.
- إذكاء النعرات الطائفية.
- الملف النووي الإيراني (المواجهة الأمريكية الإيرانية).

(1) السيد أمين شلي، سابق الإشارة، ص 28، حيث أشار إلى قضية الصراع العربي الإسرائيلي بشأن فلسطين، والوضع في العراق، ثم المواجهة الإيرانية الأمريكية، ومن طرفنا قمنا بإضافة قضايا نعتقد أنها رئيسة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وهي المتمثلة في الثورات والتغيرات العربية، وما تشهده المنطقة من إذكاء للنعرات الطائفية، أضف إلى ذلك مشكلة الأقليات، والأزمة الحادة في المياه.

(2) سيأتي الحديث بصورة تفصيلية عن القضية الفلسطينية باعتبارها معضلة الشرق الأوسط، وحجر العثرة في طريق عملية السلام، التي ترغبها إسرائيل، وتدعو إلى فرضها الولايات المتحدة الأمريكية.

- مشكلة الأقليات في دول الشرق الأوسط.

- الأزمة الحادة في المياه.

ونتحدث عن هذه القضايا تباعاً كما يلي:



الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي

لقد ترك المجال فسيحاً أمام الدبلوماسية الأمريكية على مدى عقدين من الزمن، لتقوم بجهودها في تسوية الصراع، إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح، بل بآلت بالفشل، وازداد الوضع تعقيداً، حتى حكم بعضهم بموت عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما دفع إلى الاتجاه نحو البحث عن بدائل أخرى لتسوية الصراع المشار إليه.

ومن هنا بدأ بعض الساسة ينظر إلى إمكانية استخدام الدور الأوروبي، مستفيدين في ذلك مما قام به الأوروبيون في الأزمة اللبنانية، وكذلك فيما يتعلق بالوضع السوري الإسرائيلي، شريطة أن يحقق الأوروبيون رؤية واضحة، وموقفًا محددًا، كي يلعب دورًا مستقلًا وفعالاً.

وآخرون صاروا يعولون على نمط ما طرح في مؤتمر مدريد 1991⁽¹⁾، وهو المؤتمر الذي يوسع قاعدة المشاركة الدولية في البحث عن حل لهذه القضية، وبشكل يتم فيه إقحام المجتمع الدولي فيها، ومحاولة لإعادة الثقة في مؤسساته، لتأكيد الشرعية الدولية لقراراته فيما يتعلق بالصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، وهو أمر صعب المنال، حيث إن الدعوة لعقد مؤتمر مماثل ستلقى اعتراضات أمريكية، فضلاً عن مقاطعة، واعتراضات من الجانب الإسرائيلي.

(1) السيد أمين شليبي، سابق الإشارة، ص 29.

الوضع في العراق⁽¹⁾

نظرياً فقد وضعت الحرب الأمريكية العراقية أوزارها، وذلك بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق بنهاية سنة 2011، وهو انسحاب مثل في حقيقة الأمر مازقاً للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث ثبت خطأ الرؤية الأمريكية التي قامت الحرب على أساسها، فالعراق الذي تصورت الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيكون أنموذجاً للديمقراطية في العالم العربي، انتهى إلى وضع تراجيدي أقرب إلى الحرب الأهلية.

وما نراه مستقبلاً لهذا البلد، هو استمرار الوضع المأساوي، فالانسحاب الأمريكي سيضع الطوائف والأحزاب العراقية أمام مسؤوليتها، خصوصاً بعد شق صف الوحدة العراقية من خلال إثارة النزعات الطائفية، وهو أمر نراه في غاية الصعوبة بعد أن تم القضاء على المؤسسة العسكرية للجيش العراقي، اللهم إلا إذا تم بناء هذا الأخير بصورة يكون معها قادراً على فرض الأمن الداخلي، وقيام عملية سياسية تجمع بين القوى، والفصائل العراقية المختلفة، وتحقق توافقاً داخلياً يسمح بالاستقرار، والتطور، والتعايش السلمي⁽²⁾.

(1) توفيق المديني، سابق الإشارة، ص 99 وما بعدها.

(2) وهو ما نتوقع خلافه، إذ من أهم النتائج التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتباهى بها، بعد حكم الكثير من المحللين بفشلها وخسارتها في حربها على العراق، يمكنها التباهي بتدمير المؤسسة العسكرية العراقية، والقضاء بشكل كامل على الجيش العراقي، والذي يتطلب إعادة بنائه فترة من الزمن، وفي ضوء كل هذه المعطيات التي نشاهدها تشير إلى أن الحكومة العراقية (المستوردة) لا يمكنها كبح جماح الحركات المناهضة لها في العراق، وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي، الأمر الذي يجعل من هذه الحكومة في فوهة مدفع تلك الحركات، مما يوحي باستمرار حالة الفوضى في البلاد لسنوات قادمة.

الشورات العربفة

فأق لنا أن نساءل عن الدواعف والدوافع الآقففة الفف فآعل القوف الغربفة ففقلب على آلفائفها الإقلفمفن؁ وفءعم مشارف الشورة فف البلفءان العربفةؑ علماً أن هءا الدعم ففقى أفضاً مشوباً بكأفر من الازءواففة المعفارففة كما لآآظنا ذلك فف الآالة البحرنففة؁ والفمففة... مما فعنف أننا أمام آصور ذقف لما فآبب إسقاطه وما لا فآبب إسقاطه؁ وما فآبب إسلاآه وما لا فآبب إسلاآه..

كل ذلك فعنف بما لا شك ففه أننا أمام آصور استراتفآف آفءف للمنطقة؁ فعمل على ءوظفف عنصر الاءزازاء العنففة فف البففة الآآماعفة؁ والسفاسفة لفلك النظم الإقلفمفة لآلق واقع سفاسف واستراتفآف آفءف.

ومن المعلوم أن الإطار الإستراتفآف للمنطقة رسمفه اءفاقفة سافسفكو الفف بموجبها فم فقسفم المنطقة؁ وهءه الاءفاقفة كإطار آفواستراتفآف لم آعد صالآة ولا منسآمة مع الآصور الآفواستراتفآف الآفءف؁ للقفوف الغربفة؁ وأفضاً للآفان الصهفونف.

فقسفم سافسفكو السابق وإن اسآطاع ففكفك المنطقة؁ إلا أنه لم فسآطع القضاء على كل مقوماء الفضان الإقلفمف؁ كما أنه لم فمفع من قفام آآور إقلفمف ممانع للآفان الصهفونف فف المنطقة؁ وبالفالف أمكن القول أنه إطار لم فعء ففف بالفرض المطلوب من وراء إآءائه؁ ووجب فآاوزه والإفان بفءفل آفءف عنه.

ومن هنا فما هو البءفل الآفواستراتفآف لاءفاقفة سافسفكوؑ وما هو الأساس الذف سفكون معآراً فف إعاءة الفقسفمؑ

وبالرجوع إلى الشعاراء المطروآة من قبل القوف الغربفة؁ وآاصة الإءارة الأمرفكفة؁ آفآ فآء أن هءا الآصور الآفواستراتفآف الآفءف عفر عنه بـ الشرق الأوسط الآفءف؁ فر أن الإءارة الأمرفكفة عندما فآآءث عن شرق الأوسط آفءف فهف

تقصد بذلك كل المنطقة بما فيها شمال إفريقيا، وهو ما يمكن الوقوف عليه في تسمية وزارة الخارجية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا مؤشر على وحدة المجال المنظور من قبل الإدارة الأمريكية.⁽¹⁾

وأيضاً من خلال الرجوع إلى تفاصيل الرؤية الغربية والأمريكية خصوصاً لـ الشرق الأوسط الجديد، نجد أيضاً شعاراً أساسياً في بيان آلية بلوغ ذلك الشرق الأوسط الجديد، ألا وهي آلية الفوضى الخلاقة التي تعني إحياء النعرات الطائفية، وتأجيج الصراعات الاجتماعية، والسياسية، على امتداد المنطقة، غير أن هذه الفوضى توصف لديهم بـ الخلاقة، أي أنه يُراد لهذه الفوضى أن تخلق واقعاً جديداً... ولو تأملنا جيداً فيما يمكن للفوضى أن تخلقه، سنجد أن حدة الصراع الطائفي، وتأجيج الصراع الاجتماعي، والسياسي، التي ستدفع الأطراف المتضررة نحو طلب الانفصال، والتفكك على صعيد الداخل القطري...

إن المشروع الغربي لا يبحث عن الاستقرار للمنطقة بقدر ما يبحث عن التوثر والاقتيال، لأن الغاية من كل ذلك هي الاندفاع التلقائي نحو خيار التفكك والانقسام، وهو ما يعني أن السلوك الطوعي نحو الانفصال، والصراع السياسي، والاجتماعي، والهوياتي، وإن بدا ظاهرياً أنه إرادي، فإنه - في الحقيقة - أمر مفكّر فيه غريباً، ومراد في مستوى التخطيط الجيوإستراتيجي الغربي الجديد.

إنه بات واضحاً، أن القضاء الجيوإستراتيجي الحالي الذي حدثت معالمه سايبيكو، لم يستطع أن يوفر الأمن للكيان الصهيوني، كما لم يستطع القضاء كلياً على مظاهر التضامن الإقليمي بين الأقطار المقسّمة، مما استدعى إعادة النظر في

(1) للمزيد حول الموضوع، انظر: عصام إهميدان الحسني، الثورات العربية: قراءة في الخلفيات والأبعاد، نشر عبر موقع مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، في تاريخ 17 / 9 / 2011، على الرابط:

<http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=106766&cid=31&fromval=1>

التقسيم القديم، وقيام تأسيس جديد أساسه الهوية العرقية، والدينية، لنصبح أمام إمارات الطوائف المتحاربة فيما بينها، والعاجزة عن تهديد أمن الكيان الصهيوني، والمجبرة على التطبيع معه⁽¹⁾.

إننا اليوم، بحاجة إلى قراءة واقعية وعميقة للمخطط الجيوإستراتيجي الجديد، كما أننا مطالبون بمعالجة قضايا الحرية، والعدالة، وكرامة المواطنين من داخل الفضاءات الوطنية، من خلال آليات سياسية سلمية، لنقطع الطريق على أصحاب المشاريع الأجنبية التي تريد شراً بالبلاد والعباد.

(1) المصدر السابق نفسه.

الملف النووى الإىرانى فى إطار الإستراتيجية الأمريكية

ونقصء بذلك المواجهة بىن الولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الإىرانية، حول البرنامج النووى الإىرانى، وهى مواجهة باتت تحمل أخطار العمل العسكرى المتوقع فى أى لحظة ضد إىران.

وإذا ما تم ذلك فإنه سىكون له تءاعبات كارثىة لىس على طرفى النزاع فحسب، وإنما على منطقة الشرق الأوسط بمجملها، والاحتمال الأحسن معقوء على نجاح الدبلوماسية بىن الطرفين⁽¹⁾.

ومع ذلك فإننا نعتقد بأن إىران ستظل متمسكة بمحقها فى تخصىب الیورانىوم، مع تأكىءها الدائم والمستمر على أن برنامجها النووى قاصر فقط على الأغراض السلمىة، وهو اتجاه سىتعزز إذا ما حصلت إىران على ضمانات أمنىة، وحوافز اقءصاءىة، وتكنولوجيا، وهذا أمر مؤكء فى وجود روسيا، وخصوصًا عند انقفاء الشعور الإىرانى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستهءف تغییر النظام.

لذلك فإننا نرى بأنه یتوجب على دول المنطقة جمیعًا التعااضء، بشأن المشاركة فى العملية الدبلوماسية، والقیام بدور مشابه لدور المجموعة السءاسىة اللى تبئى معالجة الأزمة النووىة الكورىة الشمالىة.

(1) على الرغم مما یدو ظاهرىًا أن أزمة الملف النووى الإىرانى، هى مواجهة مباشرة بىن إىران من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصورة عامة من ناحية أخرى، فإن تءاعبات هذه الأزمة، وخاصة إذا ما وصلت إلى مرحلة المواجهة الساخنة، فحتمًا سوف تكون مءمرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بالكامل، وقد تنعءاه إلى أكبر من ذلك، للمزىء حول الموضوع، السىء آمىن شلبى، سابق الإشارة، ص 31 وما بعءها.

ومع ذلك، ومن خلال التعاطى الأمريكى المزدوج مع القضية الإيرانية، وقضية كوريا الشمالية، فنجزم بأن حلولا دبلوماسية، حقيقية حاسمة، ودائمة لا نراها تلوح فى الأفق فى المستقبل القريب، ومستظل المنطقة تحتفظ بالصراعات التى تتزايد تعقيداتھا بشكل مستمر ومتسارع.

أبعاد وتداعيات الأزمة النووية الإيرانية

أشرنا فيما سبق إلى المواجهة الأمريكية الإيرانية، كأحد القضايا، والمعضلات التي تؤرق منطقة الشرق الأوسط، على ألا يفهم من ذلك أن أزمة الملف النووي الإيراني، تقتصر على هذه المواجهة، أو أن الأزمة النووية الإيرانية حدها طرفي النزاع، وهما الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وإيران من جهة أخرى.

حيث إن للأزمة النووية الإيرانية، من رؤية إستراتيجية، تداعيات كبيرة، وسوف تكون إذا ما وصل الأمر إلى المواجهة الساخنة، مدمرة لمنطقة الشرق الأوسط بمجملها، وستكون كارثية لكافة دول المنطقة.

ومن هنا، نستغرب (بل ونستنكر) ضعف الاهتمام العربي بالملف النووي الإيراني، رغم خطورته، والتداعيات المحتملة له⁽¹⁾.

أما بخصوص العناية الفائقة التي توليها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للملف النووي الإيراني، فلا نشك في أن الأمر يرجع إلى جملة من الأسباب، أهمها:

السبب الأول: يكمن في أن الولايات المتحدة تتصور أن امتلاك إيران للسلاح النووي، وبالتالي الردع النووي، سوف يجعلها تشعر أنها بمنأى من الخطر من أي انتقام عسكري تقليدي، بل يمكن أن تعود إيران إلى ممارسة السياسات العدوانية،

(1) من المفارقات الغريبة في السياسة الدولية اليوم، أن نرى مجلس التعاون الخليجي يعقد العديد من الاجتماعات لدراسة ما تشهده المنطقة العربية من ثورات، ومتغيرات، ويكرس جهوده لهذا الغرض، نراه يغض الطرف عن الملف النووي الإيراني، ولا يولييه ولو جزءاً يسيراً من اهتماماته، في حين أن خطر السلاح النووي الإيراني، وخطر وجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة عموماً، هو من أكبر التهديدات للأمن القومي لدول الخليج.

وتقوم بتحريك سياستها الخارجية في إطار مقاومة ورفض الوضع الراهن، تمامًا مثل السياسة التي كانت تتبعها في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، ولا شك أن تلك السياسة تتعارض مع المصلحة الأمريكية الانفرادية.

السبب الثاني: يتمثل في أن التطور النووي الإيراني، سيؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، وفي العالم بشكل عام.

أضف إلى ذلك أن امتلاك إيران للترسانة النووية سيدفع، (بل وسيشجع) دولاً أخرى في المنطقة، كالمملكة العربية السعودية مثلاً نحو امتلاك السلاح النووي، لردع أي هجوم إيراني محتمل⁽¹⁾.

السبب الثالث: تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بتخوف إلى الأوراق التي تمتلكها إيران، حيث إن إيران بامتلاكها للسلاح النووي ستلعب دوراً مهماً، ومتميزاً في العراق، وهو الأمر الذي يهدد السياسة الأمريكية في العراق، إذ يمكن لإيران إخفاق جهود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، كما يمكنها تأييد هذه الجهود، وخاصة إذا ما كانت تهدف إلى بناء عراق ديمقراطي ومستقر.

أيضاً، فإن من الأوراق التي تمتلكها إيران، يبرز الاتحاد الروسي، والعملاق الصيني، حيث إن الأخيرين سيقفان في وجه أي قرار من مجلس الأمن يمكن أن يوجه إلى إدانتها بشأن برنامجها النووي، إذ إن الصين في أمس الحاجة إلى البترول الإيراني، ومعلوم أن روسيا تكسب مليارات الدولارات من خلال تعاونها النووي مع إيران.

لكل ما تقدم، فالاستنتاج المنطقي، يوحى بالتشابك في المصالح المتجاذبة، والمتنافرة بين دول منطقة الشرق الأوسط، والدول التي لها مصالح حيوية في المنطقة،

(1) عبدالسلام جمعة زاقود، السلاح النووي في ضوء قواعد القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه تحت الإعداد، بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2012، ص 7.

ونعءقء بأنة لا ءفار أمام إفران سؤف ءمسكها ببرنامجها النووي؁ وأن لا ءفار للولاءاء المءءة الأمريكية؁ إلا سلوك الطرفق الءبلوماسف؁ فإءفافها فف العراق لفس بففعء.

كما أنه على الءول العربفة الاءءمام أكءر بالملف النووي الإفرانف؁ والإسهام بشكل مباشر فف ءل الأزمة النووفة الإفرانفة وءف؁ آءةة فف الاعءبار الءءاعفاء الءطفره لهذه الأزمة.

وعلى كل الءول المناطففة العمل على إءلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلءة الءمار الشامل؁ وهو ما نراه غاية فف الصعوبة فف المسءقل القرفب.

دمقرطة الأنظمة السياسية العربية

تاريخيًا وإلى حد بعيد أهملت الولايات المتحدة الأمريكية أمر الديمقراطية في العالم العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت في فترات سابقة أنظمة ديكتاتورية في المنطقة، مراعاة لاعتبارات إستراتيجية، ومحافظة على مصالحها، وبجنا عن النصر في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي السابق.

كل ذلك، مع عدم إغفال أن الولايات المتحدة قد بشرت، وأبدعت في ابتكار حق الشعوب في تقرير مصيرها، وخاضت حربين عالميتين ضد الأنظمة الفاشية، والنازية المعادية للديمقراطية، ولكن نؤكد بأن ذلك كان بعيدًا عن العالم العربي، ومنطقة الشرق الأوسط.

أما بعد تسونامي الحادي عشر من سبتمبر⁽¹⁾، وما تعرض له الأمن القومي الأمريكي من ضربات غير مسبوقة، أصبحت الديمقراطية وبشكل خاص في العالم العربي، والشرق الأوسط تحتل مكانة واضحة في السياسة الخارجية الأمريكية، بل واكتسبت بعدًا إستراتيجيًا، وتركيزًا جديدًا، وخاصة حينما انتهى التفكير الأمريكي إلى أن الضربات التي تعرض لها الأمن القومي الأمريكي جاءت من دول، ومجتمعات غابت عنها الديمقراطية، بل وافتقرت إلى حقها في اختيار من يحكمها، واستخلص

(1) لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحد، وهي حادثة تفجير برج التجارة العالمية، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون)، حدثًا بارزًا في محيط العلاقات الدولية، تغيرت على ضوئه العديد من المفاهيم، وأعيد بعده تنظيم العلاقات الدولية بين كثير من الدول، وكان هذا الحدث بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، فهو يحق يعد زلزالاً في هذا المجال.

الفكر الأمريكي أنه من الضروري لمحاربة السلوك الإرهابي، فيجب بناء ديمقراطيات متمدينة، تتجنب العنف في مجتمعاتها، ولا تصدره للمجتمعات الخارجية.

ومن هنا صارت الدعوة إلى الديمقراطية في البلدان العربية أمراً ملحاً، وأدرجت ضمن محاور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وأحد العناصر الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي، ولم تعد مسألة الديمقراطية شأنًا داخليًا بحتًا، وإنما أصبحت وطيدة الصلة بالأمن القومي الأمريكي.

والملاحظ أن المتبع للدعوى والضغط الأمريكية من أجل الديمقراطية في العالم العربي، لا بد وأن يدرك، ويلاحظ توافقها مع نمو حراك سياسي لم تشهده المجتمعات العربية من قبل.

كما يلاحظ أن هذا الحراك السياسي الداخلي نحو الإصلاح في المجتمعات العربية، لم يقتصر على دول المشرق العربي، بل تعداها إلى جل دول المنطقة، وكذلك دول المغرب العربي.

إن التزامن بين المبادرات الأمريكية، وهذا الحراك السياسي الواسع في المجتمعات العربية، وموافقة الأنظمة العربية على إجراء الإصلاحات، وإشراك أكبر عدد ممكن في العملية السياسية.

كل ذلك يثير شكوكاً جمة، ويطرح تساؤلاً إستراتيجياً مفاده: ما هو دور العامل الخارجي في قضايا الإصلاح، والديمقراطية في العالم العربي؟ وهل كان عاملاً مشجعاً للحركات والقوى المدنية في مطالبتها، وضغوطها من أجل الإصلاح؟

ثم في ظل وعود الأنظمة العربية بالإصلاح، والعمل على إقامة الديمقراطية، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً مغايراً تمثل في ضرورة إقالة الأنظمة السياسية العربية القائمة، وإحلال أنظمة بديلة، تكون أكثر إصلاحاً، وديمقراطية، ويأتي الشق

الثاني من التساؤل: هل ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن نشر الديمقراطية في المجتمعات العربية من أولويات سياستها الخارجية؟

والإجابة هنا ستكون نعم إذا ما عارضت الأنظمة العربية البديلة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أما إذا قامت هذه الأنظمة بالعمل على تحقيق سياسة ورغبات الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأولوية القادمة ستكون أكثر فتكاً بالشرق الأوسط والعالم العربي، وهو كيفية تقسيم الدول العربية المقسمة أصلاً، وبطريقة ترحب بها الأنظمة العربية البديلة، أو القائمة على مخاوف تغييرها، كما هو الحال بالنسبة للسودان، حيث رضيت الحكومة السودانية بتقسيم السودان حفاظاً على بقائها في السلطة.

وعليه، فإننا نرجح الاحتمال الثاني، وهو اعتماد تقسيم الدول العربية كأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية، في حال بقاء الولايات المتحدة الأمريكية بهذه القوة وهذا النفوذ، وهو ما نتوقع عكسه، وهو تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

هل تعيد قضايا الشرق الأوسط الحرب الباردة؟

إن المتبع لإيقاع التفاعلات الدولية، والناظر بعين البصرة لما يجرى على المشهد الدولي اليوم، فإنه حتمًا سىرى تنازعًا واضحًا حول بعض القضايا بين كل من روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز القضايا التي يثار الخلاف بينهما بشأنها، هو الملف النووي الإيراني، والوضع القائم فى سوريا.

ورغم وجود هذا الخلاف والتنازع، إلا أن بعضًا من المراقبين والساسة، لا يزالون يبدون تحفظهم، حول ما نراه من عودة للحرب الباردة، بين موسكو وواشنطن، على غرار تلك الحرب التي شاهدناها فى النصف الثانى من القرن الماضى، ويستندون فى تحفظهم هذا على أن روسيا ليس لها الإمكانيات التي تؤهلها للدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن غاية ما تطمح له موسكو هو المحافظة على مكانتها كقوة كبرى، والمشاركة كشريك فعال فى السياسة الدولية.

ومع ذلك، فإننا من أولئك القائلين، أو الذين يلاحظون (على الأقل)، عودة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، حول العديد من القضايا الإقليمية، والدولية، وبشكل خاص حول القضايا التي لها تأثير على الأمن القومى الروسى، والمصالح الحيوية الروسية، وبشكل أخص قضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها قضية الملف النووي الإيراني، وما تشهده سوريا من أحداث، واضطرابات⁽¹⁾.

(1) لم يعد خافيًا على أحد التنازع الذي بدأ جليًا بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وروسيا من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بمصالح الدولتين فى سوريا، وعلاقتها بنظام بشار الأسد، ففي الوقت الذي تضاعف فيه الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها على النظام السورى، ودعواتها المتكررة بشأن تنحي بشار الأسد، ومحاولات استنزاع قرار أممي بالخصوص، تستخدم روسيا وبصورة متكررة أيضًا حق النقض الدولي، وتستمر فى إصرارها على الوقوف فى وجه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأزمة السورية.

ونستطيع في هذا الصدد أن ندلل بما صرح به وزير الدفاع الروسي، إيفانوف أمام البرلمان الروسي في السابع من فبراير 2007، حيث ذكر في التصريح المشار إليه، أن من بين سياسات روسيا في الحقبة القادمة، هو تطوير ترسانتها النووية، قائلاً: (إن موسكو لن تسمح لأحد بالتدخل في هذا الشأن، وإنها ستستخدم السلاح النووي إذا تعرضت للعدوان، وإن المؤسسة العسكرية ستواصل تعزيز قدراتها على كل المستويات،)(¹).

واعتبر إيفانوف، أن روسيا ارتكبت أخطاء بالغة الجسامة خلال مرحلة الفوضى، التي أعقبت انهيار الدولة العظمى، ومن هذه الأخطاء تخلي روسيا عن استخدام الصواريخ ذات المستوى المتوسط، معتبراً ذلك أمراً مؤسفاً، أثبتت التطورات أنه كان خطأ.

ومن جانب آخر، فإن ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمام مؤتمر (السياسة الأمنية)، المنعقد في ميونيخ في العاشر من فبراير 2007، كان أكثر تحديداً لرؤية موسكو للقضايا الأمنية، والسياسية، وطبيعة النظام الدولي، وخاصة نظام القطبية الأحادية، إذ نبه بوتين إلى أن روسيا كثيراً ما تتلقى الدروس حول الديمقراطية، ولكن لسبب ما، فإن هؤلاء الذين يعلموننا لا يريدون أنفسهم أن يتعلموا.

ويخلص الرئيس بوتين إلى أن النظام الأحادي القطبية، ليس فقط غير مقبول، ولكنه أيضاً بات مستحيلاً في عالم اليوم، فهو أنموذج خاطئ، لأنه يفتقد في أساسه للأسس الأخلاقية للمدنية الحديثة.

وإننا نشهد ازدياداً أعظم، وأعظم للمبادئ الرئيسة للقانون الدولي، فدولة واحدة، هي أولاً وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية، قد تجاوزت حدودها القومية

(1) نقلاً عن: السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 202.

بكل طريقة، وهذا واضح في السياسة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والتعليمية، التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على منظومة الأمم المتحدة.

وعن قضية السباق الدولي نحو التسلح، فيشير الرئيس بوتين، إلى أنه سيكون لها نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمجتمع الدولي، وإن التوسع في نشر نظام الدفاع ضد الصواريخ في شرق أوروبا فلا يثير سوى إزعاجنا، وستكون الخطوة التالية (للسياسة الروسية طبعاً)، هي سباق حتمي للتسلح.

ولعل ما يؤكد صحة ما نراه، ونعتقد أنه من عودة للحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ما لاحظته روبرت غيتس، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، الذي كان متواجداً في مؤتمر ميونيخ، حيث إنه وجد لغة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واضحة، بشأن الدخول في حرب باردة جديدة، فعلق قائلاً: (يكفيننا حرب باردة واحدة)، ثم أشار إلى أن روسيا تعمل ضد الاستقرار الدولي، مثل صادرات السلاح، واستخدامها لمصادر الطاقة للقسر السياسي.

وقد لقيت هذه الأقوال من طرف وزير الدفاع الأمريكي، استياء إيفانوف وزير الدفاع الروسي، حيث رد عليها بقوله: (إننا لسنا مهتمين بفرض رأينا على أحد، وحكومتنا لن تؤيد أعمالاً دولية تتخذ بدون التشاور مع روسيا، أو التي تتخذ بدون موافقتها، وبالتأكيد فإن شيئاً لن يفرض على روسيا).

وبالبناء على ما سبق، وإضافة إليه، اللهجة الحوارية الشديدة، والتصريحات المتضاربة حول القضيتين الأكثر ظهوراً في الإعلام والسياسة في منطقة الشرق الأوسط، وهما إيران وبرنامجهما النووي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض العقوبات عليها، وكذلك تعارض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مع المصالح الروسية فيما يتعلق بوضع سوريا، وتلويح روسيا باستخدام حق النقض الدولي، بصورة صريحة وجريئة ضد رغبات، ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كل ذلك، يؤضح وبما لا ىءع مجالاً للشك بأن روسيا جاءة فى استءاءة ءورها فى منطقة إستراتيجية، مثل الشرق الأوسط، وهى على أتم الاستءاءاء، بل وبءأت فعلاً فى صءام ومواجهة مع الولاىاء المءءة الأمريكية، ونحن الؤوم، وفى السنوات القادمة، نعيش عوءة (الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن).



حلف شمال الأطلسي في الألفية الثالثة⁽¹⁾

من خلال القمة التي عقدها حلف شمال الأطلسي الناتو، في جمهورية لاتفيا، وتحديدًا في عاصمتها ريجا، في التاسع والعشرين من نوفمبر، سنة ألفين وست، وكانت بشأن فحص ومناقشة مهمة الحلف، وقواته في أفغانستان، وما يتعلق بهذا الأمر من جميع جوانبه.

وبمناسبة ختام هذه القمة، صدرت وثيقة تحدد إستراتيجية حلف شمال الأطلسي، في الخمسة عشر سنة التالية لهذه القمة، وقد حملت هذه الوثيقة عنوان (دليل سياسي شامل).

إن هذه الوثيقة، تقرر أن المفهوم الإستراتيجي للحلف، الذي صدر سنة 1999، خلال قمة واشنطن، وقد وصفت البيئة الأمنية المتطورة، بأنها لا تزال صالحة، ولكن

(1) بدأ تشكّل الأحلاف، والتكتلات العسكرية العدوانية التي توحد قوى الدول الإمبريالية على أساس إقليمي، في عام 1947، وظهرت إلى الوجود منظمة الدول الأمريكية كسلاح في يد الإمبريالية الأمريكية لقمع الصراع، من أجل التحرر الوطني في أمريكا اللاتينية، ثم أبرم في شهر مارس من عام 1948 اتفاق تشكيل حلف غربي ضم كلاً من: إنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، ولم تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحلف فوراً تحت جناحها، ولكنها شرعت في ضم الدول الرأسمالية إلى حلف أكبر، وقد ظهر هذا الحلف الكبير إلى الوجود في أبريل 1949، وهو ما عُرف بحلف شمال الأطلسي، أو الناتو، حيث انضم لعضويته كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، والدانمارك، والنرويج، وأيسلندا، ولوكسمبورغ، وكندا، وفيما بعد انضم له كل من: تركيا، واليونان 1952، وألمانيا الغربية 1954، ولقد كان تشكيل حلف شمال الأطلسي، بمنزلة حجر الأساس لنظام الأحلاف العسكرية الإمبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك توسع نظام تشكيل الأحلاف السياسية، والعسكرية، وامتد إلى مناطق أخرى في أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ... توفيق المديني، سابق الإشارة، ص 46.

هذه البيئة مستمرة في التغير، وهي بيئة معقدة، وستظل كذلك بسبب عاملي: السلوك الإرهابي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهما التهديد المباشر لحلف شمال الأطلسي خلال السنوات القادمة.

وبعيداً عن الإسهاب، فإننا نشير بإيجاز إلى أهم إستراتيجيات حلف شمال الأطلسي، كما ذكرتها الوثيقة المشار إليها، والتي من بينها:

- دعم قدرته على مواجهة التحديات.
- أن يكون قادراً على الاستجابة بسرعة إلى الظروف والمستجدات.
- مواجهة الأخطار المتمثلة في السلوك الإرهابي، الفردي، والمجموعي، والدولي، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- القدرة على إدارة، وتأييد عمليات مشتركة، ومتعددة بعيداً عن أرضه.
- القدرة على الحماية من السلوك الإرهابي.
- القدرة على حماية نظم المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية.
- ولعل حروبه التي خاضها بعد تاريخ مؤتمره المشار إليه بشأن وضع إستراتيجيته، يؤكد كل هذه الخطوات التي وضعها كإستراتيجيات له.
- ويمكن القول بأنه من خلال حربه على ليبيا مثلاً، تبين أنه يعاني كثيراً، حيث الآتي:

- عدم صدق توقعات قادته بأن ينهي الحلف المهمة خلال أسابيع، وبالتالي الخطأ الإستراتيجي واضح.
- ظهور الخلافات بين قادته، وبين الدول الأعضاء فيما بينهم.

- لا يمكن لحلف شمال الأطلسي تحقيق أي شيء بدون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.
 - أظهرت حربه على ليبيا المعاناة المالية التي يعاني منها حلف شمال الأطلسي.
- ولذلك فإننا نزعم بخسارته المادية، والمعنوية الكبيرة، حيث استمرت عملياته لأكثر من ستة أشهر للإطاحة بنظام دولة من العالم الثالث من دول الهامش، يفتقر للتقنية المتطورة، والتكنولوجيا، وعدم امتلاك ترسانة عسكرية قوية، فضلاً عن افتقاره للدعم اللوجستي، والحس الاستخباراتي.



تصوير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

تلاشي إمبراطورية

الولايات المتحدة الأمريكية



تصوير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث /

تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية

غني عن البيان أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تبوأ بعد انتصارها في الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي السابق، مكانة عالمية جعلت منها إمبراطورية العالم، وامتازت بفوقيتها الأحادية، وتفوقها عسكرياً، واقتصادياً، وتكنولوجياً، ... واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية، بقوتها، ونفوذها منقطع النظير، خلال عقدين من الزمن، وتحكمت طيلة هذه الفترة الزمنية بمجريات السياسة الدولية، واستطاعت أن تحقق مصالح وقتية، وآنية كبيرة.

ولم يكن ذلك مستغرباً، حيث أشرنا فيما سبق إلى أن العديد من المحللين بعد نهاية الحرب الباردة، أي في مطلع التسعينات، توقع هذه الوضعية للعالم، وراهن على أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية كقوة انفرادية، هي الأولى، والوحيدة في العالم عقوداً من الزمن.

ولا يمكن بحال من الأحوال إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد باعدت المسافة، ووسّعت الهوة بينها، وبين أكثر القوى الدولية ملاحقة لها، ولكن في اعتقادنا، أنه بفعل سوء الإدارة الأمريكية، ومتغيرات دولية أخرى، فإننا نؤمن بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القادمة، وعلى يقين بأن فكرتنا هذه ستلقى اعتراضاً من الكثيرين، ولكن ذلك لن يؤخرنا عن تقديم رؤيتنا، وتصورنا، للحقبة، أو الحلقة القادمة من المشهد الدولي، طالما أننا نستند إلى العديد من المعطيات أهمها:

◀ إسرائيل عالة إستراتلجفة للولافاء المءءءة الأمرفكة:

فذهب بعض المءللفن؁ والمراقفن إلى القول بأن إسرائيل ءلفف إستراتلجف للولافاء المءءءة الأمرفكة؁ وأن مصالء كل من الدولفن؁ مرءبط بمصالء الدولة الأءرى؁ وأن كلا الدولفن شركاء فف القضافا الإقلفمفة؁ والعالمفة.

وإن كان فف ذلك القول ءانب من الصءءة؁ إلا أننا نرى بأن إسرائيل لفست ءلففًا إستراتلجفًا للولافاء المءءءة الأمرفكة؁ بل هف عالة؁ أو عقة إستراتلجفة ءعءور طرفق العءفء من المصالء الإستراتلجفة للولافاء المءءءة الأمرفكة⁽¹⁾.

فقف الدراسة الفف أءراها كل من: الأستاذ ءون مارشمفر؁ والأستاذ سففن وولء⁽²⁾؁ وهما أستاذان للعلوم السفاسة بءامعة شفكاغو-هارفارد؁ ءفء اعءبر هذان الباءآن أن المءة الماضفة؁ وخاصة منذ ءرب 1967؁ شكلى العلاقة مع إسرائيل مركز السفاسة الأمرفكة فف الشرق الأوسط؁ وأءى تأفء الولافاء المءءءة الأمرفكة لإسرائيل؁ إلى إشعال الرافف العام العربف؁ والإسلامف؁ وعرض ذلك التأفء للءطر؁ لفس فقط الأمن القومي الأمرفكف؁ بل بقة العالم أفضًا.

وساءل الباءآن آنذاك: ما هو السبب الذي ءعل الولافاء المءءءة الأمرفكة؁ ءعرض أمنها؁ وأمن الكءفر من ءلفائها للءطر؁ من أءل ءقءم مصالء دولة أءرى (إسرائيل)؟

(1) هناك الكءفر من الأسئلة الفف ناءرًا ما ففم طرءها فف واشنطن؁ فلسنوات ءلى ومساءلة الءعم الأمرفكف لإسرائيل ءعءبر مسألة بءهفة لا ءءال ففها؁ وأنها ءءقق الأمن القومي؁ والإسءراتلجف للولافاء المءءءة الأمرفكة؁ على الرغم من ءءالف الباهظة الفف ءءبءها الءكومة الأمرفكة ءراء ذلك.

(2) السفء أمفن شلفف؁ سابق الإشارة؁ ص 50 وما بعءها.

ويجب الباحثان في الدراسة المشار إليها، أن الرابطة بين البلدين، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، قد تكون مؤسسة على مصالح إستراتيجية مشتركة، أو ضرورات أخلاقية ملزمة⁽¹⁾، ولكن كلا الافتراضين لا يفسران المستوى الفائق للتأييد، المادي، والمعنوي، والدبلوماسي، الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل.

وعلى الرغم من إقرارهما بتأثر السياسة الأمريكية بجماعات الضغط الأخرى، غير أن آيا من هذه الجماعات، بخلاف اللوبي الصهيوني، الذي تمكن من تحويل السياسة الأمريكية، بعيداً عما تفترضه المصالح القومية الأمريكية، وتمكن أيضاً من إقناع الأمريكيين أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتوافقان بشكل جوهري.

وتشير هذه الدراسة إلى أن الدعم المادي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل يفوق التوقعات، ويرون بأن هذا الدعم قد يكون مفهوماً (ومقبولاً)، إذا ما كانت إسرائيل تمثل رصيذاً إستراتيجياً حيوياً للولايات المتحدة الأمريكية، أو أن هناك ضرورة أخلاقية ملزمة للدعم الأمريكي.

(1) ثمة رأي قوي وسائد في المجتمع الأمريكي، يقول إن الدوافع الحقيقية وراء الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل هي دوافع معنوية وأخلاقية، أكثر منها مصلحة وإستراتيجية، وهي استجابة من جانب المجتمع الأمريكي، والغربي عموماً لأهوال الهولوكست، ولجمل تاريخ المعاداة السامية في الغرب، وإخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة اليهود الألمان، والأوروبيون خلال الفترة السابقة لدخولها الحرب العالمية الثانية، كما أنها ناجمة عن حقيقة مفادها أن إسرائيل تتشابه مع الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من القيم المجتمعية والاقتصادية، توفيق المديني، سابق الإشارة، ص 250.

ويستتجان أن أيا من التفسيرات غير مقنع، فليست حليفًا إستراتيجيًا، ولا يوجد ضرورة أخلاقية تلزم الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بهذه الصورة⁽¹⁾.

ومن جانبنا فإننا نضيف بأن إسرائيل تمثل عبئًا إستراتيجيًا في حرب الولايات المتحدة على السلوك الإرهابي، فلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تجبر إيران، أو الهند، أو الباكستان، على التخلي عن الأسلحة النووية، أو تقوم بحرب أفغانستان، أو تنظيم القاعدة، ولا يتم ذلك في مواجهة إسرائيل، الدولة الأكثر إرهابًا في نظر العديد من الدول، وهو أمر يجعل محاربة الولايات المتحدة للسلوك الإرهابي أكثر صعوبة مما لو لم تكن إسرائيل في طريقها.

ويضيف الباحثان في دراستهما أن هذه الاعتبارات التي لا تجعل إسرائيل ذات قيمة إستراتيجية حيوية.

أضف إلى ذلك أن إسرائيل لا تتصرف دائمًا كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ دائمًا ما يتجاهل السياسة، والرسميون الإسرائيليون الطلبات

(1) لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمد إسرائيل، والإغداق عليها بالثروات والمنح منذ بداية اعترافها بها لحظة الإعلان عن قيامها، ثم عززت هذا الالتزام منذ 1967، حيث أمدتها بكميات هائلة من المساعدات العسكرية والاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على تفوق إسرائيل على جيرانها، موضحة أن أي دعم أمريكي لجهود السلام العربي الإسرائيلي، ينبغي أن يعتمد على خيارات تضمن أمن إسرائيل، كما أن إعلانها مؤخرًا عن اعتزامها بحث الردع الإقليمي الممتد يعبر عن التزام أمريكي من شأنه حماية إسرائيل، من أي تهديد نووي إيراني.

حول هذا الموضوع: أنتوني كوردسمان الخبير الإستراتيجي في مركز الدراسات السياسية والدولية بواشنطن، هل تحولت إسرائيل إلى عبء إستراتيجي على أمريكا؟ ترجمة رما الرفاعي 27/ 2010 يوم الثلاثاء، صحيفة الثورة على الرابط:

www.poltiis realclear.com □

الأمريكية، وتراجع إسرائيل عن وعودها للإدارة الأمريكية، بما في ذلك الكف عن بناء المستوطنات، والكف عن اغتيال القادة الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، ووفق هذه الدراسة، فقد كشفت بعض وكالات الأنباء الأمريكية، أن إسرائيل تدير أكثر عمليات التجسس ضد الولايات المتحدة، كما إن إسرائيل تقدم تكنولوجيا عسكرية لمنافسين محتملين كالصين مثلاً.

ويوضح الباحثان الصورة التي دائماً تُقدم بها إسرائيل نفسها للرأي العام الأمريكي، وللعالم بشكل عام، وذلك باعتبارها الطرف الضعيف، وهو على عكس حقيقتها، إذ من ذا الذي يصدق بأن إسرائيل هي الطرف الأضعف في المنطقة، وهي التي تمتلك أقوى قوة في منطقة الشرق الأوسط؟!!

ويخلص الباحثان في دراستهما التي أظهرت نتائج غابت عن الكثيرين إلى القول، إنه ورغم قنامة الوضع، إلا أن هناك بصيص من الأمل، وهو أنه من الممكن أن تحتفظ القوى الكبرى بسياسات خاطئة لبعض الوقت، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك بصورة دائمة، مما سيظهر معه الحدود الإستراتيجية، والالتزام الأخلاقي للتأييد الأحادي الجانب، والنتيجة الحتمية هي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو موقف أكثر تماسكاً مع مصالحها القومية، في مواجهة إسرائيل⁽¹⁾.

وبالتالي سيثبت التاريخ، رؤيتنا الإستراتيجية، بأن إسرائيل عالة إستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية، وليست حليفاً إستراتيجياً، وأن سقوط وتلاشي الإمبراطورية الأمريكية بات وشيكاً.

(1) السيد أمين شلي، سابق الإشارة، ص 54-55.

◀ الصعوء الصىنى انكسار لإمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية:

فى خضم ما نشاهء من صعوء سرىع للعملاق الصىنى؁ يتساءل المراقبون؁ والساسة؁ والمحللون؁ وخاصة الأمريكىون منهم؁ حول مءى خطورة الصعوء الصىنى على الولايات المتحدة الأمريكية؁ وهل إن بروز الصىن فى بءاىاء الألفىة الثالثة كقوة عظمى؁ من شأنه الأئىر على الولايات المتحدة الأمريكية؁ وهل ستمارس الصىن الحرب الباردة فى مواجهة أمريكا؁ على غرار الدور الذى لعبه الإءءاء السوفىاءى سابقاً؁ أم أن الصىن سءكنفى بمكانة العملاق الاقءصاءى كما هو شأن اليابان؟؟؟ (تساؤلات عءىءة فرضها صعوء؁ ونمو الصىن؁ وظهورها بصورة أوضح على خشبة المسرح الدولى).

ونءىءة لذلك؁ ءفء الفكر الأمريكى لءراسة المعضلة الصىنىة؁ أو الصعوء الصىنى؁ وظهر لنا مءرستان؁ لىبان كىفة ءعامل مع هءه المعضلة:
المءرسة الأولى: الحذر من الصىن:

ءعا أنصار هءه المءرسة إلى ضرورة الحذر من الصىن؁ والعمل على اءءوائها بناء على ءنبؤ بصعوءها كقوة محاربة؁ مما سىؤءى ءءماً إلى عءم الاسءقرار فى آسىا؁ وبشكل ىءعءى المصالح الحىوة القومية الأمريكية.

وءوقع هؤلاء أن الصىن القوية؁ سءسعى إلى ءءقق قائمة طويلة من الطموءاء الإقلىمىة؁ الأمر الذى ىلزم أن ءواجهه الولايات المتحدة الأمريكية بمحسم سرىع؁ وىءأئى ذلك بءعم ءلفائها؁ وزىاءة الاىءشار لقوائها فى آسىا؁ باءءبارها المنطقة الأكثر ءضرراً من السىطرة؁ والصعوء الصىنىىن.

ويرى أنصار هذه المدرسة، أن الصين على الصعيد العسكري، قد أحدثت تحولات مثيرة في القيادات العسكرية، التي تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة، والحرب المتشعبة.

ومن هنا فإن أهداف الصين في الحصول على مركز بارز في آسيا والعالم، تتناقض وبشكل جلي مع الهدف الأساس للولايات المتحدة الأمريكية، حاربت الأخيرة من أجله ثلاثة حروب كبرى في النصف الأخير من القرن الماضي، ويتمثل في منع أي بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة في آسيا.

◀ المدرسة الثانية: الارتباط والتعاون مع الصين:

يتبنى أنصار هذه المدرسة، الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين، ومواصلة الانفتاح عليها، وينظرون إلى أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوي، إلا أن نياتها في حل سيولة، بحيث إن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق تنبؤات لم تتحقق بعد.

ويدعون إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية، والحوارات الرسمية، حول قضايا الأمن، وحقوق الإنسان، والقضايا العالمية، إذ إن من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية.

ومن خلال دراستنا لكل من المدرستين، فإننا نتصور -في ظل حومان الولايات المتحدة الأمريكية حول الصين من خلال إقامة علاقات كبرى مع الهند، واليابان- بأن الصين لم تعد تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كشريك إستراتيجي، وإنما خصماً ينبغي وضع خطة إستراتيجية عالمية لمواجهة.

هذا التصور يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تقبل بالتعددية، وتتعاون مع قوى العالم المختلفة، في عالم سيري قريباً تعدد الأقطاب المسيطرة، وحتماً لن يظل يرزح تحت الغطسة الأمريكية.

◀ البيقظة الروسية:

لم يخبف في يوم من الأيام دور روسيا على المسرح الدولي، ولسنا من أولئك الذين يقولون بأن روسيا قد تلاشى دورها كقوة فاعلة وقادرة على قيادة العالم، بعد خسارتها في المواجهة (أو الحرب)، الباردة ضد الولايات الأمريكية، ولعل ما يدعم رأينا ببقاء روسيا في موقعها المتقدم، ما تمارسه خلال مطلع هذا القرن⁽¹⁾، ولعل من أبرز ملامح الدور الروسي، ما يلي:

أولاً: اعتمادها قوتين لها ثقلهما لتنفيذ السياسات الروسية في المنطقة، وهما إيران، وسوريا، وذلك عبر ضمان دعمهما الثابت: سياسياً وعسكرياً، في إطار متوازن، لا سيما في مجال التسليح، والتقانة، والاستثمارات.

ثانياً: تبني أهداف السياسات العربية في قضية التحرير في العراق، والسودان، وتبني القضية الفلسطينية في حدود الشرعية الدولية، وبمواكبة سياسات الدول الكبرى، وبما يضمن الحد من التأثيرات الأمريكية، وحتى الأوروبية.

ثالثاً: اختراق التنظيمات الإسلامية، والعربية، كمنظمة التعاون الإسلامي، والجامعة العربية.

كما يؤدي بصورة طبيعية إلى إبعاد بقية الأطراف الدولية الكبرى عن دوائر السيطرة والنفوذ في الوطن العربي.

وهذا مما يؤدي أيضاً إلى دعم وتطوير القوى المتحالفة إستراتيجياً مع روسيا، وفي طليعتها إيران، وسوريا، وكذلك التنظيمات التابعة، من مثل حماس، وحزب الله، والجهاد الإسلامي.

(1) للاطلاع على التحولات التي طرأت على السياسة الروسية خلال هذا القرن، يؤمل الاطلاع على:

رابعاً: توسيع آفاق التعاون مع أقطار عربية في مجالات التسليح، والتقانة، والاستثمارات، ومشاركة، أو منافسة أمريكا، وأوروبا، في توجيه الشرق أوسطية.

وهناك مواقف روسية، وبيانات، وتصريحات، وممارسات، تبرهن بمجموعها على الدور الجديد لصانعي القرارات في الكرملن، في إعادة تنظيم الشرق الأوسط الجديد على قاعدة المصالح الروسية⁽¹⁾.

ومن ذلك على سبيل المثال ما أعلنته موسكو يوم 28 فبراير 2008، بتصريح مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الروسية سيرغي فيرشيني بقوله: (جرت في القاهرة مشاورات مع أمانة الجامعة العربية، تضمنت عملية السلام، والعلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، والأوضاع في لبنان، والعراق، وإقليم دارفور، واتفق الجانبان على عقد جلسة مشاورات دورية. وستعقد الجلسة المقبلة في موسكو في النصف الثاني من العام الجاري).

قد يكون هذا البيان على إيجازه برهاناً واضحاً على الدور الروسي في التعامل مع كل القضايا العربية المتفجرة.

وبصورة خاصة عندما يتم وضع البيان في إطار التحركات الروسية المتكاملة والشاملة... و في إطار مسيرة الأحداث وتطوراتها في المنطقة، وبعد ذلك وفي يوم 20 مارس 2008، كان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، يعلن في إسرائيل ما

(1) ما يميز السياسة الخارجية الروسية، هو انتهاجها لسياسة التعامل المختلف، حيث إنها تقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء المعطيات القائمة والمتاحة، وتقيم العلاقات مع الصين على أساس معين، وتحاول أن تبقى الأقرب بالنسبة للعالم العربي، انظر: أحمد علّو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش العدد 263 - أيار، 2007، مشار له على الرابط:

يلي: (إنني أجدد باسم روسيا، تجديد الدعوة لعقد مؤتمر دولي جديد للسلام في موسكو، ولتابعة مسيرة ما تم بحته في مؤتمر أنابوليس في أمريكا.

وأنه لأمر مؤكد أن هناك ضرورة لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ووقف الاستيطان الإسرائيلي نهائيا).

وقد عقد لافروف سلسلة من اللقاءات خلال زيارته لفلسطين مع السلطة الفلسطينية، ومع المسؤولين الإسرائيليين المعارضين لمؤتمر موسكو، بحجة إنه لا يحقق الهدف.

فيما رحب محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، بكل جهد عربي، أو دولي يضع حداً لمعاناة الشعب الفلسطيني، وفي يوم 30 مارس 2008، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يصرح بما يلي: (ستعمل روسيا بنشاط لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، على أساس المعايير الدولية المعترف بها، بما في ذلك مبادرة السلام الغربية التي هي مفتاح الاستقرار في المنطقة).

وببقى هناك مجال للحديث عن اقتران التحرك الروسي المتكامل بأبعاده السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والأمنية، والإستخبارية، والإعلامية، ... إلخ، فإنه من المناسب التعرض لزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لليبيا يوم 16 أبريل 2008، والتي وُصفت بالزيارة التاريخية، على أساس أنها أول زيارة لرئيس روسي لليبيا منذ العام 1985، وقد صرح المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف يومها بما يلي: (ستقرن هذه الزيارة بتوقيع اتفاقيات تزيد على عشرة مليارات دولار، ومنها عقد لبيع أسلحة زادت قيمتها على ثلاثة مليارات دولار.

ولقد أعلنت موسكو إنها ألغت ديوناً مستحقة على ليبيا، قدرها 5.4 مليار دولار، للمساعدة على عقد الصفقات الجديدة، وستعمل مجموعة غاز بروم الروسية، لتطوير مشاريع غاز مشتركة مع شركة إنبي الإيطالية في ليبيا.

وىظهر من ذلك إن التحرك على القاعدة الاقءصاءىة الصناءىة، والسلىح، والءءماء، والأمن، هى القاعدة الأكثر وضوحاً، فى رسم ملامح تحرك القوى القطبىة على تراب الوطن العربى.

ولكن هل المنافسة القطبىة سءقف عند حدود الاسءءماراء الاقءصاءىة، أم إن المءءل الاقءصاءى سىمهد كل السبل أمام الارتباطاء، أو حءىءءءاءات الإسءراءىة، والءى ءشمل كل مقومااء، ومكوناء الوطن العربى؟.

لذلك فإننا نصر على أن عوءة الءعءءىة القطبىة والمجال الحىوى هى سماء، ما بعء النظام العالمى الجءىء.

ءامساً: لىء هناك من ىنكر فاعلىة الدور الروسى فى أقطار عربىة، وإسلامىة، وبءاصة ءلك المرءبطة سىاسياً وأمناً، وعسكرىاً بالقرار الروسى.

غىر إن الوطن العربى، الشرق الأوسط الجءىء، لن ىكون روسياً، كما ءعمل له موسكو، ولا رىب إن ءءارب العلاقاء العربىة الروسىة طوال سناء وعقوء نصف القرن الماضى، كافىة لءاكىء هءه الحقىة.

وبقى الدور الروسى مرءبئاً فى نءاحه، أو فشله بما ىمكن ءحقىقه من ءوافق بىن السىاساء الروسىة العربىة من ءهه، والسىاساء الروسىة العالمىة من ءهه أءرى، ومع ذلك فهو من معطىاء ءلاشى الإمبراءورىة الأمريكىة.

◀ **الءراء الفرنسى:**

فرنسا الءى كانت مكاءءها فى العالم ءاءى على رأس قىاءاءه، وبرز نءمها فى القرون السالفة، يوم أن كانت فرنسا ءءمع بالنفوء، وءسىطر على العءىء من المسءعمراء، وفى أماكن مءءلفة من العالم.

بعد ذلك أتى عليها حين من الدهر لم تكن شيئاً مذكوراً، حيث تقلص دورها، واكتفت بالحفاظ على مكانة مميزة، ودون أن يعود لها طموح قيادة العالم.

ومع ذلك فقد كشف النظام العالمي الجديد، عن وجه جديد لهذه الإمبراطورية النائمة، وصارت فرنسا أكثر حراكاً على المسرح الدولي، فمثلاً في يوم 23 ديسمبر 2007 نشرت صحيفة فايننشال تايمز نبأ قالت فيه: (يعتزم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي القيام بجولة في الشرق الأوسط، حاملاً معه عرضاً للتعاون النووي بهدف إظهار نفوذ بلاده على العالم، ولا سيما الدول الإسلامية).

وتتطلع فرنسا إلى مساعدة قطر، والإمارات، والأردن، ومصر، لإنشاء مجمعات نووية، وتقديم مساعدات فنية.

وهذا ما يدعم الصادرات الفرنسية، ويؤدي إلى بلوغ الأهداف السياسية).

وقام ساركوزي بأول جولة له بعد ممارسته لمهام الرئاسة الفرنسية 12-16 يناير 2008، وشملت زيارته دولة قطر، ووقع فيها عقداً بقيمة 470 مليون يورو، لتأمين التغطية الكهربائية، وبروتوكول اتفاق في المجال النووي.

وفي الإمارات العربية المتحدة، وقع الرئيس الفرنسي اتفاقية تضمنت منح فرنسا حق إنشاء أول قاعدة عسكرية فرنسية دائمة، إضافة إلى اتفاق تعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وحدد حجم الحماية العسكرية الفرنسية المقيمة في القاعدة بقوة 400-500 جندي، وحدد مكان القاعدة مقابل السواحل الإيرانية، حيث لا تبعد كثيراً عن مضيق هرمز.

بعد ذلك، وفي يوم 23 فبراير 2008 أعلن عن إجراء مناورة فرنسية-خليجية تشارك فيها قوة فرنسية من 1500 جندي، وفرقاطتان، و8 طائرات ميراج، إلى جانب قوات بحرية، وجوية، من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وذلك في إطار اتفاقيات

التعاون الدفاعي لإجراء مناورات مشتركة حملت اسم درع الخليج، مما يدعم القدرة الدفاعية الخليجية⁽¹⁾.

وعليه قطعت فرنسا شوطاً أكثر بعداً على طريق تنظيم الشرق الأوسط عندما تمكن ساركوزي من إقناع الحلفاء الأوروبيين، ولا سيما ألمانيا بالتوقيع على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في يوم 14 مارس 2008، من أجل دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب المتوسط.

ويبدو أن المشروع الجديد للاتحاد المتوسطي، والذي وافقت عليه في قمة بروكسل 27 دولة أوروبية، ووقعت على ميثاقه، قد جاء ليحتل موقعه السياسي محل التنظيم الأول للتعاون اليورومتوسطي، الذي اقترن باسم المدينة البرتغالية التي تم فيها توقيع ميثاق المشروع في 27 نوفمبر 1995، والذي تضمن حدود التعاون في مجالات الأمن، والاقتصاد، والمال، والاجتماع، والثقافة.

ولقد اعتبر هذا المشروع قد فشل بعد مضي عشر سنوات من إنشائه في العام 2005 بسبب العديد من العوامل أهمها:

الانحياز لإسرائيل، ودعمها بأكثر مما حصلت عليه الدول العربية من دول المتوسط مثل الأردن وموريتانيا.

فقد حصلت إسرائيل على نسبة 5.4 بالمائة من مجموع الاستثمارات، فيما حصلت بقية الدول على نسبة واحد بالمائة فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الجديد للاتحاد من أجل المتوسط تلاه في اليوم التالي لتوقيع ميثاقه يوم 15 مارس 2008، عقد مؤتمر اليوروميد للمعلوماتية والطب في العاصمة الليبية طرابلس.

(1) نقلاً عن: صحيفة الدفاع العربي الإلكترونية، قراءة إستراتيجية، الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، على الرابط:

<http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=15>□

فهل ستشكل هذه البداية مؤشراً نحو آفاق التعاون المتوقع في مستقبل هذا التنظيم؟

لقد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يوم توقيع ميثاق اليوروميد في بروكسل أنه سيتم عقد قمة للدول الأوروبية، ودول المتوسط، في باريس يوم 13 يوليو 2008، عشية احتفالات فرنسا بعيدها الوطني، وذلك للبحث عن اختيار مقر الاتحاد المتوسطي، ليكون في أحد بلدان الجنوب (أقطار المغرب العربي)، وأن يكون على رأس الاتحاد المتوسطي رئيسان في آن واحد، رئيس من الاتحاد الأوروبي، ورئيس من الضفة الجنوبية للمتوسط.

وذلك لخلق شراكة حقيقية بين الضفتين في مختلف المجالات، وخصوصاً في مجال التنمية الدائمة وفي مجال الأمن، وأن يكون الاتحاد جسر اتصال بين أوروبا، وأفريقيا شبه الصحراوية؟

ظهرت استجابة أقطار من المغرب العربي، كان من أكثرها وضوحاً كالجمهورية التونسية، حيث أطلق رئيسها آنذاك زين العابدين بن علي تصريحاً يوم 28 أبريل 2008، جاء فيه: (لقد دعمنا منذ البداية مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، ولدينا القناعة بأن المتوسط يجب أن يكون فضاء سلام، وتعاون، وتضامن، ويتوقف مستقبل هذا المشروع على مشاركة كل الدول المعنية في بنائه وبصورة متكافئة).

وترجم الرئيس الفرنسي بداية مشروعه بزيارة إلى تونس يوم 30 أبريل 2008، انتهت بتوقيع صفقات اقتصادية، زادت قيمتها على ملياري يورو، مع التأكيد إن مشروع الاتحاد المتوسطي سيشجع السلام ويغير العالم⁽¹⁾.

(1) انظر: قراءة في زيارة ساركوزي إلى تونس، مجلة الإرادة الوطنية، العدد الثامن جوان/ جويلية 2008، على الرابط:

<http://www.hezbelamal.org/alirada/numero.8/article.6.htm>

ولكن، قد يصعب تقويم التحولات الجديدة التي رسمتها السياسات الفرنسية الجديدة في عهد رئاسة نيكولا ساركوزي، سواء في مشروع اليوروميد، أم في تحرك فرنسا في أفريقيا، وفي آسيا، وفي كل مكان.

إذ يصعب تقويم النتائج مسبقاً، غير إن ما هو ظاهر حتى الآن هو إن فرنسا قد عادت إلى مستعمراتها، ومحمياتها، وانتداباتها تحت المظلة الأميركية.

وإن هذه العودة قد اقترنت منذ بداياتها بشعار استعادة دور فرنسا العظمى في العالم، مستفيدة في ذلك من دورها الأوروبي.

وبالتالي، فإن أحلام السلام، والتنمية الاقتصادية، والمستقبل الواعد والمشارك، هي أحلام بعيدة المنال، لم تعد لها علاقة بالمبادئ التي أعلنت يوم الإعلان عن النظام العالمي الجديد، وحتى الشرق الأوسط الجديد.

وإن شعار التعددية القطبية الذي شاركت فيه فرنسا، كان يعني ممارسة دور أكبر مما كان مقيداً بقيود التوازنات في عصر الحرب الباردة.

إن هذا الحراك الفرنسي، وما تبعه من دور لفرنسا فيما عرف بالربيع العربي، يوحي بأن دور الولايات المتحدة الأمريكية سيتقلص، بل إن الإستراتيجيات الموضوعية، تؤكد تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

فرنسا ساركوزي اليوم -بصرف النظر عن مدى اتفاقنا معه، أو اختلافنا عنه- ليست هي فرنسا ما قبله، وأن المبادرات التي طرحها فرنسا، والتحركات التي تقوم بها، ستجعل منها دولة أكثر فاعلية على المسرح الدولي، وما نفوذ فرنسا في منطقة شمال أفريقيا عتاً ببعيد.

إلا أننا نرى بأن النفوذ الفرنسي، وظهور فرنسا كقوة عظمى، لا يمكن أن يستمر طويلاً، حيث إن فرنسا تكتفي بتقديم المبادرات، ثم تترك الفرصة لأطراف أخرى

لتقوم بتنفيذها، وإن فرنسا مرهونة ببقاء الولايات المتحدة الأمريكية، في سدة حكم العالم، وهو ما نرى خلافه.

◀ القوى النامية - المناورة:

في مطلع القرن الحادي والعشرين، ثمة العديد من الدول التي سئمت من الطغيان الأمريكي، ورأت أن العالم لا يمكن أن يستمر تحت سيطرة القطب الواحد، فقامت بتطوير نفسها، وحاولت أن تخوض غمار سباق التسلح، وسباق قيادة العالم، وبمشاركة العديد من الأقطاب الأخرى، فظهرت لنا كل من: ألمانيا، وبلجيكا على الصعيد الأوروبي، والهند، واليابان، والباكستان، وكوريا الشمالية، والجمهورية الإيرانية على الصعيد الآسيوي.

وفي أمريكا اللاتينية، فإننا نلاحظ البرازيل كقوة منافسة مستقبلياً، وشريكاً في قيادة العالم في المستقبل القريب.

أما على المستوى الأفريقي، فإن اللاعب الدولي بامتياز، يتمثل في جنوب أفريقيا، بمجنتها السياسية، وقوتها الاقتصادية.

ونكتفي بضرب مثال واحد، وهو الدور الهندي، حيث إنه في السنوات الأخيرة، والهند تلعب دوراً مؤثراً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التجارة العالمية.

إذ قدمت الهند ما يصل إلى 55,000 من أفراد العسكرية الهندية، وأفراد الشرطة، للعمل في خمسة وثلاثين عملية من عمليات حفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة عبر أربع قارات.

وعلى الرغم من الانتقادات، والعقوبات العسكرية صممت الهند علي رفض التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتفضل بدلاً من ذلك الحفاظ على سيادتها على برنامجها النووي.

والتقدم الذي قدمته الحكومة الهندية، في مطلع هذا القرن، عزز العلاقات مع الولايات المتحدة، والصين، وباكستان، وأصبح للهند علاقات وثيقة في المجال الاقتصادي مع غيرها من الدول النامية، في أمريكا الجنوبية، وآسيا، وأفريقيا. وإستراتيجيًا، فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية، بنفوذها في حقبة التسعينات من القرن الماضي.

حيث إن ما قيل عن الهند ينطبق تقريبًا على كل القوى المناورة.

◀ الضائقة المالية الخائفة التي تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية:

أيضًا من المعطيات التي تثبت نظريتنا بشأن تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، هو كابوس الأزمة المالية الخائفة، ونكتفي هنا ببيان ما تعانيه الطبقة العاملة في تلك الدولة، حيث كشف مسح حديث أن الوضع المالي يقض مضاجع معظم الأمريكيين من الطبقة العاملة، فيما تتجه الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم دول العالم، نحو أزمة اقتصادية.

وأوضحت نتائج الدراسة، التي أجرتها كومسايك كوربريشين، وهي شركة معنية بمساعدة طبقة العمال بهدف التعامل مع القضايا الاجتماعية التي تعنيهم، أن المخاوف المالية تحرم تسعة من كل عشرة أمريكيين التمتع بالنوم⁽¹⁾.

وجاء ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية إلى جانب الديون المتوجبة لبطاقات الائتمان على رأس قائمة المخاوف التي تقلق تلك الفئات بحسب (CNN).

(1) صباح جاسم، كابوس الأزمة المالية يقض مضجع الجميع أمتداد تداعيات الأزمة المالية لأغواء العالم، شبكة النبا المعلوماتية- الثلاثاء 11/ تشرين الثاني/ 2008 - 11/ ذي القعدة/ 1429.

وقال 30 في المائة من العاملين الذين تم استطلاعهم، إن ارتفاع تكاليف المعيشة من أبرز مخاوفهم، فيما عزت شريحة أخرى 29 في المائة تلك المخاوف إلى ديون بطاقات الائتمان.

ولم تقتصر هموم طبقة العمال الأمريكيين عند تلك الحدود، بل تعدتها لتشمل القلق على دفع الأقساط المتوجبة على قروض الإسكان، بالإضافة إلى صناديق الادخار للتقاعد.

وقال 14 في المائة منهم إن دفع أقساط القروض العقارية هي من أبرز مخاوفهم، فيما عزا 13 في المائة منهم الادخار لسنوات التقاعد كأهم أسباب الأرق.

ووجد المسح أن تكاليف المصاريف المدرسية إلى جانب الرعاية الصحية، كانت في ذيل قائمة مخاوف المستطلعين، إذ بلغت 3 في المائة فقط.

وبين المسح أن ثمانية في المائة من تلك الطبقة لا تثقل المخاوف الاقتصادية كاهلهم، وبالتالي لا يعانون من العوارض الجانبية المترتبة عن ذلك.

ويأتي المسح الجديد في الوقت الذي كشف فيه استطلاع للرأي العام الأمريكي الأسبوع الماضي أن ربع الأمريكيين فقط يعتقدون أن الأمور تتجه نحو الأفضل حالياً، في حين أن البقية غاضبون وخائفون ويرزحون تحت ضغط كبير.

وقال 75 في المائة من أفراد عينة الاستطلاع، الذي أجرته CNN، إن الأمور تتجه نحو الأسوأ في الولايات المتحدة.

كذلك قال حوالي ثلاثة أرباع الأمريكيين إنهم غاضبون بشأن الطريقة التي تتجه إليها الأمور، بينما قال ثلثا أفراد العينة إنهم خائفون بشأن ذلك. فيما يقول كل ثلاثة

أمركىىن من بىن أربعة إن الظروف الحالية فى الولاءىاء المأءةاء مآعلمهم ىرزأون مأأ ضغوط هائلة⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك عءىء المصارف الأى أعلنت إفلاسها، والءىون الأى أأقل كأهل الولاءىاء المأءةاء الأمريكىة.

وىضىف بعض البأأأىن إن هناك مؤشراً جءىذاً على أءهور الحالة الاقأصاءىة فى الولاءىاء المأءةاء، فأء أظهرأ البىاءاء الأكموىة أراجع سوق الوظائف لأأأأ شهر على الأوالى أآ فأء لأو أمانىن ألف أأص وظيفهم فى شهر مارس فىما يعد أكبر الأفاض فى سوق العمل منذ أأس سنواأ.

أأأأ اسأطلاع للأرى ىظهر أن الأمريكىىن أفر راضىن عن أءاء الاقأصاء، وأن هذا الإأساس بعدم الرضا هو الأعظم منذ بءأأ صأىفة نىوبورك أأىمز وشبكة سى بى إس نىوز إأراء اسأألاعاأ عن هذا الموضوع فى أوائل الأسعىناأ فأء أعرب واءء وثمانون فى المائة عن اعأقأاهم بأن الأمور أسىر بأكل أأطىر فى الأأأاء الأاطى، وهذه بلا شك نسبة كبرى أءا إذا ما قورأأ بالنسبة المسجلة قبل عام واءء وهى تسعة وسأون فى المائة، أو بنسبة أأسة وأأأىن فى المائة عام 2002.

ورغم أن المزاج العام اعأأأه حالة من القأامه منذ الأيام الأولى لأرب العراق، كأأ أقول النىوبورك أأىمز، فإنه أأأأ منأى جءىءا لأو الأسوأ ألال الأيام القلىلة الماضىة، فى ضوء الأءىأ عن أنزلاق الاقأصاء لأو فترة ركوء، ومن أأ فإنه ىكأأ ىكون هناك إأماع قومى أالىا على أن أمريكا أواجه مشاكل كبرى.

هذا الإأساس بعدم السعاة، أو فلأقل بالأماسة لأشك ىلقى بظلال من المخاطر بالنسبة للأمهورىىن والءىمقراطىىن على السواء ألال أنأأاباأ هذه السنة.

(1) المصدر السابق نفسه.

فالرئىس الءمهورى ءورء بوش هبطت شعىته إلى نسبة ثمانية وعشرىن فى المائة ممن استطلعت آراؤهم؁ وفى نفس الوقت يواجه الءىمقراطىون الءىن ىسىطرون على مجلسى النواب والشىوخ منذ العام الماضى خطر معاوبة مرشءىهم على أىءى الناخبن الءىن ىشعرون بالنعاسة وعدم الرضا.

المشكلة كبىرة ومعقدة وتتءاىل فىها عناصر اقءصاءىة مءتلفة ءمس الطبقة المتوسطة؁ الءى هى عماء البلد؁ فما ىن فقد الوظائف وارتفاع أسعار الغاز والبنزىن وهبوط بعض أسعار الأسهم وفقدان العءىء من الناس لىبوتهم نىءىة عدم استطاعتهم تسءىء أقساط الرهن العقارى الشهرىة.

فى ضوء هذا؁ تمركت الءكومة فى مءاولة لاستىعاب الأزمة؁ فتقدم الرئىس بوش بمشروع قانون لإرسال ءوافز للعءىء من الأسر الأمرىكىة فى شكل شىكات بمء أقصى ألف ومائتى ءولار لكل زوءىن؁ ووافق قادة الءزىن فى الكونءرس على المشروع؁ ثم انءرط المسئولون فى مناقشات بشأن اقءراحات أخرى لإءءال تعءىلات على التنظيمات المالية؁ وتءفىف آثار ءبس الرهن العقارى.

ورءم ذلك وءء الاستطلاع أن الأمريكىن ىلقون باللوم فى هذه الأزمة على مسئولى الءكومة أكثر مما ىلقونها على البنوك أو مشترى البىوت أو مؤسسات القروض.

عندما بدأت ءملة انءخابات الرئاسة العام الماضى؁ كانت قضىتا العراق والإرهاب تصءران قائمة مخاوف الناس؁ عىر أن الءال تبدل فى أشهر معدوءة لتطفو مشكلة الاقءصاء على سطح المخاوف؁ ءسب هذا الاستطلاع أصبح الناس ىكتفون بالامءنان لأنهم مازلوا فى أماكنهم؁ بعء أن كانوا من قبل ىتطلعون للتقدم.

وقء ىثر الدهشة أن ءبراء الاقءصاء ىستشهدون بعوامل مءتلفة لتباطؤ النمو الاقءصاءى؁ منها التكنولوءىا والعولمة؁ وهو ما ىءعل الأمريكىن قلقىن بشأن

المستقبل، وهناك نسبة غير قليلة تشك في أن أبناءهم سيعيشون حياة أفضل مما عاشوها هم أنفسهم.

والمثير أيضاً، أنه رغم أن أمريكا هي بلد التكنولوجيا والتقدم، فإن البعض يعتريه القلق من أن أمريكا لم تعد أطفالها جيداً لاقتصاد التكنولوجيا المتقدمة في المستقبل.

أما عن زيادة الضرائب على الأغنياء التي اقترحها كل من المرشحين الديمقراطي هيلاري كلينتون وباراك أوباما، فإن حوالي ثمانية وخمسين في المائة يؤيدون الاقتراح بزيادة الضرائب على الأسر التي يزيد دخلها عن ربع مليون دولار في السنة.

ورغم أن كلا من السيدة كلينتون والسيد أوباما ألقي باللوم على التجارة مع الدول الأخرى في بعض المشاكل الاقتصادية، فإن الأمريكيين مازالوا يفضلون التجارة مع الخارج، وإن كانت نسبة كبيرة منهم تمحذ وضع قيود تجارية لحماية الصناعات المحلية. فهل تتجه أمريكا، زعيمة سوق الاقتصاد الحر إلى أسلوب الحماية التجارية؟ لا أحد يعلم الآن.

رغم كل هذه المشاكل، فإن الأمريكيين لا يجذون تدخل الحكومة بثقلها في حل مشكلة الرهن العقاري فما بين رأي يفضل أن تقدم الحكومة المساعدة للأفراد لا للمؤسسات المالية، ورأي يرى أن حزمة الحوافز التي تقتصر على إرسال شيكات لدفعي الضرائب ستزيد العجز المالي الأمريكي سوءاً.

◀ التخطيط الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية:

أظهرت الأحداث التي يشهدها مطلع القرن الحادي والعشرين، تخطيط الإدارة الأمريكية في التعامل مع الأزمات، فضلاً على عدم قدرة هذه الإدارة على تسوية الأوضاع الداخلية بما في ذلك الأزمة المالية الأمريكية، نرى بوضوح فشل الولايات

المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، مما يوحى بتلاشي هذه الإمبراطورية التي ظهرت عليها أعراض الانهيار.

وحيث إنه لا يسعنا علمياً أن نتبع جميع الأزمات الدولية التي حاولت (أو شاركت) الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها، نظراً لكثرة الأحداث الدولية، وأن أمريكا -من موقع هيمنتها- تحاول إدارة هذه الأحداث، وبالتالي فسنعرض إلى معايير عامة تظهر في كل إدارة للأزمات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يغلب على القرارات الأمريكية (في كل الأزمات الدولية) ما يلي⁽¹⁾:

- ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمات الدولية متأخرة إذا ما قورنت بردود فعل فرنسا، أو روسيا، ...
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، بطيئة، وغير قادرة على مواكبة الأحداث الدولية، وبدلاً من أن تكون القرارات استباقية فهي تصدر في الوقت غير المناسب، ومعلوم أن قيمة القرار السياسي تكمن في دقة وقت صدوره، فما قد يكون مقبولاً من صانع القرار اليوم، ربما لا يكون مقبولاً منه غداً.
- عشوائية قرارات الإدارة الأمريكية، حيث اتخذت في مطلع هذا القرن، جملة من القرارات جزافاً، كان نتائجها إثقال كاهل الولايات المتحدة الأمريكية بالديون، وإرهاق قوتها العسكرية، مع إظهار الصورة الهزيلة لهذه القوة.
- متخلفة عن قراءة الواقع، ونابعة من الاستعلاء العسكري.

(1) هذه رؤيتنا لكيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمات الدولية، وليس بالضرورة أن تكون رؤية غيرنا.

- تراهن على القوى الخارجية، وانتظار مبادرات القوى الأخرى، كفرنسا، وبريطانيا⁽¹⁾.
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية، تستخف بالقوى الأخرى، وغير مدركة لتنامي القوة غير العسكرية للدول الأخرى، حيث إنها منشغلة بمحاربة الدول التي بها تنامي في القوة العسكرية فقط، كمحاربتها لإيران، وتجاهلها للدول التي بها تنامي للقوة الاقتصادية كالبرازيل مثلاً.
- أرغم الاستعلاء الأمريكي، صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، على عدم الاستجابة للحلول الدبلوماسية، وصاروا ينظرون إليها كنوع من الضعف، أو التحدي للكبرياء، ونسوا أن أعلى درجات العمل السياسي الديمقراطي، ليست سوى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستجابة، والانصياع للمطالب المشروعة لأعضاء الجماعة الدولية.
- تعكس قدرًا كبيرًا من الإحساس باحتكار الحكمة، والحق، والحقيقة، وأن كافة أعضاء الجماعة الدولية (باستثناء حلفاء أمريكا)، ليسوا مؤهلين للإسهام في حل القضايا المصرية، لأنهم أعجز من تحمل المسؤولية، ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تتدخل في القضايا من باب الخوف على المجتمع الدولي، وضرورة الحفاظ على الأمن الدولي، والسلام العالمي، وكأن العالم ولاية من ولاياتها.

(1) فمثلاً تأخرت ردود فعل البيت الأبيض فيما يتعلق بالثورات العربية، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المتفرج، حتى تقدمت فرنسا ببعض المبادرات، ويتضح ذلك جلياً بشأن أزمة ليبيا، حيث لم نشهد رد فعل رسمي حتى وصلت فرنسا إلى مبتهاها، ثم قامت أمريكا بالتأكيد على ما رآته فرنسا في هذا الشأن.

- القرارات في جل الأحداث، لا تتعامل مع الأزمات بروح المبادرة لتقودها، وتتنبأ بها، وتضع حدًا لها، بل تحولت في ذاتها إلى آليات لصناعة الأزمات، فبعد كل قرار، أو بيان، أو تصريح، ... تتصاعد حدة الغضب عند الطرف الصادر بحقه، إلى الدرجة التي يمكن معها القول، إن أحد أسباب نجاح الأطراف الآخرين في إدارة الأزمات، يكمن في الكيفية التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الأزمات، بل إن القرارات التي تتهجها الإدارة الأمريكية، كرسست عزلة هذه الدولة عن المجتمع الدولي، وفرضت على كل أعضاء هذا المجتمع عدم الثقة في الولايات المتحدة، وفيما تعرضه من حلول، وهذه العزلة نلاحظ أنها جعلت الولايات المتحدة الأمريكية في دائرة ضيقة، ولا زالت تضيق بشكل أكبر، وستؤدي بالنتيجة إلى خنق الولايات المتحدة، وتلاشيها.

- القرارات التي يتخذها قادة الولايات المتحدة الأمريكية، في مطلع هذا القرن، تؤكد جوهر هذه القيادة، ومعدنها البعيد تمامًا عن أي تطبيق للديمقراطية، وعن أي التزام بقواعد الشرعية الدولية.

- وأخيرًا، فإن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات، غالبًا (بل نستطيع أن نقول دائمًا)، ما كانت مستوحاة من الرهان على قدرة الترسانة العسكرية، والثقة في الجيش الأمريكي، وكان تغليب وجهة النظر العسكرية على السياسية والدبلوماسية، هو القول الفصل في كل القرارات، ومعلوم أن من المسلمات تاريخيًا (خطأ المنطق العسكري، في التعامل مع القضايا السياسية).

لعل هذه المآخذ على القرارات الأمريكية فى إدارة الأزمات، يبين بجلاء تخبطها السياسى، والعسكرى، مما يؤكد الرؤية الإستراتيجية التى تشير إلى تلاشى إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

ونعتقد أن يتم ذلك خلال الربع الثانى، من القرن الحادى والعشرين، وسواء تم ذلك فى بداية الربع الثانى، أو نهايته، حيث إن الأمر يتوقف على العديد من المعطيات.

خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادي في العالم

إن ما ذكرناه بشأن تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، وفقدانها لمركزها المتقدم، وإجبارها على القبول بالتعددية القطبية على المسرح الدولي، وجعلنا لذلك العديد من الأدلة، من خلال إيضاح علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل، وتحذيرها من اليقظة الروسية، والصعود الصيني، والحراك الفرنسي، والقوى المناورة، وما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة مالية خانقة، وتخبطها في إدارة الأزمات، ...

ما ذكر يجعلنا نحزم بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، ونتوقع بأن يتم ذلك في الربع الثاني من هذا القرن، وما سنبينه تحت هذا العنوان (خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادي في العالم)، لا يتعارض مع ما ذكرناه بشأن تلاشيها، وإنما هو لإطالة عمرها، وللمحافظة على البقاء في المركز الأحادي لأطول فترة ممكنة، ولذلك فإننا نرى بأنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى القائمين عليها القيام بما يلي:

أولاً: عدم الدخول في أي مواجهة، عسكرية كانت، أم سياسية (حرب باردة مثلاً)، وفي مواجهة أي دولة أياً كانت، وبالأخص تجنب الدخول في مواجهة عسكرية ضد إيران في المستقبل القريب، حيث إن ذلك سيزج بالولايات المتحدة الأمريكية في حرب لا تحمد عقباءها، وستؤدي بها إلى انهيار قوتها العسكرية، وإرهاق جيشها، وازدياد مأزق الأزمة المالية الخانقة.

فضلاً عن ذلك، فإن الدخول في مواجهة مع إيران، سيجعل من الولايات المتحدة الأمريكية متورطة في عنف إقليمي، ولحقة تزيد على حقبة تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، فإيران دولة يزيد عدد سكانها على 70 مليون نسمة،

والمغامرة بالدخول معها في مواجهة، تختلف بالتالي عن تجربة العراق، التي ستصبح حينها أمرًا تافهًا.

وعليه، واستقراء لهذه الاعتبارات، والمعطيات، يتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تصبح شريكًا في مفاوضات مع إيران، والتعاطي مع الملف النووي الإيراني، بذات الطريقة التي تتعاطى معها الولايات المتحدة الأمريكية، مع الملف النووي الكوري الشمالي.

ثانيًا: كبح جماح النفوذ الفرنسي، في منطقة الشرق الأوسط، وفي شمال أفريقيا بشكل خاص، وعلى الأخص كسر ما صارت فرنسا تتمتع به من نفوذ في ليبيا، وتضييق الخناق على سياسة فرنسا، المتمثلة في طرح المبادرات غير المنتهية، والإبقاء على فرنسا في موقع الحامي للمصالح القومية الأمريكية، وليس شريكًا في عمليات النفوذ والهيمنة.

ثالثًا: تغليب منطق الحل الدبلوماسي، على منطق الحلول العسكرية، والاعتراف بمسئولية (خطأ الحلول العسكرية فيما يمكن حله دبلوماسيًا).

رابعًا: تلافي كل الأخطاء التي لاحظناها، ولاحظها عديد المراقبين بشأن إدارتها للالتزامات الدولية، وخصوصًا أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، على الإدارة الجيدة للحرب الباردة الجديدة، وإن كنا قد أسلفنا بأنه يتوجب عليها عدم الدخول في أي مواجهة، ومن أي نوع، إلا أننا نرى بأن روسيا سترغم الولايات المتحدة الأمريكية على خوض غمار هذه الحرب، فضلًا عن إمكانية الدخول في مواجهة مع الصين اقتصاديًا، وكذلك الهند، والبرازيل كقوى صاعدة لأن تلعب دورًا على المسرح الدولي وبقوة.

مع التذكير بأن هذه الخطوات ليست لمنع تلاشي الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هي لتأخير مسألة سقوطها، وتلاشيها، وإلا فإنها حتماً سترى التلاشي، وتجبر على القبول بعالم متعدد الأقطاب.

الفصل الرابع

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي



تصوير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

الفصل الرابع /

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربى

إذا كانت الدولة الحديثة تملك القدرة على السيطرة على الأحداث داخل حدودها غير أنها لا تملك القدرة بالنسق نفسه على السيطرة على كل الأحداث وراء حدودها ، ومن ثم فأى دولة ما لا تستطيع التهرب من الشؤون الخارجية حولها، ولا أن تشكلها تماماً بحسب إرادتها، ولذلك ليس فى إمكانها إلا أن تسعى بشكل أو بآخر نحو الإسهام فى تصحيح مسار الأوضاع العالمية، فى الوقت الذى تعمل على التكيف مع واقعها، وفى هذا النطاق المحدود تسعى كل دولة للاحتفاظ بأشد ما تؤمن به من قيم، كما تسعى لتوسيع دائرة المؤمنين بها ما أمكن ذلك.

وعليه فإن سياسة أى دولة تأخذ فى حسابها اعتبارات عدة تكاد لا تختلف ولا تتخلف، فهى تضع فى حسابها الأول مصلحتها الذاتية بكل ما يمثله ذلك، ويصدر عنه من معطيات خاصة بها، ثم تضع فى حسابها بعد ذلك المصالح المشتركة، والمتبادلة، أو المضادة مع الدول الأخرى شقيقة، أو صديقة، أو معادية، ومهما كانت الحسابات السياسية لأى دولة فى علاقاتها الخارجية، فإنها تسعى لأن تكون محصلة المردود النهائية من ذلك إضافة إلى رصيدها وليس بالطرح منه.

ولست الدول العربية استثناء من هذه القاعدة، ولكن إذا كانت مثل هذه المسألة تؤدى فى بعض الأحيان - وبالنسبة لبعض الدول - إلى وجود خلخلة بين إستراتيجيتها، وأهدافها البعيدة، وأهدافها القريبية التكتيكية، فإن البحث عن الحل سيكون فى حد ذاته معضلة قوية.

اندثار مفهوم القومية العربية

برزت الدعوة العربية العربية، إلى إقامة علاقات متينة بين الأقطار العربية، مؤسسة على الاعتبار القومي، والشعور الوجداني، زمن إنشاء الجامعة العربية، ثم تجددت الدعوة إلى القومية العربية، والوحدة العربية، من خلال المشروع النهضوي القومي بقيادة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي ظل ردحًا من الزمن يدعم القضايا القومية العربية، وعلى رأس هذه القضايا، قضية فلسطين، بل كان جل اهتمامه، وشغله الشاغل هو القومية العربية، وما يتعلق بها.

ثم جاءت محاولات القائد معمر القذافي، كوريث للمشروع القومي الناصري، ودعا إلى تكريس المبادئ القومية التي طالما دعا إليها جمال عبد الناصر رحمه الله، وحاول تبني قضية فلسطين، باعتبارها القضية الأم من بين القضايا القومية، وكان مصرًا على أن تكون القضية الفلسطينية، على رأس كل عمل عربي مشترك.

وعلى إثر ما ذكر، قام العديد من رؤساء الدول العربية، في محاولة لإرضاء الشعوب العربية، وكسبيل لتحقيق طموحات هذه الشعوب، بمحاولة إقامة مشاريع وحدوية (نظرية، وشكلية) بين بعض الأقطار العربية، باءت جميعها بالفشل.

وفي فترة لاحقة، ترك الساسة، والرؤساء قضية القومية العربية، والمناداة بالوحدة العربية، وانشغل بها رجال الفكر، والثقافة، وترادفت الكتابات في المؤلفات، والمقالات، والدوريات، وعقدت المؤتمرات العلمية الأكاديمية، والندوات، كمساهم من هذه الشريحة في نشر ثقافة (القومية والمقاومة)، و(الوحدة والتحدي).

حتى دخل النظام العالمي الجديد، وطرقت العولمة أبواب العقول العربية، ودخلت في أفكار العرب، فصارت القومية العربية من الترف الفكري، ومن قبيل الماضي، وأصبح الشعور بالقومية، والمشروع القومي أثرًا بعد عين.

فمثلاً لن نرى من اليوم فصاعداً، من (قومية وعروبة)، القضية الفلسطينية إلا ما يشبه، أو بمائل، قومية الموقف العربي من كل صراع للولايات المتحدة الأمريكية، مصلحة في زجّ دول عربية، وجيوشها، فيه⁽¹⁾.

فالعرب (قوة عسكرية، وسياسية، واقتصادية واحدة) في حروب ومعارك الولايات المتحدة الأمريكية، ولو كانت في أهدافها، ودوافعها، وعواقبها، ضد الأمن القومي العربي.

وبالمقابل، فإن العرب قوى عاجزة، لا حول لهم ولا حيلة، في كل أمر يتحدّاهم أن يعيدوا إلى القضية الفلسطينية طابعها القومي العربي، وأن يعاملوا إسرائيل بما يُظهر، ويؤكد أنهم يفهمونها، على أنها عدوهم القومي الأول، حيث إن تزويرهم للأعداء لا ينفي، وإنما يؤكد وجود العدو الحقيقي لهم، ألا وهو إسرائيل.

ومن هنا، بأيّ ميزان تزن الدول العربية الآن (التزامها القومي) في ما يخصّ الشعب الفلسطيني، وقضيته القومية؟

إنها تزنه: إما بميزان التزاماتها التي تضمّنتها معاهدات السلام مع إسرائيل، وإما بميزان التزامها السلام مع إسرائيل خياراً إستراتيجياً، فهل من وزن أو ثقل يُذكر لذلك الالتزام في هذا الميزان أو ذاك؟!

وعليه، وبعد اندثار مفهوم القومية العربية، وشطب كل شعاراتها، فلا خيار أمام العرب اليوم سوى خيار المفاوضات ولو لم تُقدّ إلى السلام، أو قادت إلى السلام الذي تريده إسرائيل⁽²⁾.

(1) جواد البشبي، هل تتلاشى فلسطينية القضية الفلسطينية بعد تلاشي قوميتها؟، مقال منشور في 28 / 9 / 2010، على موقع صحيفة المنار، على الرابط:

<http://www.manar.com/atemplate.php?id=2642> □

(2) المصدر السابق نفسه.

وفي هذا الخضم نؤكد، ونصر على رؤيتنا الإستراتيجية، بشأن تلاشي، واندثار مفهوم القومية العربية، وأنها أصبحت من أمور الماضي، التي ربما سيصبح الحديث عنها محجلاً عند الكثيرين (وللأسف من العرب).

التمزق بناءً على اعتبارات طائفية

في هذا الإطار فإن بعضاً من الدول العربية، لم تستطع المواءمة بين مصالحها الذاتية، والاستجابة للمعطيات الخارجية، وخاصة تلك الدول التي يُخشى عليها التمزق تحت طائلة النعرات الطائفية.

فمثلاً تأججت الأوضاع الاجتماعية في الشارع السعودي، والبحريني، واليميني، واللبناني، بمزيد من النعرات الطائفية، والتجيش المذهبي عقب الثورات التي اجتاحت البلدان العربية، والتي ابتدأتها تونس في السابع عشر من ديسمبر للعام 2010.

وأفاد متابعون ومراقبون بأن تلك النعرات الطائفية والمذهبية، وصلت إلى حالة التخمة من كثرة انتشارها في الدول المذكورة سلفاً، والتي تؤجج وحدة الصف بين أبناء الشعوب الإسلامية، بمختلف مذاهبها، وكذلك بين أبناء الشعب المنتمي للوطن الواحد، في الوقت الذي يعاني منه العالم الإسلامي من هجمات الاستكبار الصهيوني، الذي يريد إضعاف المجتمع الإسلامي.

ويمكن القول إن هذه النعرات، جعلت الوضع الداخلي لهذه الدول جاهزاً، ومتطعماً للتغيير السياسي، ولكن هذا التغيير لا يمتلك قوة الدفع المحلية.

وهذا الأمر يفتح الباب للتدخل والضغط الخارجي - الأميركي الذي بدأ يظهر مجدداً بعد سقوط العراق، فعلى خلاف ما يعتقد أن سوريا هي الدولة التالية للتغيير، بعد العراق، وليبيا، فإن المملكة العربية السعودية، هي المرشح الثاني، وهي الأضعف في المواجهة، وحتماً لن يكون هناك استقرار في مجتمعات كل من البحرين، واليمن، ولبنان، في وجود النزاع الأمريكي الإيراني، من خلال تقاسم وتقسيم المنطقة، بالقوة العسكرية والاقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبالدين، والأيدولوجيات من الجانب الإيراني.

فعلى الصعفء السعودف؁ جاء سءب القوات الأمرفكة من السعودفة فف شهر (أبرفل) 2011؁ فءاناً بفك الارتباط بفن النظام السعودف وواشنطن؁ الفف ءوفرء لها بءائل سفاسفة واقتصادفة وعسكرفة ءلال العفء الماضف؁ الأمر الفف فءعلها فف ءائرة الضغوط الأمرفكة المكثفة.

وآف فو لم ءقم الولافاء المءءة الأمرفكة بءورها الضاغط.. ففإن الوضء الءاآلف السعودف الناضء للإصلاآ؁ قء فءعرض لانكسار وانفلااء كبفر معاً⁽¹⁾. فالمملكة العربفة السعودفة مفاءة (فف وءهة نظرنا) ءمافاً للءفرفر؁ وهو ما لا ففءو أنه قء أءرك من قبل العائلة المالكة؁ وهذه ءهفة إذا ما ءعرضء لنكسة ناءة عن الرفض فف إءراء الإصلاآاء؁ سءفء الطرفق للآطوة ءالفة: العنف المسءفءم؁ وهو ءءفة الآءمة للفضء السفاسف الفف فواءه بالصء وعدم الآكمة؁ وقء فنقلب ذلك العنف إلى عنف ءآرفف؁ قء ففضف إلى ءمراء مناطق على طرفة الءومفنو؁ وقء ءضافرف فف آالاء شغب لءآول إلى ما فشف ءورة عنفة ءآرق الفبس والأآضر؁ بفآ ءفء الطرفق لءءآل آارآف مباشر؁ قء فؤءف إلى ءقسفم المملكة؁ أو إنهاء آكم العائلة المالكة؁ أو آءوآ الأمرفن معاً.

وإذا لم فكن من المنطقف؁ أن فسعى آل سعوء لءقسفم البلاد الفف فآكمونها؁ فإنه من المنطقف آءاً أن ءقوء طرفةءهم فف الآكم إلى ءقسفمها.

(1) فف ذاء المعنف: عبء الله الراشء؁ مسءقبل السعودفة ناضة للإصلاآ قابلة للءءمفر؁ شؤون سعودفة على الرابط:

<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue04/article04r/issue04rt09.htm>□

أضف إلى ذلك أنه ليس بخاف على الحكومة السعودية أن تقسيم البلاد أحد السيناريوهات القديمة المطروحة، وهذا السيناريو قد يكون قابلاً للتطبيق إذا ما تم إعداد مبرراته المختلفة التي أجدها مرتبطة بما يلي⁽¹⁾:

(1) ما تشهده الساحة العربية منذ أشهر من أحداث وتطورات بدأت الولايات المتحدة ركوب موجتها.. توطئة لتنفيذ خططها في إطار ترتيبات تشكيل الشرق الأوسط الجديد، وبدأت معالمه تتضح، وهناك خطوات قادمة، تبدأ بتشكيل أحلاف ومحاور واصطفافات، وربما العبث بديمقراطية بعض الساحات، ونقل للسكان من منطقة إلى أخرى، لتنضم هذه الأحلاف فيما بعد إلى حلف أوسع سني، لمواجهة إيران، استكمالاً للمخطط الرهيب الذي تقوده أمريكا لإضعاف المسلمين وضرب الإسلام.

وكشفت دوائر أمريكية لـ (المنار) أن طواقم أمريكية متخصصة أنهت إعداد خططها وتوصياتها، ورفعت إلى الجهات المعنية وتحمل عنوان ألتفتيت نحو شرق أوسط جديد، وقالت هذه الدوائر إن هناك حلقات في هذا المخطط سيجري تنفيذها تباعاً بعد أن أُنسدرجت واشتطن جماهير واسعة عربية باتت ترى في أمريكا منفذا لمشاكلها، وأخذة على محمل الجد ما تطرحه أمريكا من دعوات للديمقراطية الحلقة القادمة، كما تقول الدوائر الأمريكية هو تفتيت وتقسيم السعودية إلى دول ثلاث إحداها الدولة الإسلامية في مكة والمدينة وما حولها، تتولى الحكم فيها العائلة السعودية بعد تقليص نفوذها، واستبدال كبار هذه العائلة من الحرس القديم بجيل من الأمراء الشباب الذين يرون أمريكا الولي والحامي.

وأضافت هذه الدوائر إن نظام الحكم الحالي في السعودية يخضع منذ فترة لجراحات تغيير عميقة يجري التدارس بشأنها بين طاقم أمريكي يضم في الرياض منذ فترة، وبين قيادات من العائلة السعودية الحاكمة.

وتعتقد هذه الدوائر الأمريكية أن جميع الدول الخليجية بما فيها السعودية تخشى ثورات شعبية تطيح بالأنظمة الحاكمة وبوادرها في الشرق الأوسط وسلطنة عمان، ورأيناه في البحرين، علاوة على تأمر أبناء العائلة الواحدة على بعضهم البعض كما هو الحال في قطر.

في السياق نفسه، ذكرت مصادر دبلوماسية لـ (المنار): إن الدول الخليجية سوف تتخذ خطوات لتحصين نفسها خشية من أخطار قادمة، في مقدمتها ثورات أخافتهم بها أمريكا.. لكن، =

1. تمسك العائلة الحاكمة في السعودية بطريقتها التسلطية الاستبدادية في الحكم، وهذه الطريقة أضعفت الشعور الوطني، وأفرزت بأساً لدى المواطنين المتضررين من حكم هذه العائلة، مما يجعلهم غير مكترئين بما يُحاك للبلاد لتفكيكها، فيمكن عبر التفكيك أن يحصل المواطنون المتضررون من الحكم على حقوقهم التي ترفض العائلة الحاكمة التنازل عنها، ومنحهم إياها.
 2. عجز الحكومة السعودية عن حماية المواقع، والمصالح الغربية في السعودية من هجمات إرهابية متكررة.
 3. عجز الحكومة السعودية عن حماية المواقع الاقتصادية النفطية من هجمات إرهابية متكررة، وخاصة المواقع الموجودة في المنطقة الشرقية، حيث الأقلية الشيعية.
 4. عجز الحكومة السعودية عن حماية أفراد العائلة الحاكمة السعودية من تكرار هجمات عليها.
 5. وكذلك عجز الحكومة السعودية عن حماية حدود الدولة من متسللين إرهابيين سواء لخارج الحدود، أو لداخلها⁽¹⁾.
- إن عجز الحكومة عن تأمين الحماية الكافية للمواقع سالفة الذكر سيزيد من اهتزاز ثقة العالم في إدارتها للبلاد.

=تضيف هذه المصادر أن مثل هذه الخطوات لن تثني أمريكا عن تنفيذ مخطط التقسيم الذي سيبدأ بالسعودية، للمزيد حول الموضوع، والاطلاع على مصدره، انظر الرابط التالي:

<http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=143691> □

(1) للمزيد حول ما يمكن أن يكون من مبررات تقسيم المملكة العربية السعودية، يؤمل الاطلاع على: ناجي حسن عبدالرزاق، دور العائلة الحاكمة السعودية بين الإرهاب واحتمال تقسيم البلاد، مقال منشور بتاريخ 29 / أبريل / 2006، في صحيفة أخبار الغد، على الرابط:

<http://www.alghadnews.com/show.php?id=86> □

والتقسيم الجغرافي الذي سبقه تقسيم مناطقي، وقبلي، ومذهبي، سيكون قابلاً للتحقق لو استمر ذلك العجز.

وفي هذا الوضع سيكون أحد مبررات تطبيق سيناريو التقسيم، أكثر قبولاً، ومنطقية، بالنسبة للرأي العام العالمي، بل سوف يضع تسلل الإرهابيين من السعودية للبلدان المجاورة كما يحدث الآن بالنسبة للعراق، والكويت، وربما البحرين، وقطر، والإمارات مستقبلاً، سوف يضع السعودية محل نقد يبرر لهذه البلدان قبول تقسيم شبه الجزيرة العربية، لأنه يصب في المصلحة الوطنية لهذه البلدان.

وقد يجري تبرير التقسيم على أساس أنه لمنع الإرهابيين من التسلل عبر الحدود المترامية الأطراف، التي تعجز الحكومة السعودية عن ضبطها، الأمر الذي يقلل من مخاطر حدوث الإرهاب في البلدان المجاورة، كلما كانت هناك حدود صغيرة لدول صغيرة.

هذا فضلاً عن المبرر المتعلق بتأمين إمدادات النفط للعالم، الذي سوف تكون دوله حينها متضررة جراء توقف النفط من السعودية أو شحه.

ومن هنا سوف يكون الوضع السعودي أكثر خطورة لو اعتبر المواطنون المتضررون من الحكم، لا سيما في الحجاز، والمنطقة الشرقية، أن التقسيم سوف يحقق لهم امتيازات، لم ينالوها مع الحكم السعودي المتسلط والمستبد بكامل الثروة والسلطة⁽¹⁾.

إذن لا بد أن تدرك حكومة السعودية جيداً ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية في البلاد، تعطي كل ذي حق حقه في المناطق المختلفة، وضرورة منع تكرار الهجمات الإرهابية، والسيطرة على الحدود الدولية لمنع الإرهابيين من التسلل من،

(1) انظر: المصدر السابق نفسه.

وإلى المملكة العربىة السعودىة، لأنه فى حال عجزها ستكون شبه الجزىرة العربىة قابلة أكثر من أى وقت مضى لتطىق سىنارىو التقسىم.

وإذا ما تم ذلك، فإنه سىشجع الأقلىات الشىعىة، المدعومة أمريكياً من أجل تحقىق المصلحة القومىة الأمريكىة، وإىرانياً لتنفىذ مخطط المد الشىعى، على الثورات، والصراعات داخل دول البحرىن، والىمن، ولبنان، والعراق، على القىام بذات العمل، ولن تتأخر الولایات المتحدة الأمريكىة عن مد ىء المساعدة لهذه الأقلىات، كما أن الأىءىولوجىة الإىرانىة لن تقف مكثوفة الأىءى.

كل ذلك یجعلنا نلح على الأنظمة العربىة بالعمل قدر الإمكان على إءابة الأقلىات الشىعىة فى المآتمعات، من خلال التسوىة المواطنىة، وتغلىب مصلحة الوطن الجمعىة، على المصلحة الفردىة للأقلىة، وهو ما نزعـم بأنها عاجزة عنه فى ظل المعطیات الحالیة.

العراق والبقاء في حالة الفوضى

الانسحاب الأمريكي من العراق أصبح حقيقة، والسؤال المهم الذي يطرح نفسه على الخبراء الإستراتيجيين: ما هو مستقبل العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية منه؟

وهنا يكون من الإنصاف القول: إن الأوضاع في العراق سوف تزداد سوءاً وتستمر حالة الفوضى لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: خوف دول الجوار من بزوغ أي ديمقراطية قد تؤثر مستقبلاً عليها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإيرانية، وغيرها.

ثانياً: الإصرار الإيراني على التحكم، والسيطرة على مقاليد الأمور في العراق، خصوصاً بعد أن سيطر الشيعة العراقيون على مقاليد السلطة في هذا البلد العربي، بعد أن كان محكوماً من قبل السنة.

ثالثاً: التدخل التركي في الشئون الداخلية العراقية، لمنع قيام دولة كردية على الحدود التركية العراقية.

رابعاً: التحالف بين عناصر القاعدة، ومجموعات إرهابية أخرى، للانتقام من أتباع الأمريكيين الذين هدموا دولة طالبان في أفغانستان، ومن الشيعة الذين اغتصبوا السلطة من السنة⁽¹⁾.

(1) إبراهيم الجندي، العراق بعد الانسحاب الأمريكي، الحوار المتمدن، العدد 1910، 9/ 5/ 2007، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=96176> □

وبوجود هذه الأسباب فسيرزح العراق تحت وطأة الفوضى حيناً من الدهر، وخاصة في وجود حكومة مستوردة مرفوضة من الشارع العراقي، مما سيثبج على انتشار التفجيرات، والاعتيالات لأعضاء هذه الحكومة.

وعليه فإن قضية العراق اليوم، ليست الولايات المتحدة الأمريكية، وأخطاؤها المتعمدة في العراق، وعلى رأسها حل الجيش العراقي، وتدمير المؤسسة العسكرية العراقية، وإنما القضية هي الهاوية السحيقة التي سيسقط فيها العراق، والمنطقة بشكل كامل، بعد أن انسحبت القوات الأمريكية (والتي لم يكن لها خيار غير ذلك)، وتركت الساحة للإرهابيين، والمليشيات المسلحة، ليتحكموا في مصير بلد غني كالعراق.

ولذا فإن القائمين على العراق اليوم، يجب أن يكونوا على قدر المسؤولية، وعليهم أن يكرسوا كل جهودهم في المسألة الأهم للخروج بالعراق من أزمتته، والتي تتمثل في إعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية، وبصورة مستعجلة، وتجهيز جيش عراقي، يكون قادراً على تأمين الحدود العراقية، وفرض الأمن والنظام على كامل التراب العراقي.

وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك فإن أمد الفوضى في العراق سيطول، وسيتهيء العراق بين التقسيمات الطائفية، والفصائلية، وهو ما لا نتمناه⁽¹⁾.

(1) يطرح الأستاذ إبراهيم الجندي حلاً في مقاله المشار إليه يتمثل في: نقطتين أساسيتين، وهما: أ/ أن تُقدم الدول العربية وعلى رأسها مصر قوات بديلة للقوات الأمريكية لفرض الأمن وتدريب قوات الجيش العراقي الجديد، ب/ أن تجري انتخابات رئاسية وبرلمانية تحت إشراف المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، وللنظام الجديد أن يشرع ما يراه من قوانين تحدد مستقبل العراق سواء كانت الفيدرالية أو غيرها، وهو يتفق مع ما نراه في إطار وجود جيش عراقي قوي، ومؤسسة عسكرية متماسكة لتأمين حدود البلاد، وفرض الأمن والنظام، ينظر مقاله على الرابط المشار إليه سابقاً.

ليبيا ما بعد القذافي (الحذر والترقب)

استمرت الأحداث الليبية المكلفة بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي لمدة تربو على سبعة أشهر، ونتج عنها اقتتال داخلي، وانقسام بين أفراد الشعب الليبي، بل وانقسام على أساس مناطق، بين مناطق أيدت النظام، وأخرى انشقت عنه، مما أحدث جرحاً دائماً في خاصرة الدولة الليبية، صاحبة الموقع الإستراتيجي، والرفعة الجغرافية الفسيحة، والموارد الطبيعية، والثروة الاقتصادية الهائلة، والمقومات السياحية، وأطول شاطئ على البحر الأبيض المتوسط، ...

ومما زاد الطين بلة، هو التدخلات الخارجية، والطريقة التي تعامل بها المجتمع العربي، متمثلاً في الجامعة العربية، والمجتمع الدولي متمثلاً في الأمم المتحدة، وجهازها الرئيس (مجلس الأمن الدولي)، وتفويض حلف شمال الأطلسي بتاريخه غير المشرف، في إنجاز مهمة الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي⁽¹⁾.

(1) ففي الوقت الذي لم تستطع فيه الجامعة العربية أن تجتمع من أجل إدانة إسرائيل، أو المطالبة بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، استطاعت أن تجتمع وبصورة مستعجلة، لأن تقول كلمتها بشأن المدنيين الليبيين، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجامعة، وأصدرت حكماً مؤسساً على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام. من أن العقيد معمر القذافي قد جن جنونه، وأقبل على قتل بني شعبه، وقامت الجامعة بالمخالفة الصريحة لنصوص ميثاقها، بإحالة الموضوع لمجلس الأمن الدولي، مستجدياً إياه التدخل السريع لأجل حماية الشعب الليبي، ونصرته ضد نظام معمر القذافي، وحينها لم يتأخر المجلس في إصدار قرارين هما القرار 1970، والقرار 1973، بنصوص مبهمه، فوّض من خلالها حلف شمال الأطلسي بتنفيذ المهمة في ليبيا، ومن هنا كان انقسام الشعب الليبي، والنتيجة التي لا يريدونها ككل الليبيين، ونتوقع أنه لن تزول آثارها في المستقبل القريب، اللهم إلا إذا غلب الليبيون المصلحة الوطنية العليا، على المصالح الفردية والشخصية.

حيث إن هذه التدخلات كان لها بالغ الأثر في الانقسام الذي حدث بين صفوف الليبيين، إذ كان هناك شبه إجماع ليبي على ضرورة تغيير نظام العقيد معمر القذافي، وطريقة حكمه للبلاد.

فتم خرق هذا الإجماع بتلك التدخلات، ونشب النزاع، والصراع الداخلي، وكانت النتيجة التي لا يرغبها كل الليبيين، وهي الاقتتال بين بعضهم بعضاً، وعلى أرضهم، وتمزيق نسيجهم الاجتماعي، ووحدتهم الوطنية.

واليوم أصبح نظام العقيد معمر القذافي من التاريخ، وبقيت ليبيا، وما بقي من شعبها، والسؤال الذي يفرض نفسه: ليبيا بعد القذافي كيف ستكون؟

ولذا كان جوابنا (الحذر والترقب)، حيث إن الحذر اليوم من المخاطر المهددة لاستقرار ليبيا، ووحدتها الوطنية، وتناسقها الاجتماعي، خصوصاً وأن ليبيا باتت لا تمتلك مؤسسة عسكرية قوية متماسكة.

وأول هذه المخاطر التي ينبغي على الليبيين حكومة وشعباً تفاديها، هو خطر تقسيم ليبيا، وتمزيق رقعتها الجغرافية، حيث يمكن لذوي المآرب الخارجية، وتأسيس ذلك على القوى الخارجية، نابع من يقيننا بأن كافة الليبيين - ناهيك عن المجندين استخباراتياً لمصلحة دول أخرى - هم ضد تقسيم بلادهم، أما القوى الخارجية فيمكن أن تستغل (في عدم وجود النعرات الطائفية، والاختلافات الدينية)، الجهوية، وتقوم بتقسيم ليبيا على الأساس الجهوي المناطقي، وتصبح ليبيا دولاً، بعد أن كانت دولة واحدة مستقلة.

وثاني هذه المخاطر، وهو محل إجماع ليبي أيضاً، خطر انزلاق البلاد في حرب أهلية، يكون لها تأثيرها السلبي على ليبيا والليبيين، ما لم تقم الحكومة، والحكماء، والشعب بضبط النفس، والهدوء، والنظر إلى المستقبل، وتغليب المصلحة الجمعية،

على المصالح الفرءفة؁ وفافاءف هأا الظر اللف إن وقع (لا قءر الله)؁ سففم ءالة الفوفى وعءم الاستقرار ءاأل المآمع اللفف.

أما ءاأل المآاطر اللف تهءء وءءة لفف؁ وسلامة أراضفها؁ ورفضها كل اللففن؁ فءمأل فف القبول بالءءأل الأآفف؁ وأن ءكون لففم مرءعاً للءءألاا الءارآفة الفرففة.

وإذا اسءطاعء الءكومة اللفففة أن ءنأى بالبلاد عن هءة المآاطر؁ واسءطاعء أن

ءقوم بف:

- بناء مؤسسة عسكرف قوفة؁ ءكون قاءرة على فرض الأمن؁ والنظام على كافة الءراب اللفف؁ وءأمفن الءءوء اللفففة بشكل آفء.
- العمل على رءب الصءع؁ وإعاءة اللحمة الوطنفة؁ وءسوفة الشرخ اللف طال النسفآ الاءءماعف اللفف.
- ءءقف طمواءا؁ وءطلعاا الشعب اللفف.

فإننا سنشاهء لففم نهضة ءنموفة سفاسفة؁ واقتصادفة؁ وبشرفة شاملة؁ ءسءم قوؤها من فقفظة الشعب اللفف؁ ومن الاسءفاة من الءلفاء الإسءراءففففن للءكومة اللفففة.

فعلى الصعفء السفاسف؁ سءكون السفاسة الءارآفة اللفففة؁ وعلاقاا لففم مع الءول؁ والأطراف الءولفة الأءرى؁ مؤسسة على الشراكة؁ والءبال؁ والءعاون؁ بعء أن كانت مؤسسة على الءآارب؁ وعءم الاسءقرار؁ والاعءباراا الشأصفة؁ فءرة من الزمن⁽¹⁾.

(1) إن مما فؤأء على السفاسة الءارآفة اللفففة زمن العففء معمر القءافف؁ هو الءذبذب وعءم الاسءقرار؁ ءفء قام بسء البوابة الشرقة للوطن العربف؁ عءما قام بعءم الءمهورفة الإفراففة

واقاصافافا؁ فالملوق هو ملحسن الءخل القومي؁ وارلفاع مسلفى المعفشة؁ والانلفاع على السوق العالمف.

وفامكان لففاف أن تكون مركزا سفافا؁ ومقرا لللفاال اللفافف بفن الشمال والجنوب.

كما مسلفل لففاف إذا سلمل من المخاطر أنفة الءكر؁ فلورا عمراffa؁ ولفمفة بشرفة كبرفة؁ وفف حال فشل الءكومة فف فلققف ما ءكر؁ فإن الأمر فلقوف على ظهور ءكومة جءففة (من ءلال ثورة ءقففة؁ أو انقلاب عسكرف؁ أو ...)؁ فسلم مقالفل الأمر؁ ولفمل على فلققف ما ءكر كف فسأف بالبلاد من مخاطر فوفى لا لملل علفافا⁽¹⁾.

مع كل الأمل للففاف بالاستقرار؁ والنهضة؁ وأن لفلل لففاف ءورا كبفرا فف العلاقال ءوفلفة ءلال العقوف القاءمة.

فف ءربها على العراق؁ وءسر علاقله بفذه الأخيرة؁ وكان ءلك ءطا فارففا وإسلفراففا بكل المقافس؁ وأففا قام بءرب ءاصرة ءولة اللفففة؁ من ءلال ءرب عمقها الإسلفرافف فف السوءان بءعمه لئونج رانج؁ وفسفففه على انفصال جنوب السوءان واستقلاله عن السوءان؁ ثم فشل فف كسب العلاقل مع المملكة المغربية بءعمه لبهة البولفسارفو ءسء المغرب؁ ولم فكن ءعمه كاففا بالصورة الل فمكنه من ءلالها كسب العلاقل مع الجمهورية الجزائرفة؁ أضف إلى ءلك الانبهار بالقومفة العربفة ءففا؁ ثم الللفاف عنها كلية ولفها؁ بعء اللافاء للقاءة الإفرففة؁... وفرفها من الأمور الل كان الءلل ففها واضءا؁ والءطا بففا.

⁽¹⁾ فف ظل المعطفال الرافنة؁ فإن المجلس الللفالف؁ والءكومة الفابعة له لا فمكنهما فسفر البلاد؁ ءفث إنهما فوافهان رفضا شعففا مزافءا؁ فءل على كثرة الإءراباء؁ وعموم الفوفى فف البلاد؁ وعءم القءرة على فصرف الأعمال؁ مما فسبب فف فعفلل المصالح.

أضف إلى ءلك أن المجلس الللفالف؁ والءكومة لا فعملان لمصلحة لففاف بقءر ما فعملان على ففلل أجنءاء ءارفة عربفة وفرففة؁ وإذا لم فءل ما فلقفه من قفام ثورة ءقففة؁ أو انقلاب عسكرف؁ فإن أمل الفوفى فف لففاف سفطول؁ وسفعانى هذا البلد العربف؁ كما عانى العراق الجرفف.

التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

يصعب في هذا المجال، وفي هذا الوقت المبكر للأزمة الليبية، إحصاء جميع التداعيات السلبية التي حلت بمعالم الدولة الليبية، الإنسانية منها، والقانونية، والاقتصادية، والعمرانية، والصناعية، وخاصة أن الأمر في ليبيا لم ينضج بعد، وأن الأضرار التي لحقت بهذه البلاد لم تكتمل، وأن الزمن قد يكشف عن سلبات جديدة غير ما بدا ظاهراً للعيان من سلبات محدقة، وأخطار ثبت وقوعها.

ومهما يكن من أمر، فيمكن أن نشير بإيجاز إلى أهم التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 المؤرخ في 18 / 3 / 2011، وهي:

1. من أبرز تداعيات الجزاءات الدولية المزدوجة على الحالة الإنسانية في ليبيا منذ السابع عشر من فبراير سنة ألفين وأحد عشر، وحتى كتابة هذه الأسطر، وفاة ما يزيد على خمسين ألف مواطن ليبي، وهو رقم مهول إذا ما نظرنا إلى عدد سكان ليبيا والذين ينحصر عددهم في سبعة ملايين نسمة.
2. فضلاً عن العدد الكبير في الوفيات فإن عددًا لا بأس به، ويتجاوز العشرين ألفاً من الشباب قد أصبحوا من ذوي العاهات المستدامة، نتيجة الإعاقات، والتشوهات، والإصابات الخطيرة،... إلخ.
3. تمزق النسيج الاجتماعي الليبي، حيث إن من أخطر التداعيات السلبية ما نشأ من تمزق للنسيج الاجتماعي بين المدن الليبية، بل والقبائل الليبية، ووصل التمزق حتى داخل الأسرة الواحدة مما أحدث جرحاً عميقاً قد لا يتدمل بسهولة.

4. على الصعيد القانوني فقد تم خرق سيادة الدولة الليبية، ولم يجرؤ مجلس الأمن الدولي على التصدي للانتهاكات الأطلسية لسيادة ليبيا، وهو سكوت قسري يقع ضمن النمط الإقصائي لدوره الذي تفرضه دولة دائمة العضوية، أو دولتان سندًا للنص الميثاقي (الفيثو)، ومن هنا: ألا يحق للدولة الليبية المطالبة بمساءلة حلف شمال الأطلسي عن تصرفاته، والمطالبة على الأقل بتعويض مادي عما سببته تلك الانتهاكات من تقويض لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة؟
5. لقد تسبب تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا في تعطيل القانون، وتغييب دور القضاء، وترك الأمر لسيادة قانون القوة بدل قوة القانون.
6. اقتصاديًا فإن الدولة الليبية اليوم ملزمة بسداد فاتورة حلف شمال الأطلسي، والتي تقدر بمئات المليارات بالدولار الأمريكي، وكذلك دفع نفقات مؤتمرات مجموعة الاتصال، أو ما سُمي بأصدقاء ليبيا، وكل المصروفات الدولية.
7. من التداعيات السلبية لهذا التدخل الأطلسي، تدمير البنية التحتية للدولة الليبية، وهدم المنشآت، والمؤسسات، العسكرية والمدنية، إذ تم في مدينة واحدة تدمير أكثر من اثني عشرة مدرسة.
8. تعطيل، بل وإيقاف العملية التنموية، والقضاء على مشاريع الإصلاح، والتطوير، التي كانت سائرة للأمام وإن وُجد بعض البطء والتأخير.
9. وقف الصناعة المحلية، وشل عمليات التصنيع بصورة مُمنهجة من خلال منع دخول المواد الخام، وغير ذلك.

10. تحول جزء كبير من ليبيا إلى بيئة ملوثة، ونشيطه إشعاعياً، وذلك بسبب الملوثات الكيمائية، والاستخدام المكثف لكل أنواع الأسلحة التدميرية، بما فى ذلك اليورانيوم المنضب.

11. انتشار الأوبئة، وزيادة انتشار الأمراض فى الإنسان، والحيوان، والنبات.

12. وعلى الصعيد العسكري فقد تم وبصورة مُمنهجة، ومُخطط لها تدمير المؤسسة العسكرية الليبية بشكل كامل، والقضاء على جهاز المخابرات، وسرقة الأرشيف، والوثائق، والمحفوفات السرية لهذه المؤسسة.

وفى هذا الصدد هل يحق لمجلس الأمن الدولى، أو الولايات المتحدة الأمريكية فرض نظام العقوبات الجماعية على الشعب الليبي بكل فئاته ومرافقه؟ أما كان باستطاعة أقطاب النظام العالمى الجديد إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لمحكمة العقيد القذافى وأركان نظامه، وبالتالى إسقاطه كما فعلوا فى يوغسلافيا السابقة مع رئيسها ميلوسوفيتش؟ أليس النظام الجزائى الدولى المزدوج المطبق على ليبيا هو عودة إلى نظام العقوبات الجماعى، وتحلل من جميع ضوابط الجزاء الدولى الموضوعية وغاياته؟ وهل يجوز إنزال العقاب الجماعى بسبعة ملايين من البشر فى ليبيا لمعاقبة قائدها؟ أم أن الغاية (الاحتلال الأطلسى لليبيا 2011) تبرر الوسيلة (الإبادة والتدمير بواسطة نظام جزائى دولى منهجى، دمج بين ما هو شرعى، وما هو غير شرعى)؟

الإجابة للعقلاء فقط على مر التاريخ.

سقوط مصر

إن ما يجرى فى مصر اليوم (مع احترامنا الكامل لإرادة الشعوب العربية، ونقف بكل قوة ضد أي دكتاتورية تسلطية من قبل الحكام وقمع شعوبها).

ولكن يجب أن نفرق بين التعبير عن الرأي بالوسائل، والأشكال المتحضرة، وبما يتناسب مع ضوابطنا وأخلاقيتنا، وبين الانحراف عن تلك الضوابط والأخلاقيات، فثقافة العبث فيما يبدو أخذت مساحة واسعة من شارعنا العربي، فالجميع يلحظ، ويشاهد كيف أصبح المواطن العربي سهل الانفلات في كثير من الأمور، والتجربة في العراق، و...، ... واليوم مصر ما هي إلا إحدى تلك المصاديق لأعلى درجات الانفلات⁽¹⁾.

فما تشهده مصر من ثقافات ضربت بالشعور الوطني، والمصري للبلاد، غرض الحائط، غير آبهة بما سترتب عليها من أمور خطيرة جداً، تكاد تعصف بمصر، وشعبها العريق إلى الهاوية، ومنها إلى الأمة العربية، المغلوبة على أمرها.

ومع إيماننا المطلق، بأن مصر هي القلعة الكبرى للأمة العربية، وهي الماضي الحاضر، ونحذر أن يتمكن أعداء الأمة العربية من خلال مخططاتهم الإجرامية، والتي يعدونها في دهاليزهم، أن يفعلوا بمصر ما فعلوا في العراق. والذي لازال ينزف إلى هذا اليوم⁽²⁾.

واليوم فإن الحالة المصرية تستدعي الوقوف الكثير، وبغض النظر عن موضوع من يحكم مصر، ولكن بصدد رفض الثقافات المنفلتة التي تحاول تشويه سمعة مصر البلد العربي العريق.

(1) جزء من مقال للسيد أحمد العامري، بعنوان (لكل المصريين احذروا سقوط مصر)، منشور على موقع قناة روسيا اليوم، على الرابط:

<http://arabic.rt.com/forum/showthread.php?t=81992> □

(2) المصدر السابق نفسه.

ومن هنا، لا بدّ من احترام الهوية الوطنية، الهوية العربية، والعودة إلى الحضارة، والتي هي عبارة عن منجزات إنسانية متراكمة لأي أمة من الأمم، أو مجتمع من المجتمعات، ومن المهم أن يُلتفت إلى حجم المخططات والمؤامرات، والتي تُحاك ضد الأمة العربية، وفي قلبها العربي، والعمل على الانفراد بالأمة، واحدة تلو الأخرى، وبغياب الحس الوطني المصري، ثم الحس الوطني العربي، فإننا نُحذر، ونُحذر من سقوط مصر (وهذا ما لا نتمناه).

فضلاً عن ذلك، فإن العديد من التقارير تشير إلى تخلف الاقتصاد المصري، ومعاناة مالية مصرية كبيرة، بالإضافة إلى وجود خطط مُمنهجة بقصد إخضاع مصر، وتدميرها، والإطاحة بها.

وعليه، وبدون الدخول في التفاصيل، فإن التعويل اليوم ومستقبلاً، على الجيش المصري، والمؤسسة العسكرية المصرية⁽¹⁾، ونعتقد بأنها قادرة على حفظ الأمن القومي المصري، والنهوض بمصر.

أما إذا وقع المحذور الأسوأ وهو انهيار المؤسسة العسكرية المصرية، فسيقود ذلك حتماً إلى سقوط جمهورية مصر العربية.

(1) في تصريح له، أكد المشير محمد حسين طنطاوي، القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قدرة القوات المسلحة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي تمس أمن الوطن واستقراره، مشيراً إلى أن هناك عناصر هدامة تسعى للنيل من تماسك الشعب المصري، وإحداث الواقعة بينه وبين قواته المسلحة، وأن هذه المحاولات سيتم التصدي لها بكل حسم وقوة، وقال: (إن سقوط الجيش يعني سقوط مصر، وإننا لن نسمح بسقوط مصر، أو قواتها المسلحة، لأنه في حالة السقوط سندخل في دوامة لا يعلم مداها إلا الله، وسنحتاج إلى معجزة للخروج منها)، انظر تصريحه المنقول على موقع الأهرام المسائي بعنوان: (سقوط الجيش يعني سقوط مصر)، على الرابط:

الجزائريين دول المغرب العربي

غني عن البيان أن الجزائر هي أكبر دول المغرب العربي مساحة، ولها العديد من المقومات التي لا تمتلكها دول أخرى في المنطقة، وأن رياح التغيير، التي صارت تهب بقوة بعد الربيع العربي، لا يمكن وأن تترك الجزائر دون أن تحتاحها، ولذا فإن أفضل تكييف إيجابي أن تستعد الجزائر لربط إستراتيجيتها التعاونية مع الدول الغربية حيث القوة، ودول الشرق حيث مكان الثروة، وأن تستفيد من الأخطاء التي ارتكبتها النظام الليبي، الذي قام بتضييق الخناق على نفسه، حيث لم يترك حليفًا إستراتيجيًا واحدًا، فجاءته الضربة القاصمة من ثروة دول المشرق العربي، والقوة العسكرية لدول حلف شمال الأطلسي.

وحيث إن الجزائر تواجه تحديات أمنية كبيرة تتمثل في التدفقات البشرية على الحدود الجزائرية، ويصعب التحكم فيها، كما تساعد عمليات انتشار الأسلحة في توسع الجماعات المسلحة في إطار الجرائم المنظمة، أو السلوك الإرهابي العابر للحدود.

ونحن نرى بأن الحكومة الجزائرية لا يمكن أن تقف في وجه كل هذه التحديات، وبالتالي فستعيش الجزائر مستقبلاً في حالة من الفوضى، التي ربما تؤدي بها إلى التفكك والانقسام، وحتماً لن تبقى الجزائر أفضل حالاً بين دول المغرب العربي.

موريتانيا والعزلة العربية

من حيث الموقع، فإن موريتانيا تتميز بموقع جغرافي يؤهلها للعب دور مهم في العالم بصورة عامة، وعلى المستوى العربي والإفريقي على وجه الخصوص.

فهي بوابة للوطن العربي على إفريقيا، ونقطة التقاء حضاري وتمازج بشري في هذه المنطقة، مما يتيح لها أوثق الصلات بدول وشعوب ألف بينها التقارب الجغرافي، وحتم عليها المصير المشترك أن تتعاون وتتشاور في جميع أمورها.

ومع ذلك فقد اختارت موريتانيا لنفسها منهجا انعزاليا، حيث بنت سياستها الخارجية على مرتكزات تثبت أنها اختارت أن تكون في عزلة من جانب، وفرض عليها ذلك من جانب آخر.

إذ تعمل موريتانيا على الآتي:

- تعزيز الاستقلال الوطني.

- توطيد العلاقات مع جميع الدول التي تحترم استقلال موريتانيا وسيادتها.

- تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى⁽¹⁾.

وتسعى موريتانيا في الآونة الأخيرة، إلى إقامة نظام دولي أكثر عدالة، وتدعم الحوار بين الشمال والجنوب بغية الوصول إلى التكافؤ الضروري بين دول العالم⁽²⁾.

(1) نقلاً عن موقع سفارة موريتانيا باليمن، منشور في 9/ يناير/ 2012، على الرابط:

<http://www.ambarimyemen.net/2012.01/la-politique-etrangere-de-mauritanie.html> □

(2) المصدر السابق نفسه.

وترتبط موريتانيا بعلاقات جيدة مع بعض القوى العالمية الكبرى، ويعتبر التعاون الموريتاني الصيني أنموذجاً هو الأبرز، ولكنه لا يقوم على قدر من المساواة، أو حتى التبادلات الدولية، بقدر ما هو تكريس للنموذج الصيني، واستجابة لضرورات المصلحة القومية للدولة الصينية.

وأيضاً ترتبط بعلاقات احترام إلى حد ما، مع الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ولها بعثات دبلوماسية في هذه البلدان، لكن بالطريقة التي تخدم تلك الدول، وليس بالضرورة أن تخدم المصالح الموريتانية، إذ يزرع غالبية السكان تحت وطأة الفقر، في حين أن الشواطئ الموريتانية من أغنى شواطئ العالم بالثروات، وتذهب إلى بعض الدول الأوروبية بمقابل زهيد، أو حتى بدون مقابل.

ذلك من جانب الاختيارات الموريتانية، أما من الجانب المفروض على موريتانيا بأن تكون في عزلة (عربية على الأقل)، فيأتي من كثرة الخلافات السياسية، مع العديد من الأنظمة العربية.

فمثلاً كان النظام الليبي، خلال فترة حكم العقيد معمر القذافي، دافعاً كبيراً، وسانداً قوياً لموريتانيا، حيث كانت الدولة العربية الأكثر حظوة في العلاقات الليبية الثنائية، وقد قدّم لموريتانيا الدعم المادي، والمعنوي، المؤسس على الاعتبارات الشخصية، وتصفية الحسابات مع أنظمة عربية أخرى من جهة، والمحاولات لإقامة المشروع القومي العربي، ثم الإفريقي من جهة أخرى.

أما الملاحظ اليوم، فإن خلاف موريتانيا مع المجلس الانتقالي الليبي، ثم خلاف الرئيس الموريتاني، مع أمير قطر، وعدم وجود علاقات متينة مع الإمارات العربية المتحدة، سيفرض حتماً على موريتانيا أن تبقى خلال الحقب القادمة في حالة عزلة عربية كبيرة جداً.

تنامى الدور القطرى والإماراتى على الصعفاء العربى

لقد شهد هذا العام، والعام الذى قبله، شىئا من قىبل بلوغ النضج لهاتىن الدولتىن الصغىرتىن، فقد دعمتا الحرب فى لىبىا وقادتا حملة من الانتقادات الإقلىمىة ضد المهجوم على المحتجىن من قبل الرئىس السورى بشار الأسد، والرئىس الیمىنى على عبد الله صالح⁽¹⁾.

ىقول أحد قادة قطر: (ىنبغى أن نساهم بكل ما نملك - السىاسة والمال أو الدعم العسكرى، ومهما كلف الأمر - لدعم الدول الأخرى).

فقطر شاركت فى العملية العسكرية التى قادها حلف شمال الأطلسى الناتو فى لىبىا، حىث ساعدت فى تدريب القوات المناهضة للعقفاء القذافى، وقامت بنقل الجرعى إلى الدوحة لتلقى العلاج، وقدمت كذلك المساعدات الإنسانية لهم.

وىقدر البعض حجم ما أنفقته قطر حتى الآن فى لىبىا بمئات الملاىىن من الدولارات.

وىطمح أمىر قطر الشىخ حمد بن خلىفة آل ثانى، وهو غىر محمل بأعباء أى تهدىدات، أو مخاوف رئىسة بالداخل، فى القىام بدور كان عادة ىشغله قادة عرب آخرون، وفى استغلال وقته، وثرواته، لإعادة تشكىل المنطقة.

(1) نكاد لا نخلو وسىلة إعلام فى العالم العربى الیوم، من ذكر للتحركات القطرىة والإماراتىة على غرار الأحداث التى تشهدها الدول العربىة، أضف إلى ذلك أن جل اجتماعات مجلس التعاون الخلىجى، وكذلك الجامعة العربىة، فإنها تتم بدعوة من هاتىن الدولتىن، بل أصبحت الجامعة العربىة فى الآونة الأخيرة، أداة طىعة فى ىد دولة قطر، وما القرارات الصادرة من الجامعة العربىة إلا تجسید للسیاسة الخارجىة القطرىة.

وآفء إن قطر واءءة من أعنى ءول العالم؁ ومن المءوقع أن فءقق اقءصاءها الءف فعمء بشكل رئفس على النفط والغاز نمواً قءره 18 ٪ هذا العام؁ فسءكون مسءءة للعب ءور عربف؁ وإقلفمف؁ بل وعالمة مسءقبلاً.

فقول سلمان الشفء؁ المءلل السفاسف بمعهء بروكنءز بالءوآة: (بعض الءول المآورة الكبفرة فف المنطقة مثل مصر؁ والسعودفة؁ فف مرآلة آمول؁ ولذا وءءء قطر نفسها قاءرة على القفام بءور رفاءف بفصل قفاءءها؁ وقءراءها المالفة)⁽¹⁾.

وفضفف: (كثفرون فف قطر فقولون: إن العالم العربف قء آملف من آفء التنمية البشرف؁ ومن آفء الآقمء التكنولوءف؁ ولذا كان الأمل هو أن نآآرك نمو منطقة أكثر اسءقاراً وأكثر آقءماً من الوضع الءف هف عفله الآن)⁽²⁾.

ولا تزال هناك مخاوف كبفرة فف لفبفا؁ وءونس؁ ومصر؁ من أن آسءفل قطر هذه الآالة من عءم الاسءقار؁ لءعم وآموفل الأحزاب الإسلامفة.

فعقب الاءآخابات فف ءونس والءف فاز ففها آزب النهضة الإسلامف؁ آرآء مظاهرة أمام السفارة القطرفة فف ءونس لاءآقاء النفوذ القطرفف.

وقء انآقء بعض أعضاء المءلس الاءآقالف اللفف النفوذ القطرفف فف لفبفا؁ لكن مرء الاءآقاءاء لقطر مؤسس على أنها آءعم الأءنءة الإسلامفة فف المنطقة؁ آفء ءآهم بءعم الإسلام السفاسف فف ءلك الءول؁ وءآهم فف مصر بمساءءءها فف آموفل جماعة الإآوان المسلمفن.

(1) للمزفء آول الموضوع؁ انظر الرابط الآلف:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111229_qatar_flexes_muscles.shtml

(2) مآار إلفه فف الرابط السابق.

وفى المقابل، يحذر المحلل السياسى سلمان الشيخ من المبالغة فى مثل هذه العلاقات القطرية العربية، ويقول: (إن قطر لا تقدم على الدفع باتجاه فكر أيديولوجى معين).

وأضاف: (لقد وفرت قطر على مدار العشرين، أو الثلاثين عاماً الماضية وطناً للكثير من الذين اضطروا للفرار من بلاد مثل ليبيا وتونس، وجاء هؤلاء دائماً من خلفيات إسلامية، وحيث إن هؤلاء الناس تم انتخابهم مؤخراً، فسوف تكون لقطر علاقة طويلة الأمد معهم)⁽¹⁾.

وفى الوقت الذى يعانى فيه جيران قطر من الاضطرابات، كالمملكة العربية السعودية، والبحرين، و...، و... ويعانى فيه الغرب من أزمات اقتصادية، تمتلك هذه الإمارة الصغيرة (جغرافياً)، الأموال، والعلاقات، والطموحات، للقيام بدور أكبر على المسرح العالمى فى السنوات المقبلة.

وهو ما يمكن أن يقال بشكل متطابق عن الإمارات العربية المتحدة، سوى أن هذه الأخيرة أكثر استحياءً فى تعاملاتها مع الثورات العربية، وتقف فى دعم هذه الثورات عند نقطة معينة، لكن ما من شك فى أن هاتين الدولتين، سيكون لهما الدور الأبرز على الصعيد العربى، وسيتنامى دورهما فى الوطن العربى، ومنطقة الشرق الأوسط بوتيرة متسارعة.

على أن لا يفوتنا التذكير بأن بعضاً من الساسة، والمراقبين، يجزمون بأن القرار السياسى لكلا الدولتين غير مستقل، وأنهما يطبقان أجندة خارجية.

ومع ذلك، وحتى عند الحكم بصحة هذا التحليل، فإن النتيجة المنطقية حتماً ستكون فى مصلحتهما، وأن المحصلة هى تنامي الدور القطرى والإماراتى، مقارنة

(1) المصدر السابق نفسه.

بدور المنافسين الآخرين لهاتين الدولتين، مع التأكيد على أنه دور يصب في خدمة الراعي الرسمي لمشروع الشرق الأوسط الجديد.

كما لا يفوتنا التذكير بأن تناميها هذا سيجد حذًا له من خلال الرفض الشعبي العربي لما يقومون به، وخاصة ما تقوم به حكومة دولة قطر^(١).



(١) مثلاً نشير في هذا المقام إلى المظاهرات التي عمّت المدن التونسية بهتافات تندد بالنفوذ القطري في تونس والمنطقة، من ذلك ما تناقلته وسائل الإعلام بصيغة شعب تونس حر، لا أمريكا ولا قطر.

خاتمة

من كل ما سبق وفي ختام تحليلنا لموضوع (الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد وقراءتنا في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011)، يمكننا أن نشير إلى الملاحظات التالية:

1. الصراع الذي كان بين الشرق والغرب ينبغي أن يتحول ويصبح بين عالم الشمال وعالم الجنوب، على أن يكون في خدمة مصالح دول الشمال.
2. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال فرضها للنظام العالمي الجديد، أن تحول هيئة الأمم المتحدة إلى أداة طيعة في يدها لتمرر شرعية القرارات التي تريد.
3. تكوين جبهة واسعة من الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق بزعامة الولايات المتحدة، أي قوة صاعدة لضرب أي قوة صاعدة من العالم الثالث مناهضة للهيمنة الغربية، وتعتبر منطقة العالم العربي، والإسلامي الضحية الأولى في هذا الصراع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
4. منع دول العالم الثالث دول الهامش، من كسب التكنولوجيا وإبقائه خاضعاً لعالم الشمال.
5. السيطرة على منابع الطاقة النفطية في منطقة الخليج خاصة على ثروات الدول النامية عامة.
6. إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية عن طريق الحلول الهامشية، أو المفروضة، أو القضاء على كل خطر يمكن أن يهدد إسرائيل.

7. الاستعانة بالمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والمؤسسات المالية العالمية، وبحلف شمال الأطلسي لفرض النظام العالمي الجديد في العالم.
8. فرض نظام العولمة على دول، وشعوب العالم الثالث الهامشية، أو ما يسمى بالأمركة، أي تكريس حضارة التكنولوجيا، وإبعاد الإنسان عن انتمائه الحضاري القضاء على الهوية.
9. فقدان حركة عدم الانحياز لمبررات وجودها، بعد تصدع المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة.
10. تذبذب أسعار البترول، مصدر رزق أغلب دول الجنوب الوحيد.
11. تهميش القضايا العربية والإسلامية، كالقضية الفلسطينية، والعراق، وأفغانستان، وكشمير، والشيشان، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، وليبيا، وغيرها.
12. صعوبة دخول دول العالم الثالث أسواق البلدان الصناعية بالصادرات بغير المحروقات، وبعض المواد الخام الأخرى، بسبب القيود الجمركية المفروضة عليها.
13. ظهور بعض الصراعات، والحروب الإقليمية، التي تثيرها، وتغذيها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول القوية الأخرى.
14. ارتفاع أسعار الفوائد عن القروض إلى أكثر من 20 ٪ في بداية القرن الحادي والعشرين، وخضوعها لشروط اقتصادية قاسية من قبل صندوق النقد الدولي.
15. أخيراً فإن التعددية القطبية قادمة لا محالة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستفقد وضعها القائم في الربع الثاني من القرن الحالي.

المصادر والمراجع

أهم المصادر والمراجع التي ساعدتنا كثيراً في تكوين رؤيتنا، وتصورنا للأبعاد الإستراتيجية لحصاد عقدين من الزمن، هي:

1. ج. بيكر، موقف بوش العسير، الفاينانشيال تايمز، 31 مارس 2001.
2. إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر 2002، www.whitehouse.gov، ص 1-30.
3. أ. لايفن، الدفع للحرب، لندن ريفيو أوف بوكس، 3 أكتوبر 2002، ص 8.
4. ت. بلير، مذهب المجتمع الدولي، خطبة في نادي شيكاغو الاقتصادي، 22 أبريل 1999، www.fco.gov.uk. لرؤية نقدية، انظر أ. كالينيكوس، ضد الطريق الثالث (كيمبريدج، 2001)، الفصل الثالث.
5. سي. رايس، حملة 2000- تعزيز المصلحة القومية، فورين أفيرز، يناير/ فبراير 2000. على الانترنت : www.foreignpolicy2000.org
6. إي. لوتواك، الاستراتيجية، (رسالة ماجستير بكمبريدج، 2001)، ص 89. لوتواك وهو أحد من المحافظين الأمريكيين اللامعين والخاصين، وهو أول من طور نسخة من المفهوم في الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الرومانية (بالتيمور، 1976).
7. ن. بوخارين، الإمبريالية والاقتصاد العالمي (لندن، 1972). أنظر رؤية أحمد رشيد للصراعات الاقتصادية والجيوسياسية الحديثة على أفغانستان، طالبان: الإسلام والبتروال واللعبة الكبرى الجديدة في وسط آسيا (لندن، 2000). قدم الناقد الكبير لإمبريالية الأمريكية جور فيدال مؤخرًا نسخة حذرة من نظرية المؤامرة تركز على عدم ملائمة واشنطن في 11 سبتمبر نفسه: العدو من الداخل، الأوبسرفر، 27 أكتوبر 2002.

8. جي. ريس، الإمبريالية: العولمة والدولة والحرب، الاشتراكية الأمية 93 (شتاء 2001).
9. ب. كينيدي، صعود العداء الإنجليزي الألماني 1860-1914 (لندن، 1980).
10. آي. كيرشاو، هتلر 1936-1945 نيمسيس المنتقم (لندن، 2000)، الفصل الخامس و صفحات 400-407، 517، 528-530.
11. أ. كالينيكوس وآخرون، الماركسية والإمبريالية الجديدة (لندن، 1994)؛ و جي. اشكار، الثلاثي الاستراتيجي، المعاد طبعه في ط. علي (محرر)، أسياد الكون؟، (لندن، 2000).
12. أنظر سي. هارمان، شرح الأزمة (لندن، 1984)، الفصل الثالث و ر. برينر، اقتصاديات الاضطراب الدولي، نيوليفت ريفيو(1) 229 (مايو/يونية 1998).
13. أنظر على سبيل المثال كي. إي. كالدر، مثلث آسيا المميت (لندن، 1997).
14. جي. جي. ميرشايمر، تراجعيا سياسة القوى الكبرى (نيويورك، 2001)، ص 398.
15. بي جوان، حساب للقوة، نيوليفت ريفيو(2) 16 (يوليه/اغسطس 2002).
16. ز. بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (نيويورك، 1997)، ص 159. انظر على وجه العموم إلى المرجع السابق، الفصل السادس. على العكس، رغم أن هنري كيسنجر يشترك في تقدير كلي مشابه لبريجنسكي جذريا لموقع أمريكا الجيوسياسي إلا أنه يؤمن أن الصين على الطريق لتكون قوى عظمى. هنري كيسنجر، الدبلوماسية (نيويورك، 1994)، ص 826.
17. سي. هارمان، ما وراء الانتعاش، الاشتراكية الأمية 90 (ربيع 2001) و ر. برينر، الانتعاش والفقاعة (لندن، 2002).

18. ءف. رفس؁ الناءو والإمبرفالة الجءفءة؁ السوشفالفساء رفففو؁ فونة 1999؛ و ءف أشكار؁ راسبوآفن فلعء الشطرنء؁ وفف. ءوان؁ الأصول الفوروأطلائفة لهءماء الناءو على فوءوسلاففا؁ كل منها فف ط. على (مءرر)؁ مرءع سبف ءكره.
19. كالفنكوس؁ أفءفولوجفةاء ءءءل لأءراض إنسانفة؁ فف ط. على (مءرر)؁ مرءع سبف ءكره.
20. ءف. ماكفنءر؁ المثل الءفمقراطفة والقاع؁ (لءن؁ 1919).
21. آر. كاءان؁ الءعءءفة القطففة على النمط الأمرفكف؁ الواشنطن بوساء؁ 13 سبأمبر 2002.
22. مقآبس فف سف. ءونسون؁ رء الضربة (نفوبورك؁ 2000)؁ ص 217.
23. ص. هانآفنءون؁ القوى الكبرى الوحفءة؁ فورفن أففرز؁ مارس/أبرفل 1999. على الانآرنآ : www.foreignpolicy2000.org
24. ءطاب ءال الأمة للرئفس الأمرفكف؁ 29 فنافر 2002؁ www.whitehouse.gov
25. ءف. بولآون؁ ما وراء مءور الشر؁ 6 مايو 2002؁ www.state.gov
26. آر. وولف؁ مذهب بوش؁ الفافنانشفال آافمز؁ 21 فونة 2002.
27. ملاحظاء للرئفس فف الاءآفال بءرفءف الأكاءفمفة العسكرفه الأمرفكفة؁ ففسآبونآ؁ نفوبورك؁ 1 فونف 2002؁ www.whitehouse.gov
28. لمعالءة صءففة ملفئة بالمعلومااء أنظر أ. و ب. كوكرفن؁ صءام ءسفن: هاءس أمرفكف (لءن؁ 2002).

29. ن. لىمان، النظام العالمى القادم، النىوىوركىر، 1 أبرىل 2002، على الإنترنت: www.newyorker.com ، و"جورج بوش والعالم، نىوىورك رىفىو أو بوكس، 26 سبتمبر 2002.
30. ف. هالىءاى، الحرب الباردة والعالم الثالث (لءنءن، 1989).
31. شلاىم، الحائط الحءىءى (لءنءن، 2001)، ص 487.
32. ف. فىتز جىرالء، جورج بوش، ص 81.
33. جى. فالوس، أءاءى القطفىة: حوار مع بول ولفوىتز، أءلائىك مونءلى، مارس 2002، على الإنترنت: www.theatlantic.com .
34. بى. ولفوىتز، بناء الجسور بىن القرون: نهاءة القرن مرة أخرى، المصلحة القومىة 47 (1997). على الإنترنت: www.nationalinterest.org .
35. مشروع القرن الأمريكى الجءىء: إعاءة بناء دفاعاء آمرىكا (سبتمبر 2000)، www.americancentury.org ، ص 1.
36. مقءبس فى آر. وولف، التكنولوجيا ءجلب القوة بقىوء مءءءة، الفانىنانشىال ءامز، 18 فبرارى 2002.
37. "حل صءام النهاءى"، حوار مع رىءشارء بىرل، 11 يولىه 2002، www.pbs.org . أما رقم ال 40 ألف فهو مءكور فى إى. بوىلرء، جنرال الكرسى المءحرك، سالون ءوء كوم نىوز، 5 سبتمبر 2002 www.salon.com .
38. لاىفن، بعء الهجمات: حرب آمرىكا الباردة الجءىءة، الجارءىان، 28 سبتمبر 2001.

39. ر. كاجان، القوة والضعف (2002)، www.ceip.org.
40. أنظر على سبيل المثال، آر. كوبر، إعادة تنظيم العالم، (2002) www.fpc.org.uk.
41. ر. كاجان، القوة والضعف، مرجع سبق ذكره. بالطبع ليس حقيقيا أن الاتحاد الأوروبي قد تجاوز العداوات القومية: أنظر على وجه الخصوص كلاسيكية آلان ميلوارد الإنفاذ الأوروبي للدولة القومية (لندن، 1994).
42. الفاينانشال تايمز، 21 سبتمبر 2002.
43. "على شرودر أن يستقيل لتلتئم العلاقات، مستشار أمريكي، رويترز، 1 أكتوبر 2002، www.alertnet.org.
44. الفاينانشال تايمز، 25 أكتوبر 2002.
45. و.م. أركين، "خطة سرية تحدد ما هو غير قابل للتفكير فيه"، لوس أنجلوس تايمز، 10 مارس 2002.
46. من السويس إلى الباسيفيكي: الولايات المتحدة توسع وجودها عبر العالم، الجارديان، 8 مارس 2002.
47. ر. ويد، الإمبراطورية الأمريكية، الجارديان، 5 يناير 2002.
48. ب. جوان، المقامرة العالمية (لندن، 1999).
49. ر. برينر، الانتعاش والفقاعة، الفصل الثاني والرابع، انتفعت أيضا من سمع كلمة لبوب برينر في مكتبة بوكماركس: لندن في 29 أكتوبر 2002.
50. ر. لايارد، بريطانيا مستدفع ثمن الاستبعاد، الفاينانشال تايمز، 15 أكتوبر 2002.

51. م. وولف، دور برلين لتعاني فخا من صنعها، الفاياناشيال تايمز، 23 أكتوبر 2002.
52. ر.ت. ميرفي، الأزمة الاقتصادية في اليابان، نيوليفت ريفيو (2) 1 (يناير/فبراير 2000).
53. الفاياناشيال تايمز، 21 أغسطس 2002.
54. م. ليدن، العدو الحقيقي هو الاستبداد في الشرق الأوسط، الفاياناشيال تايمز، 24 سبتمبر 2002.
55. الفاياناشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.
56. و. كريستول و ر. كاجان، تذكر مذهب بوش، ويكلي ستاندارد، 15 أبريل 2002.
57. ج.لوب، مخطط يميني للشرق الأوسط، 4 أبريل 2002، www.alternet.org.
58. كوندوليتزا رايس عن الإرهاب والسياسة الخارجية، 29 أبريل 2002، www.whitehouse.gov
59. م. دافيس، كلمة في مؤتمر ماركسيزم 2002، لندن، يولييه 2002.
60. م.ت. كلير، خطة النفط الرئيسية لبوش، 23 أبريل 2002، www.alternet.org.
61. ر. خلف، صداقة مأزومة، الفاياناشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.
62. د.إي. سالجر وإ. شमित، الولايات المتحدة تمتلك خطة لغزو العراق، المسئولون يؤكدون، النيويورك تايمز، 11 أكتوبر 2002.
63. لا تذكر كلمة نفط العراق، الأيكونوميست، 14 سبتمبر 2002.

64. ب. سكاوكروفت، لا تهاجموا صدام، وول ستريت جورنال، 15 أغسطس 2002.
65. الفاينانشيال تايمز، 27 سبتمبر 2002.
66. ر. هولبروك، الطريق السريع إلى بغداد، الجارديان، 29 أغسطس 2002.
67. من أجل آراء بريجنسكي، أنظر على سبيل المثال: الطرق الصحيحة والخطأ لشن حرب، الهيرالد تريبيون الدولية، 19 أغسطس 2002.
68. ملاحظات للرئيس في خطابه للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 12 سبتمبر 2002. www.whitehouse.gov. أنظر منظور أناتول لايفن وتحليله في أمريكا وضعت الأمم المتحدة في موقف الخاسر، الجارديان، 13 سبتمبر 2002.
69. الفاينانشيال تايمز، 21 سبتمبر 2002.
70. فالرشتاين، حرب العراق: الكارثة القادمة، لوس أنجلوس تايمز، 14 أبريل 2002.
71. مسح الرأي العام الأمريكي والأوروبي 2002، 2 أكتوبر 2002، www.worldviews.org.
72. و. ييلو، حل التحالف الأطلسي؟، 25 سبتمبر 2002، www.focusweb.org.
73. أندرسون، القوة والاتفاق، نيو ليفت ريفيو (2) 17 (سبتمبر/أكتوبر 2002)، ص 28.
74. ب. أندرسون، التجديد، نيو ليفت ريفيو (2) 1 (يناير/فبراير 2000).



تصوير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الافتتاحية آية قرآنية.....	5
الإهداء.....	7
كلمة.....	9
مقدمة.....	11

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

مظاهر النظام العالمي الجديد.....	22
المظهر الأول: المحسار سيادة الدولة.....	23
- المخاطر المهددة لسيادة الدول.....	25
- السيناريوهات المتوقعة لمستقبل سيادة الدول.....	27
استباحة السيادة بقرارات الشرعية الدولية.....	28
المظهر الثاني: مأزق التدخل الإنساني.....	34
المظهر الثالث: الاستعمار بصورة مختلفة.....	39
المظهر الرابع: استفحال المنازعات الحدودية في العديد من مناطق العالم.....	42
المظهر الخامس: العنصرية الدولية.....	46
المظهر السادس: تفاقم الجوع وغياب الأمن الغذائي.....	49
المظهر السابع: الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.....	53
المظهر الثامن: التلوث البيئي.....	57
المظهر التاسع: أزمة الاقتصاد العالمي.....	61
المظهر العاشر: عودة سباق التسلح.....	64

المظهر الحادي عشر: معضلة السلاح النووي 68

الفصل الثاني

الإستراتيجيات من النظام العالمي الجديد

ملامح الشرق الأوسط 79

الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط 84

أهم قضايا الشرق الأوسط 86

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 88

الوضع في العراق 89

الثورات العربية 90

الملف النووي الإيراني في إطار الإستراتيجية الأمريكية 93

أبعاد وتداعيات الأزمة النووية الإيرانية 95

دمقرطة الأنظمة السياسية العربية 98

هل تعيد قضايا الشرق الأوسط الحرب الباردة؟ 101

حلف شمال الأطلسي في الألفية الثالثة 105

الفصل الثالث

تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية

معطيات تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية 111

إسرائيل عالة إستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية 112

الصعود الصيني انكسار لإمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية 116

مدارس التعامل مع الصين 116

المدرسة الأولى: الحذر من الصين 116

- 117..... المدرسة الثانية: الارتباط والتعاون مع الصين
118..... اليقظة الروسية
121..... الحراك الفرنسي
126..... القوى النامية المناورة
127..... الضائقة المالية الخائفة التي تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية
131..... التخطيط الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية
136..... خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادي

الفصل الرابع

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي

- 142..... اندثار مفهوم القومية العربية
145..... التمزق بناء على اعتبارات طائفية (السعودية-البحرين-...)
151..... العراق والبقاء في حالة فوضى
153..... ليبيا ما بعد القذافي (الحذر والترقب)
157..... التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا
160..... سقوط مصر
162..... الجزائر والأخطار المحدقة
163..... موريتانيا والعزلة العربية
165..... تنامي الدور القطري والإماراتي على الصعيد العربي
169..... الخاتمة
171..... المصادر والمراجع
179..... فهرس الموضوعات

تم بحمد الله رب العالمين





نصير
أحمد ياسين
نويلر

@Ahmedyassin90



نصویر
أحمد یاسین
نویٹر
@Ahmedyassin90
